الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (383)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	30
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	41
حقوق الانسان في العالم	126

حقوق الإنسان تطالب بتفعيل المجلس الأعلى للمعوقين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ- 2 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130302/Con20130302577121.htm

خالد سليم الحميدي (مكة المكرمة)
طالب المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف بتفعيل المجلس الأعلى للمعوقين والمنصوص عليه في نظام رعاية المعوقين في المملكة.
وقال لـ «عكاظ» إن وجود مثل هذا المجلس الأعلى يرعى بمزيد من الاهتمام هذه الفئة ويهتم بها، مؤكدا أن تناسق الجهود بين الجهات الحكومية سوف يحقق نتائج إيجابية لأبنائنا وبناتنا من هذه الفئة.
وأضاف، للمعوق حقوق متناثرة في جميع الجهات الحكومية في التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها، فلابد من تفعيل المجلس الأعلى الذي نص عليه النظام حتى يجمعهم ويهتم بحقوقهم.
وعن دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم الخدمات للمعوقين أكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة أن الجمعية هي صوت للمعوق والمعوقة، تدافع وتطالب بتنفيذ الأنظمة المتعلقة بهذه الفئة الغالية، ومن بينها المجلس الأعلى للمعوقين صاحب الصلاحيات العظمى في خدمه المعوقين.
وقال «نحن في الجمعية نتعامل مع المعوقين على جزءين متوازيين، أولا باعتبار أن لهم حقوقا مثل أي مواطن ومواطنة في هذا البلد الغالي، والآخر باعتبار أن لهم حقوقا خاصة نتيجة أوضاعهم، كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة والمنصوص عليها في أنظمة المملكة والاتفاقية الدولية».
وشدد الشريف على أهمية تغير تعامل المجتمع مع المعوقين والمعوقات من منظور حقوقي وواجبات، وليس من منظور مكرمة أو تعاطف، وحقوقهم تبدأ من البيت داخل الأسر وكيفية التعامل معهم ثم في المدرسة والمجتمع والأجهزة الحكومية.

"حقوق الإنسان" لـ الوطن: تحرك لإطلاق سراح "موقوفين أمنيا" 2300 منهم في سجون المملكة بينهم امرأة واحدة

المصدر: جريدة الوطن السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ- 2 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135406&CategoryID=5

الدمام: هند الأحمد
فيما كشف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف بملف الموقوفين أمنيا في السجون السعودية خالد الفاخري، أن عدد الموقوفين في السجون بلغ حاليا 2300 موقوف، أكد الناطق الرسمي للجمعية الدكتور صالح الخثلان، أن هناك توجها لإغلاق ملف الموقوفين أمنيا وإطلاق سراح من لم تثبت عليه التهم الموجهة له.

وقال الفاخري في حديث إلى "الوطن" إن عدد الموقوفين منذ بداية متابعة الجمعية لهذا الملف كان نحو 4000 موقوف، وتم إطلاق سراح 1700 منهم، مشيرا إلى أن عدد الموقوفين من النساء للعام الحالي حالة واحدة فقط، مضيفا أن التهمة الموجهة ضدها هي تمويل بعض الأعمال الإرهابية. وأضاف الفاخري أن الحالات التي ما زالت موقوفة تندرج تحت من هم في طور المحاكمة، أو في مرحلة التحقيق، وأن الموقوفين في مرحلة التحقيق في حال لم يثبت عليهم شيء، سيتم إطلاق سراحهم، وفي حال إثبات التهم على الموقوف ستتم إحالته للمحاكمة، ويتم على أساسه النظر بالعقوبات الموجهة له بحسب ما ثبت عليه من جرم، أوالاكتفاء بالمدة التي قضاها بالسجن.

وبين الفاخري أن غالبية قضايا الموقوفين هي قضايا أمنية، مثل الاشتراك في عمليات متعلقة بإيصال مواد لتصنيع المتفجرات أو الاشتراك في التحريض عن طريق استقطاب أوتجنيد مجموعات، بالإضافة إلى تمويل هذه المجموعات وتقديم الدعم المالي لها، أو السفر للخارج للجهاد في المناطق التي تم منع السفر لها، والاشتراك في الاضطرابات أو القيام بأعمال مسلحة.

وأضاف الفاخري أن الجمعية تتابع هذا الملف منذ فترة طويلة وتسعى إلى أن يحصل الموقوفون كافة على حقوقهم كاملة، وأن تتم إجراءات التحقيق وفق المعايير العدلية المعمول بها، إضافة إلى أن تكون المدة التي تتعلق بإجراءات المحاكمة واضحة، وضمان وجود محام للموقوف وهو ما تم تطبيقه على أرض الواقع الآن وسعينا له سابقا.

وأشار الفاخري إلى أن الجمعية تسعى إلى ضرورة تعريف الموقوف باللوائح الاعتراضية للنظر فيها ومعرفة تفنيداته لتلك التهم وقد تكون مقنعة ويحكم ببراءته، ومن لم تثبت عليه التهم الموجهة ضده يتم إطلاق سراحه فورا، مبينا أن هناك تواصلا دائما بين الموقوفين وأسرهم، وأن الجمعية تنظر لحالات المنع إن وجدت. وذكر أن المنع قد يكون من قبل الموقوف نفسه، حيث يرفض أحيانا لقاء أسرته، مضيفا أنه تتاح للجمعية زيارة الموقوفين في أي وقت، خاصة عند تلقي بلاغات من قبل الأسر عن وضع أحد سجنائها، حيث تباشر الجمعية زيارة السجن لرؤية الأوضاع فيه، مبينا أن للجمعية مكاتب في دور التوقيف والسجون، مما يسهل مهمتها كجهة حقوقية.

من جهته، أكد الناطق الرسمي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، لـ"الوطن" أن هناك توجها لإغلاق ملف الموقوفين أمنيا وإطلاق سراح من لم تثبت عليه التهم الموجهة له ومتابعة أوضاع البقية من المسجونين وإحالتها للمحاكم. وأشار إلى أن أسر الموقوفين على تواصل دائم مع الجمعية وتتابع شكواهم لدى الجهات المعنية، مبينا أن هناك موقوفين منذ فترة طويلة، منهم من هو حديث التوقيف والحالات متابينة في ذلك، موضحا أن زيارات الجمعية للموقوفين تتم بشكل دائم للتحقق من أوضاعهم وغالبا ما يتم النظر في القضايا التي تم إيقاف المتهم فيها بطريقة غير نظامية، أو أن الموقوف لم يحل للمحاكمة أو لم تثبت عليه تهمة ضده خلال الأشهر الستة الأولى من سجنه.

مفتي المملكة: الخروج في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي فضيحة.. وليس دعوة

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/02/746711

الرياض، القصيم – محمد العوني، فهد القحطاني

طالب سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ طلاب العلم والمحتسبين بالالتزام بـ «دعوة ونصيحة ولي الأمر بشكل خاص»، محذراً من الخروج في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. وقال سماحة المفتي لـ «الشرق» إن ذلك «يمثل أسلوب فضيحة وليس دعوة».

ويأتي هذا التصريح متزامناً مع البيان الذي بثه الناطق الإعلامي في شرطة منطقة القصيم العقيد فهد الهبدان، أمس، حول قبض الجهات الأمنية «عند الساعة الثالثة من فجر أمس الجمعة 161 شخصاً ترافقهم 15 امرأة» في منطقة القصيم.

وقال بيان الشرطة إن القبض تمّ «بعد رفضهم الاستجابة لتعليمات ومحاولات رجال الأمن التي امتدت لأكثر من 12 ساعة لإنهاء تجمعهم غير النظامي أمام مقر هيئة التحقيق والادعاء في مدينة بريدة»، ووصف البيان المتجمعين بأنهم استهدفوا «محاولة تأليب الرأي العام باستغلال قضايا عدد من المدانين والمتهمين بجرائم ونشاطات الفئة الضالة».
وبين الهبدان أن المقبوض عليهم سوف يحالون للجهات المختصة لإكمال الإجراءات النظامية بشأنهم، مشيراً إلى أنه تجري محاولات لتسليم ستة أطفال كانوا برفقة المقبوض عليهم لمن يتولى أمرهم من ذويهم.
وأكد الهبدان أن رجال الأمن لن يتهاونوا في تنفيذ الأنظمة والتعليمات التي تقضي بمنع التجمعات والمسيرات والاعتصامات بكافة أنواعها وسيتعاملون بحزم مع كل من يخالفها.
لا تحلّ مشكلات
في اتجاه موازٍ استهجن حقوقيون وقانونيون الطريق الذي اتبعه المتجمعون في مدينة بريدة، ومخالفة الأنظمة المرعية في المملكة. وقال عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور علي الشعبي «يجب على الجميع احترام نظام الدولة الذي يمنع التجمع، سواء اتفقنا أم لم نتفق معه» واصفاً التظاهر بأنه شكل من أشكال «عدم احترام النظام وخروج عليه».
وأكد الشعبي أن «التجمعات لا تحل مشكلات ولا تحقق رغبات ولا تغير في الوضع شيئاً، إذا كانت تتعارض مع الأنظمة هذا في الأساس؛ حيث يصبح التجمع دعاية أكثر منه مطالبة بالحقوق». وأضاف «قد يكون لدى المتجمعين قضية ولكن يجب أن يتجهوا للقضاء لأنه الجهة الوحيدة في كل العالم للحكم بين الناس وإذا حكم القضاء فالدولة كما تعودنا منها سوف تنفذ حكم الشرع». وقال إن «قضية المعتقلين معقدة جداً ولا يمكن الحكم عليها من طرف واحد وإنما يتم الحكم عليها من خلال القضاء بعد الاستماع للأدلة والبراهين». وأشار إلى أن «البعض مع الأسف الشديد ينظر للخارج دون النظر لظروف الداخل؛ فالذي يصلح في الخارج قد لا يصلح لنا في ظروفنا الراهنة، وقد تكون هناك طرق ووسائل تحقق نتائج أفضل عندنا قد لا تكون مقبولة عند الآخرين». وشدّد «لسنا مختلفين عن غيرنا ولكن قد تكون ظروفنا مختلفة عن غيرنا». وقال إن «بلادنا ولله الحمد تطبق الشرع، والقضاء مستقل ومحايد، وهناك هيئات وجمعيات تهتم بحقوق الإنسان وتراقب كل القضايا المتعلقة بالسجون والسجناء، والدولة تحرص على توفير محاكمة عادلة للجميع. وأشار إلى أن «المطالبة بالحقوق مشروعة للجميع والتظلم متاح ولكن وفق القنوات التي يتيحها النظام حفظاً على العدالة وعلى أمن الوطن واستقراره».
تنظيم قانوني
في السياق ذاته؛ قال المحامي والمستشار القانوني علي بن مفريح العقلا «إذا كان الهدف من الخروج هو تأليب الرأي العام على الدولة فهذا لا يجوز شرعاً ولا قانوناً، ومن خرج بهدف ذلك فهو يتحمل الآثار المترتبة على ذلك الخروج جنائياً وشرعياً».
وأشار العقلا إلى تأكيدات وزارة الداخلية المتصلة بمنع التظاهر قائلاً «من الناحية القانونية لا يوجد في النظام مادة محددة تجرم الخروج أو المظاهرات أو الاعتصام، ولكن ما يصدره ولي الأمر ممثلا بوزارة الداخلية يعتبر تنظيماً قانونياً يجب الالتزام به ويعقاب من يخالفه».
سلبية التقنية
أما وكيل كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة الدكتور مبارك بن سعيد حمدان فقال «منّ الله على بلادنا المباركة بنعمة الأمن والأمان الذي قل أن يوجد مثيله في العالم. (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً واجنبني وبني أن نعبد الأصنام). وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (من بات منكم آمناً في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)». وأضاف حمدان «كما يعلم الجميع فإن بالأمن تتقدم الأوطان، وترقى المجتمعات، وتتحقق التنمية بكل معانيها، فلا حياة مع الخوف والقلق والتوتر والفوضى».
وهذه النعم الكثيرة المتنوعة التي حبانا الله إياها تستوجب من الجميع الشكر، وشكرها يتجلى في المحافظة عليها، وفي مقدمة ذلك كله نعمة الأمن».
واسترسل العقلا قائلاً إن «الأسوياء من أصحاب الرؤى الإيجابية والأفكار الحكيمة والطموحات العالية يميلون دائماً إلى المحافظة على كل ما من شأنه تعزيز جوانب الأمن والسلام والهدوء في الأمة، ولعل ما يحدث أحياناً من إشكالات بهذا الشأن قد يكون مرجعه إلى ما أحدثته التقنية الحديثة بجانبها السلبي مثل ما يظهر في كثير من قنوات التواصل الاجتماعي التي باتت في كثير من أطروحاتها وتغريداتها قنوات للهدم وتفتيت البنى الاجتماعية للوطن، وإحداث الفوضى بالإشاعات المغرضة التي تهدف إلى زعزعة أمن وطننا الغالي، وخدمة الحاقدين الذين تمتلئ قلوبهم غلاً وحقداً وحسداً لما تعيشه هذه البلاد المباركة، حيث يريدونها ميداناً للفوضى ولن يمكنهم رب العالمين من ذلك».

أبواب مفتوحة
وأكد حمدان أن «أبواب المسؤولين مفتوحة وقنوات التواصل متاحة، وفيما اتخذه خادم الحرمين الشريفين في خططه الإصلاحية من فتح مراكز الحوار الوطني خير دليل على ذلك، بالإضافة إلى تأكيداته وحرصه في كل أحاديثه وكلماته على ضرورة تلقي شكاوى المواطنين وسرعة إنجاز معاملاتهم وتحمل مسؤولية تأخير أي معاملة لأي مواطن. وهناك مجالس أسبوعية لدى أمراء المناطق وغيرهم لمقابلة المواطنين والاستماع إليهم وإتاحة الفرصة لهم لطرح ما لديهم من شكاوى أو طلبات إلى غير ذلك».
وقال «يجدر بكل مواطن في بلادنا العزيزة أن يكون رجل الأمن الأول في المحافظة على أمنه واستقراره والابتعاد عن كل ما يسبب الفوضى والبلبلة التي يتخذها الأعداء شماعة للنيل من وطننا»، مؤكداً «معظم المواطنين ـ إن لم يكن جميعهم ـ يحملون حساً وطنياً عالياً وانتماءً لبلادهم ولقادتهم بشكل لا حدود له».
منع التظاهر
كانت وزارة الداخلية قد أكدت ـ قبل عامين ـ أن التظاهر ممنوع في المملكة لتعارضه مع الشريعة الإسلامية، وقال المتحدث الإعلامي في الوزارة اللواء منصور التركي، في بيان صدر وقتها تعليقاً على تجمهر مواطنين، أن قوى الأمن مخولة باتخاذ كافة الإجراءات لمنع محاولات الإخلال بالنظام. كما أكدت الداخلية أن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعا باتا كافة أنواع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها وذلك لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي.

محمد آل الشيخ: محزن ومخجل ألا نجد أرضاً لمدرسة أو مستشفى وأخشى ألا نجد قبوراً

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ- 1 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/01/744959

تعليقاً على ما حدث – يعدُّها أسبوعياً: علي مكي
محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، يكفي أن تقول اسمه هكذا مجرداً من كل الألقاب والنعوت والصفات ليلوي أعناق الجميع إليه وإلى طرحه المثقف والعميق، الذي وإن اختلفت معه فإنك لا تستطيع أن تلغي علاقته الوثيقة بالفكر والمعرفة واطلاعه الواسع، وقد عرف آل الشيخ بكتاباته الصحافية الجريئة والمشاكسة والناقدة أيضاً للإسلام السياسي ومرحلة الصحوة التي يرى أنها عطلت كثيراً من الإصلاحات المجتمعية التي تمتلئ بها جعبة حكومة الملك عبدالله، حسب تعبيره.
هنا يواصل كاتب زاوية «شيء من حتى» في صحيفة الجزيرة تفكيك الخطاب المتشدد، ويحلل علاقة تنظيم القاعدة بإيران، ويتناول قضايا التعليم والمرأة وغيرها، ويقرأ المستقبل السعودي بعد عودة المبتعثين والمبتعثات.. فإلى التفاصيل:
التمدد الشيعي
حذر تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» من انتشار التمدد الشيعي في اليمن من خلال القوى والأحزاب الشيوعية في الجنوب متوعداً بالتصدي لهذا المد ومن يدعمونه في البلاد.
إشعال الطائفية لعبة إيران وحليفتها القاعدة؛ وأكاد أجزم أن مثل بيان القاعدة هذا مرّره الإيرانيون ووافقوا عليه، فإشعال جذوة المذهبية بين شعوب المنطقة، ثم استثمارها، هي واحدة من وسائل إيران لاختراق عواطف الشعوب، وإيقاظ المتراكم التاريخي في الصراعات بين شعوب المنطقة، ومن ثم اتخاذها جسراً للوصول إلى الآخر المتضرر من الطائفية ليرتمي أكثر في الأحضان الإيرانية، ويجري تجنيده لتحقيق مآربهم السياسية. ولا تنسَ أن سعد بن لادن، ومجموعة من أبنائه وبناته ومريديه كانوا يعيشون في إيران، وبعض تفجيرات الرياض جاء الإذن بها من القاعديين الذين كانوا يعيشون في إيران.
الأسر المنتجة

كشف المهندس محمد عبداللطيف جميل، أن شركته صرفت خلال السنوات العشر الماضية أكثر من 1.2 مليار ريال لتمويل برامج الأسر المنتجة ودعم المشاريع الصغيرة، إضافة إلى إيجاد فرص عمل لـ 55 ألف سعودي في عام 2012، . وأكد أن قرار وزارة العمل الخاص بتحصيل 200 ريال شهرياً عن كل عامل أجنبي فهمه البعض بشكل سلبي، مبيناً أن الأصل أن من يعمل في الدولة هم أبناؤها وليس الوافدين.

دعني أولاً أشيد بأعمال محمد عبداللطيف جميل؛ فهو بالفعل مثال لرجل الأعمال الوطني الناجح والنبيل، الذي يسعى فعلاً لا قولاً للمساهمة كمواطن بكل ما يملك من إمكانات وجهد في التنمية البشرية التي هي حجر الزاوية للتنمية الشاملة؛ ولو أن لدينا عشرة مثل= هذا النبيل لحُلت كثير من مشكلاتنا؛ أحييه وأرجو من تجّارنا الآخرين أن يتخذوه قدوة لهم، وسيكون نعم القدوة. أما فيما يتعلق بقرار رسوم العمالة الأجنبية، فجميعنا مع أي إجراء من شأنه دعم توظيف السعوديين من خلال الاتجاه نحو رفع تكاليف العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية، ولا أعتقد أن ثمة عاقلاً مدركاً سيكون ضده، لأنه يصب في مصلحة المواطن من أجل أن يجد له فرصة للعمل والدخل المعقول.. لكن تحفظنا على القرار ليس في هدف القرار ذاته الذي من أجله اتخذ، وإنما في توقيته، حيث إن «فجائيته» أضرت بكثيرين، والضرر بالغ، وقد يصل بهم إلى الإفلاس؛ فلو أن وزارة العمل حددت مدة يقوم فيها التاجر بالاستعداد له، ثم طبقته بعد انقضاء الأجل، لما كانت الشكوى منه بهذا الشكل الواسع.

الأطفال الذكور

حذرت سفيرة النوايا الحسنة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة نجود الشدوخي من خطورة إجبار المراكز النهارية النسائية المخصصة للأطفال المعاقين على إبعاد الأطفال الذكور بعد وصول أعمارهم إلى 12 عاماً دون توفير البديل المناسب من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وهذا صحيح. توفير البديل قبل الإلغاء.

ثقافة الاعتدال

قال الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن عبدالرحمن بن معمر «إن مهمة نشر ثقافة الحوار وإقناع المتشددين بالوسطية والاعتدال صعبة وتشبه النقش على الحجر، تحتاج إلى كثير من الصبر والتكاتف بين مؤسسات المجتمع».

لا حل لنا للخروج من هذه المماحكات والتصعيد، والتصعيد المقابل، إلا بالحوار.. تسلط فئة «لا تسمع» ولكن تتكلم وتخطب وتكفّر وتُؤثّم باسم الإسلام، على فئة أخرى تختلف معها، سيسعى بنا -فيما لو ترك- إلى ما لا تحمد عقباه، مرّ بنا ما يُسمى تجاوزاً «الربيع العربي» دون أن يكون له تأثير يُذكر، ولولا فطنة وعقل وحكمة خادم الحرمين الملك عبدالله مبكراً لضرورة الحوار بين فئات المجتمع المختلفة، لربما عصفت هذه العواصف «الهوجاء» بمجتمعنا وأمنه واستقراره؛ الملك عبدالله وترسيخه لمبدأ الحوار حصّن المجتمع، يكفي أنه أصبح -كمصطلح- الآن ثابتاً من ثوابتنا، ولعل أهم ما تمخّض عنه قبولنا بمبدأ أن أجلس أنا والمختلف معي على طاولة ونتحاور؛ يعني أن يعترف كل من طرفي الحوار ضمناً بالآخر، ولو لم يُحقق الحوار في بلادنا إلا هذا المطلب لكفى.

منكرات ومعاصٍ

تلقت عدد من دور النشر السعودية والعربية، ستشارك في معرض الرياض الدولي للكتاب، الذي تفتتح دورته الجديدة في الخامس من مارس المقبل، رسائل من مصدر مجهول، عبر البريد الإلكتروني، تدعوهم إلى عدم المشاركة في المعرض لما «يحتويه هذا المعرض من منكرات ومعاصٍ».

الرسائل من المجاهيل، والتهديد، ولعبة «خوفهم كودهم ما يجون» التي يُرددها البعض ويمارسونها ثبت فشلها. غير أن هذه الفئة تظل تكرر أساليبها رغم فشل هذه الأساليب، ولا تكتشف أخطاءها إلا بعد فترة؛ فدولة مثل المملكة، وشباب مثل شبابنا، وحراك مثل حراكنا، معارض الكتب أسٌ من أسس إثرائها، والفئة المتزمتة يدركون ذلك؛ لذلك يخافون من «شعب يقرأ»؛ فالإنسان المثالي لهذه الفئة هو الإنسان الذي يسمع ولكنه لا يقرأ.

المبتعثون والمبتعثات

يقول الكاتب خالد السليمان: «بعض المبتعثين والمبتعثات «ودك» تلغي بعثاتهم «وتخليهم يرجعون مشي»، فلا حضور تعليمياً ولا حضور ثقافياً ولا حضور حضارياً، وأحياناً حتى لا حضور أخلاقياً».

ربما كلام الزميل صحيح إلى حد ما، ولو أنه على ما يبدو انطباعي، ولا يدعمه إحصاء أو مؤشر. ولكن على افتراض صحته، هناك أكثر من مائة وخمسين ألفاً بين شاب وشابة مبتعثين إلى الخارج؛ لو أفلح 10% منهم فقط لكفوا لقيادة التغيير الاجتماعي؛ هؤلاء أنا على تواصل معهم، ودُهلت بقدرتهم على تشرب ثقافة المجتمعات التي ابتعثوا إليها، فضلاً

عن استيعابهم لما يدرسون. هؤلاء سيكونون هم الصفوة التي ستقود المملكة مستقبلاً، فقد عانينا كثيراً من إيقاف الابتعاث، ولا بد الآن أن نستفيد من أخطائنا.

إيقاف الإمام

أوقفت أخيراً إدارة الأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة القريات خطيب وإمام جامع تهجم في خطبة الجمعة على أحد المسؤولين بالدولة ودعا عليه، الأمر الذي أغضب المصلين، وأجبرهم على مغادرة الجامع مستهجنين ما أقدم عليه الخطيب.

إقحام منبر المسجد في الشأن السياسي، والتحريض، وتشويه السمعة، فيه مساس بهذا المكان وقدسيته؛ فضلاً عن أنها ممارسة لا تمت للإمامة بصلة، والأمانة شرط أساسي في نقولات ومقولات المسلم العادي فما بال بمن يعتلون المنابر، الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو رسول، كان يترفع عن هذه الصفة، ويستبدلها بـ «ما بال أقوام» دون أن يصرح بأسماء الأشخاص. هؤلاء الأئمة هم في الواقع دعاة شر وتفرق وتحزب وفوضى اجتماعية؛ وما أحوجنا إلى التمسك بأخلاقياته صلى الله عليه وسلم في الخلاف.

التحرش الجنسي

كشفت الأميرة عادلة بنت عبدالله عن ارتفاع معدلات قضايا العنف الأسري الواردة إلى جمعية حقوق الإنسان بنسبة 20% بحسب آخر تقرير للجمعية، معلنة أنها أعلى ارتفاع تسجله الجمعية منذ إنشائها عام 1425هـ، بينما أشارت دراسة أخرى إلى تعرض 10% من الطالبات للتحرش الجنسي.

الغريب أنه رغم هذا الكم الهائل من التعليم الديني في مدارسنا، نجد أننا من أعلى الدول في العالم انتشاراً للتحرش الجنسي. -كما تقول الإحصاءات- هذا يعني أن التعليم لدينا يشوبه خلل لا بد من أخذه بعين الاعتبار وعلاجه، إضافة إلى أن غياب أنظمة وقوانين ردع للتحرش الجنسي، والتعامل مع هذه القضايا بأسلوب الرقابة دون قانون رادع، أدى إلى تفاقم هذه القضايا الأخلاقية؛ فالإنسان إذا ما رضخ للأنظمة والقوانين كان إنساناً سوياً، وعندما تغيب هذه الأنظمة الرادعة، أو تُهمَّش، يعود إلى وحشيته.

المملكة وإسرائيل

نفى رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية جمال الصرايرة أي اتصالات مع شركة البوتاس الإسرائيلية أو أي جهة إسرائيلية بخصوص شراء الغاز منها، فيما اعتبرت النقابات المهنية أن القضية إن حدثت فهي تطبيع.

من ثوابت المملكة عدم التعامل مع العدو الإسرائيلي؛ والمملكة بالمناسبة ليست مضطرة للتعامل مع إسرائيل لأنها ببساطة لا تحتاج لمثل هذا التعامل؛ فنحن في غنى سواء من حيث المكانة السياسية أو المالية، ولسنا مثل الآخرين الذين يبحثون في التطبيع والتقرب إلى إسرائيل عن قيمة سياسية. أما التطبيع، فالمملكة ستكون آخر المطبّعين إذا تحقق سلام متوازن، كما هو الشعار الذي ترفعه. لذلك فهذه الإشاعة لا قيمة لها.

شح الأراضي

أرجع مدير الأراضي والمشاريع بوزارة التربية والتعليم المهندس محمد الفوزان، سبب تعثر بناء ألفي مدرسة في كافة مناطق المملكة إلى عدم توفر الأراضي الكافية لاستغلالها، مبيناً أن الوزارة ماتزال تعاني من مشكلة شح الأراضي، خصوصاً في المدن الرئيسة.

مشكلة الأراضي هي أس مشكلات بناء البنية التحتية للخدمات في المملكة .. محزن ومخجل ومعيب أن تكون دولة في حجم المملكة واتساعها ولا نجد أرضاً لنقيم عليها مدرسة، أو نبني عليها مستشفى؛ الله يستر ولا نصل إلى حد ألا نجد مقابر لدفن موتانا!

حكم الجهاد

أدرجت وزارة التربية والتعليم في أحد مناهجها التي تضمنها المشروع الشامل لتطوير المناهج، وحدة مستقلة تتحدث عن الجهاد، للمرة الأولى في تاريخها، من خلال كتاب الفقه للمرحلة المتوسطة. وأوضحت الوزارة أن الوحدة الجديدة تضمنت معنى الجهاد وسعة مفهومه وحكمه والحالات التي يتعين فيها الجهاد، إضافة إلى حكم الجهاد على النساء والحكمة من مشروعيته، ومبادئ عامة عن الجهاد وشروطه وأنواعه، وحكم الجهاد بدون إذن ولي الأمر، مشيرة إلى أن سياسة المملكة هي سياسة دفاعية بحتة، تنبذ الاعتداء امتثالاً لقوله تعالى: (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)، وأن الوحدة شملت تحذيراً للطلاب بأنه لا يجوز لأحد أن يرفع راية الجهاد إلا ولي الأمر أو من ينوبه، وأنه لا يجوز لآحاد المسلمين أو طائفة منهم «الافتئات» على الإمام أو على جماعة المسلمين بإعلان ذلك.

شعيرة الجهاد أصبحت وسيلة الثوريين والانتهازيين وأعداء البلد في الخارج والداخل لتثوير مجتمعنا وهز استقراره. ولا بد من التعامل معها بالتصحيح، والحزم، والحسم، والبعد عن المجاملات. لكن تصحيح المناهج لا يكفي؛ فالمشكلة ليست في المنهج وإنما في المعلم، وتحديداً في معلمي المواد الأخرى غير المواد الدينية. فأغلب من أدلجوا مجتمعنا مثل السوري

الجنسية محمد سرور زين العابدين منظر فرقة «السرورية» كان معلم رياضيات، والسرورية كما هو معروف هي الفرقة التي تقوم بالترويج لفكرة تثوير المجتمع، وهي بالمناسبة التي تمد القاعدة بكوادرها، فالسروري إذا تشدد تحول فوراً إلى قاعدي. ومازال أتذكر -بالمناسبة- رواية يتناقلها كثيرون تقول: إن مدرس رياضيات في المرحلة الابتدائية سأل طلابه الأطفال: خمسة مجاهدين استُشهد منهم ثلاثة وذهبوا إلى أحضان الحور العين في الجنة، كم بقي من المجموعة ينتظر أن يذهب مستقبلاً؟. هذه الرواية بغض النظر عن كونها صحيحة أوْ لا، تؤكد أن المشكلة ليست في المقررات التعليمية وإنما في المعلم، الذي سيجد ألف طريقة وطريقة لأدلجة النشء.

عمل السعوديات

تعمل في مطار حائل أربع سعوديات، اثنتان منهن بوظيفة «قهوجي» واثنتان بوظيفة «عاملة نظافة» براتب قدره 1200 ريال، بالإضافة إلى 300 ريال بدل سكن، و 120 ريالاً بدل نقل، في المكتب التنفيذي وصالة كبار الزوار في المطار، وذلك في الوقت الذي دعمت فيها الدولة مواطنيها عبر الصناديق التنموية مثل الموارد البشرية وغيرها.

هذا يعني أن ثقافة العمل، وتقويم ما اعوجَّ منها بسبب طفرة التسعينيات، تسير ولو ببطء في الاتجاه الصحيح. لو عدت إلى فترة ما قبل 1995 لوجدت كثيراً من النساء السعوديات يعملن في هذه المهن، وسنكون مجتمعاً مدنياً سوياً ومتوازناً إذا عملت المرأة في كل المجالات، بما فيها العمل كنادلة.. في الخارج تجد أكثر النادلات من طالبات الجامعات، ولا يجدن فيها عيباً، رغم أن أغلبهن هناك أتين من أسر من ذوي الدخل المتوسط . العمل في أي مجال ليس عيباً.

هدم الآثار

قال فضيلة الشيخ صالح بن عواد المغامسي إمام وخطيب مسجد قباء: إن هناك آثارًا لم يأتِ في الشرع أن يُتعبَّد إلى الله بها، لكنها كانت مرتبطة بأحداث تاريخية، والوقوف عندها يحدث عاطفة جليلة في النفس، ولهذا لا ينبغي السعي في هدمها وتقويضها.

وهذا صحيح . فالأثر -أي أثر- إذا لم يمس شعيرة التوحيد، كأن يتخذ صنماً يُعبد، أو يخشى من أن يمس نقاء التوحيد، فلا أعتقد أن في بقائه شيئاً. فمنعه جاء لمنع اتخاذه ذريعة للشرك، فإذا أمنت الفتنة فلماذا المنع؟

أمريكا وإيران

في مقاله «السياسة الخارجية السعودية.. أمريكا وإيران»، يتساءل الكاتب خالد الدخيل: «هل يمكن أن تكون السياسة الخارجية التي اعتمدها الملك سعود والملك فيصل، رحمهما الله، في ذروة الحرب الباردة بشقيها العربي والدولي، هي السياسة المعتمدة بعد مرور أكثر من نصف قرن على ذلك؟ كان من الواضح أن السياسة التي فشلت في العراق وفي سورية، ولم تحقق أكثر من نصف نجاح في اليمن والبحرين، ولم تؤسس لتحالفات مستقرة وثابتة في المنطقة، تحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر..».

لا شك أن هناك قصوراً واضحاً في السياسة الخارجية السعودية؛ فوزن المملكة الجيوسياسي والديني والاقتصادي لا يتناسب إطلاقاً مع مكانتها ووزنها اليوم؛ لذلك فأنا أوافق الدكتور خالد فيما ذهب إليه.

قيادة السيدات

في سؤال لإحدى وسائل الإعلام النمساوية عن قيادة المرأة للسيارة في المملكة، رد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية بقوله: ‹›المرأة تقلدت مناصب عليا في الدولة، كان آخرها تعيينها عضوًا في مجلس الشورى››، مبينًا أن قيادة السيدات شأن مجتمعي لا دخل للسياسة فيه.

ولكن والد الأمير سعود الملك فيصل -رحمه الله- لم يترك للمجتمع أن يقرر قبول أو عدم قبول تعليم المرأة، بل بادر واتخذ القرار «الصعب»، وفرضه، وها نحن نعيش زمناً لا يتجرأ متطرف واحد أن يطالب بوقف تعليم المرأة، رغم أن آباءهم وأجدادهم شنَّعوا على القرار وقالوا فيه ما لم يقله الإمام مالك في الخمر. وكذلك الأمر بإلغاء الرق . فلماذا لا نستن بسنة الملك فيصل في تعجيل حركة التنمية، ونسمح للمرأة بالقيادة، كما فعل رحمه الله؛ عندما فرض تعليم المرأة؟. بودي أن أسمع إجابة سمو الأمير سعود على هذا السؤال.

رقص النساء

اجتمع عدد من السيدات اللبنانيات أمام منزل رئيس البرلمان نبيه بري، ورقصن لإيصال رسالتهن بضرورة إقرار قانون يحمي النساء من العنف الأسري. ويعود اختيار منزل رئيس البرلمان إلى كونه دعا في كلمته الافتتاحية للمجلس النيابي المنتخب عام 2009 إلى حماية المرأة من العنف وتعديل القوانين التمييزية والمجحفة بحقها.

أنا على يقين أن المجتمعات العربية تتشابه، الفرق في الدرجة. ما نشكو منه يشكو منه البقية، ربما ليس بالقدر الذي يشكون منه، ولكن سبب الشكوى واحد. وأنا أعرف أن في جعبة حكومة الملك عبدالله -حفظه الله ورعاه- كثيراً من

الإصلاحات الهيكلية والمجتمعية، التي ستصدر على شكل أنظمة، المشكلة أن فترة الصحوة عطلت كثيراً من هذه الشؤون، وأعاقت التنمية، وما تقوم به الحكومة الآن هو السباق مع الزمن لإقامة دولة العدل، فالعدل في معايير خادم الحرمين غاية لا يقبل فيها المزايدة؛ وقد عرفناه في أكثر من موقف أنه رجلٌ إذا قال فعل؛ ولكن مشكلته ومشكلتنا أن اليوم 24 ساعة فقط.

نائبات الشورى

اختار مجلس الشورى ثلاث عضوات نواباً لرؤساء لجانه المتخصصة، وهن الدكتورة زينب أبو طالب نائباً لرئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، والدكتورة لبنى الأنصاري نائباً لرئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئية، والدكتورة ثريا عبيد نائباً لرئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض.

وهذا ما كنا نناضل من أجله. دخول المرأة إلى مجلس الشورى، وتغيير نظامه بحيث يكون «كوتا» النساء في تشكيله شرط ضروري، بحيث لا يمكن أن يتشكل بدونهن، اختصر الطريق علينا فيما يتعلق باستفادة المرأة من التنمية البشرية، والمشاركة في صناعة القرار. فلا ينبغي أن تكون عضوة ولا تشترك في اللجان، ولا ترأسها ولو نادراً إذا غاب رئيسها، يعني أن وجودها صوري، لذلك فإشراكها في لجان المجلس كان هو المتوقع.

مسلم ومسيحي

أفادت مصادر رسمية، أن خلافاً بين فريقين -أحدهما مسلم والآخر مسيحي- لكرة القدم، تحول إلى أعمال شغب في مدينة بوسط نيجيريا، حيث قتل شخص على الأقل وتم إحراق منازل ومساجد وكنائس.

الطائفية والمذهبية والتطاحن عليها ومن أجلها أسُّ المجتمعات المتخلفة كما هو مشاهد. وعندما تصل إلى كرة القدم، معنى ذلك أنها تجذرت حتى وصلت إلى فئات كان من المفروض أن تبقى في منأى عنها؛ وهذا بالفعل مؤشر خطير. وأخشى ما أخشاه أن تتصاعد التباينات الطائفية والمذهبية إلى أن تصل إلى هذه الفئات في منطقتنا العربية. عندها قل على الاستقرار السلام.

البلاد
الإعلام الجديد.. في نسخته الورقية

المكفوفون" يعرضون مهارات تتفوق على المبصرين"

المصدر: جريدة البلاد الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ- 1 مارس 2013م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=121252

كتب - شاكر عبد العزيز ..

في منزله الأنيق شمال جدة كان يقف على باب الدار هو وجميع أبنائه في استقبال المدعوين لأمسيته الثقافية الأسبوعية وهي "أحدية الدكتور عبد المحسن القحطاني الثقافية" .. وصلت مع زميلي المصور على موعد بدء الأمسية التي بدأت في التاسعة مساءً .. وكانت تنتظرني مفاجأة كنت أعد نفسي للحوار الثقافي مع ضيف هذه الدار وإذا به يستقبل ضيوفه من "المكفوفين" وعدداً من الأكاديميين والمثقفين وبعد مقدمة قليلة من مقدم الحفل قدم لنا "محاضر الليلة وهو الأستاذ سامي الزهراني الذي ألقى محاضرة قيمة بعنوان "أثر التقدم التقني في حياة المكفوفين" وهو شاب لا يحب أن يتحدث عن نفسه كثيراً ولا يحب أن يُتحدث عنه ولكن أعماله تتحدث عنه، الشاب سامي بن جمعان الزهراني محاضر الأمسية يعمل معلماً بالتعليم العام بالطائف حاصل على البكالوريوس من جامعة الملك عبدالعزيز في تخصص اللغة العربية ويدرس الماجستير حالياً في قسم اللغة العربية شعبة اللغة وحصل على العديد من الدورات الخاصة في التقنيات التربوية للمكفوفين.. وألقى العديد من المحاضرات الخاصة بالمكفوفين في الجامعات السعودية.

حضر الأمسية عدد من المكفوفين من صغار السن منهم عبدالعزيز الشميسي الحائز على جائزة الشيخ محمد بن صالح للتميز في الالقاء والعرض والابن عبدالله السلمي وهؤلاء نموذج للمتميزين من المكفوفين الذين فقدوا نعمة البصر ولكنهم يتمتعون ببصيرة قوية نافذة.

أحد طلابي النابهين

مضيف الأمسية الدكتور عبدالمحسن القحطاني قال في مقدمة الأمسية الثقافية:دائماً في هذا المكان أكون سعيداً والسبب أنني أكون بين أبنائي والشاب سامي الزهراني عرفته قبل عشرين عاماً وكان ضمن آخر دفعة من الطلاب الذين أدرسهم في الجامعة وكان لديه من المهارات الشيء الكثير وقد كان الشاعر القديم يقول:

وترى المرء الصغير فتزدريه

وفي أثوابه اسد هصور

ماذا سيقول لو رأى سامي صغر جسمه وفقد بصره ولكنه (ذو بصيرة) جلست معه أكثر من مرة حين جاء في مادة عندي على تحقيق المخطوطات فما عساه أن يفعل "مكفوف" كيف يحقق المخطوطة وقلت له سوف أشرك أحداً معك قال لي لا دعني وسأتصرف ثم ذهب فقلت له اعطني ما كتبت وقرأت ما كتب وإذا به يرجع إلى كتب اتصل بها في لحظة وكان معه جهاز "ينطق الكلمة" كتب كثيرة جداً وقلت له قبل سنة "يا سامي"اريدك في الاسبوعية لتتحدث عن تجربتك فقال لي كلمة جميلة .. إن شاء الله أبيض وجهك يا دكتور قلت له أنت ستبيض وجهك قبل وجهي وستكون إن شاء الله عند حسن الظن، وهذه المجموعة الذين معه من الإخوة الذين فقدوا بصرهم زادت بصيرتهم، الله سبحانه وتعالى له حكمة في ذلك إذا فقد الإنسان شيئا من حواسه منحه أشياءً أخرى لأنه يوزعها بالتساوي وقلت أكثر من مرة، إننا وضعنا محاضرة بالنادي الأدبي عن مقاييس الجمال عند المكفوفين تعالوا اليوم لتستمعوا إلى الاستبيان الذي قالوه الذي وضعه عالم من علماء الاجتماع.. كان شيئاً مذهلا - ولكن - اريدكم أن تحيوا معي هذا الفتى الصغير الذي لم يبلغ 23 عاماً لأنه ولد عام 1410هـ وحينما اذكر هذا التاريخ أجد نفسي أخذت الدكتوراه قبل أن يولد بـ 11 عاماً وإذا هو بجانبي يتحدث وسيكون حديثه أشمل مما قلت.. حيوا معي هذا الضيف الكريم.

المحاضر المتميز الكفيف

••أما فارس الأمسية سامي الزهراني فقد تحدث حديثاً من القلب لقي اهتماما وانصاتا من الجميع وقال:أيها الآباء والاخوة الكرام حياكم الله في هذا اللقاء الذي يتوشح بالجمال ويتوشح بوجود نخبة من أرباب الفكر والثقافة والأدب في المملكة واللسان يعجز عن قول الكثير وما أريد أن أبدأ به هو تحية الأستاذ الدكتور عبدالمحسن القحطاني الذي طالبني بهذه المحاضرة منذ سنة مضت ولقد ماطلت ضعفاً ولقلة بضاعة واستعنت بالله لأقدم هذه المحاضرة ووجودي بينكم اليوم لإيصال رسالة مضمونها أن الكفيف قادر.. قادر على أن يربي وقادر على أن ينتج ولكن للأسف تحول الثقافة المترسبة منذ أعوام وأعوام تحول للمجتمع أن يفهم أن "الكفيف قادر" للأسف القلة القليلة تعي ذلك وهذه القلة القليلة ماذا عساها أن تفعل مقابل كثيرة لا تؤمن إلا بالانسان السوي الذي لم يفقه شيئاً من حواسه.وأضاف: إن عنوان المحاضرة اليوم أثر التقدم التقني على حياة الكفيف: وقبل المحاضرة أقول إن لقائي ليس رسميا ولكن يتسم بالعفوية والصراحة وسوف أتحدث في بعض المواقع بمصطلحات انجليزية أو بلهجة عامية وهذا تستدعيه الضرورة للحديث في الأمور التقنية، والأمر الثاني وهو المهم سوف أرد على المداخلات فسوف أسمع المداخلة ثم اجيب عنها وأحب الاخوة الكرام الأستاذ محمد بن ظافر الاحمدي ويصح أن اقول عليه قائد المكفوفين والناطق الرسمي في مدينة جدة والاستاذ فيصل الغامدي والأستاذ عبدالله الغامدي محامي المكفوفين والمتحدث الرسمي لهم في الأمور الحكومية في حالة الدفاع عن المكفوفين في الأمور الحكومية.

وقال: إن أثر التقدم التقني على حياة الكفيف هو موضوع هذه المحاضرة ومما لا شك فيه أن "البصر نعمة جليلة من الله عز وجل" وهذا البصر حاسة رئيسية من الحواس الخمس - ولكن - الشيء الذي لا يعلمه كثير من الناس أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي يكون على "البصر" وقد تقابلت اليوم مع الدكتور ياسر مرزوق وقلت له لقد نحفت وسألني كيف لاحظت ذلك هذا الأمر يلاحظ بالبصر لكن عندما اختفت مني حاسة البصر.. وظفت حواس أخرى مثل حاسة السمع واللمس والكفيف فقد حاسة البصر كليا أو جزئيا والكفيف حينما فقد بصره - فقد حاسة من الخمس حواس وهو في حاجة لتوظيف حواس أخرى كحاسة اللمس وحاسة السمع وحاسة الشم وبعض الناس أنا أميزه برائحة العطر وهذه أمور يفهمها "المكفوفون" وهم أدرى بأنفسهم.. لكن الإخوة المبصرين في حاجة ماسة إلى الدخول إلى واقع المكفوفين والتعلم بشكل أكثر عن هذا العالم الغريب وعالم مليء بالعجائب والغرائب، ولكن الملاحظ أن افرادا كثيرين من المجتمع يعاملون المكفوفين معاملة شفقة ورحمة أكثر مما يحسن الله وصحيح المكفوف لديه احتياجات أكثر من الإنسان المبصر لكن.إن عقلاء المكفوفين لا يقبلون أن يعاملوا بشفقة ورحمة والدليل: ان الله عز وجل قال: "ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج.. ولا على المريض حرج".وهذا دليل على أن الأعمى ليس مريضا وقال: نعود لقضية التقنية لأن وصول المعلومة مهم بالنسبة لي وايصالها مهم وقال لي بعض العلماء:"الظهور يقسم الظهور" .

كل ما أحب أن اقوله لحضور هذه الأمسية أن الكفيف "قادر" ويستطيع أن يعمل وفي بعض الأحيان يعمل ما لا يعمله المبصرون ولكن اعطوه الفرصة ولبوا احتياجاته التي تتطور بشكل يومي في التقنية والطب التي نجد فيها كل يوم شيئا جديدا .ويذكر الدكتور عبدالمحسن القحطاني أحد الذين زاملوهم عميد الأدب السعودي الدكتور محمد سعد حسين - يقول - إنه كان يكتب على الآلة الكاتبة في عام 1390هجرية وفي هذا الوقت كان يعتبر هذا الوقت إعجازا تقنيا والتقنية اليوم تقدمت وبدأت أنظمة الدوس وانظمة الوندوز والآن دخلت شركة "آبل" بنظام الماكنتوش ورؤية الغربيين الاستفادة من كل الناس مبصر ، معاق، عاجز، ما دام المرض ليس في عقله وبدأت الشركات تهيئ للمستخدمين من ما يلبي احتياجاتهم..
ويلعبون على وتر السمع واللمس وتم تطوير طريقة "برايل" وقال إن استاذي وشيخي في هذا المجال هو الأستاذ فيصل الغامدي الذي أدعو له "صباح ومساء" بعدها استخدم المحاضرة بنجاح جواله في اظهار العديد من الاتصالات المسموعة واستخدم جهاز "اللاب توب" بنجاح أمام الحاضرين ثم دارت المناقشة.

الحوار

ثم دارت حوارات بين المحاضر وحضور الأمسية شارك فيها الطالب عبدالعزيز الشماسي والمذيع منصور العتيبي الذي أشاد بخفة دم المحاضر وروحة المرحة وأجاب المحاضر على مداخلات حول الاستفادة من التقنية الحديثة للمكفوفين بدلاً من تشغيلهم في الأعمال الهامشية وطالب بعض الحضور بعمل موسوعة تتحدث عن المكفوفين.والقى أحد الطلاب المكفوفين نشيداً بعنوان "أمي يا نبع الحنان".وطالب بعض الحضور أيضاً عرض الموضوع على صاحب الاثنينية الشيخ عبدالمقصود خوجة لاستضافة المكفوفين للتحدث عن امكانية تشغيلهم في مؤسسات القطاع الخاص بجانب القطاع الحكومي- وتناول أحد المكفوفين حياة المكفوفين في الوقت الحاضر وقدم الاستاذ عبدالمؤمن القين مداخلة من القرآن الكريم عن الاهتمام بالمكفوفين وطرح الأستاذ علي مدهش اهمية احتفاء جمعية حقوق الانسان بالكفيف وذوي الاحتياجات الخاصة.

الداخلية: منظمو التجمعات يستغلون النساء والأطفال لاستعطاف الآخرين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ- 2 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130302/Con20130302577111.htm

منصور الشهري (الرياض)

يسعى عدد من ضعاف النفوس لاستغلال قضايا الموقوفين والمحكومين والمتهمين بجرائم ونشاطات الفئة الضالة، لتحويلها لشأن عام عبر تنظيم تجمعات صغيرة لفترات زمنية محدودة في أماكن عامة، مستغلين في ذلك النساء والأطفال، ويعمد منظمو تلك التجمعات من الرجال، على إخراج النساء بغرض الاستعطاف واستغلال منزلة المرأة في المجتمع السعودي لتحقيق أهدافهم. ويحاول بعض هؤلاء استعطاف الآخرين بالدعوى لمثل هذه التجمعات المخالفة للانظمة، ويستغلون فيها قضايا المتورطين في الخلايا الإرهابية والتي عانت المملكة خلال فترة ماضية من شرها في استهداف رجال الأمن والمواطنين والمستأمنين وكذلك المجمعات السكنية والحكومية، واستطاعت الجهات الأمنية مواجهة ذلك الخطر الإرهابي والقبض على المتورطين في تلك الخلايا، وراح ضحية جرائم تلك الخلايا الإرهابية عشرات من رجال الأمن والمواطنين والمستأمنين.

ويعمد منظمو تلك التجمعات على استخدام العنصر النسائي والأطفال لاستعطاف الآخرين بأنهم على حق، حيث يطلب منظمو تلك التجمعات من الرجال من النساء الخروج وحمل اللافتات، ويعد ذلك مخالفة صريحة للأنظمة والتعليمات، ويعمدون أيضاً على استفزاز رجال الأمن بالتلفظ عليهم وقذفهم بالشتائم، ويتحاور رجال الأمن مع النسوة بوجود أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدد من السجانات، وذلك وفق الأنظمة المتبعة في مثل هذه الحالات، واحتراما للمرأة وفق مانصت عليه الشريعة السمحة، وعند عدم انصياع المتجمعات لتلك الأوامر يتم قبضهن من خلال

السجانات، ما يجعل منظمي تلك التجمعات يعملون على إحداث بلبلة وإثارة الفتنة وتصوير تلك التجمعات وبثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
يُشار إلى أن وزارة الداخلية حذرت في شهر ذي القعدة الماضي من استغلال قضايا الموقوفين والمحكومين في جرائم الفئة الضالة، وجعلها شأنا عاماً، وذلك بتنظيم تجمعات صغيرة لفترات زمنية محدودة في أماكن عامة ومختلفة للمطالبة بإطلاق سراح محكومين أو متهمين بارتكاب جرائم إرهابية وتصويرها بالفيديو لاستخدامها من خلال وسائل الإعلام وشبكة الانترنت في تزييف الواقع. وحرصت وزارة الداخلية حينها على إيضاح زيف مطالبات تلك التجمعات، وأكدت أن قضايا جميع الموقوفين في تهم ذات صلة بنشاطات وجرائم الفئة الضالة تخضع حالياً للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة، وقد صدرت أحكام ابتدائية وأخرى مميزة بحق بعض المتهمين فيما لا يزال الآخرون رهن المحاكمة.
وأكدت أن جميع الموقوفين سواء محكومين أو متهمين يتمتعون بكافة حقوقهم الشرعية والنظامية والإنسانية وتشرف على تنفيذها هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، معلنة أن جميع الموقوفين وذويهم وأسرهم يحصلون على النفقات المالية والدعم المناسبين لمواجهة متطلبات حياتهم المعيشية والصحية والتعليمية، فيما خصصت وزارة الداخلية لذوي الموقوفين وأسرهم مكتبا خاصا للتواصل معهم وتلمس احتياجاتهم والعمل على توفيرها.

حقوق الإنسان": لا توجد استراتيجية لإسكان العزاب"

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ- 2 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/488240

جدة - عبد الرحمن باوزير
أكد عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة معتوق الشريف لـ«الحياة» أن إشكالية سكن الشاب الأعزب لا تبدو لها استراتيجية واضحة من الجهات المعنية بالإسكان وزارة الإسكان، وزارة الشؤون الاجتماعية)، مشيراً إلى أن السكن حق للمواطن على الدولة، والسكن أحد لبنات الحياة الكريمة التي على الدولة توفيرها للمواطنين.
وقال الشريف إن سكن المواطن حق له والدولة لديها أجهزة تعتني بهذا الحق، وهي معنية بإسكان من ليس لهم سكن، مضيفاً: «وكانت سابقاً المعنية وزارة الشؤون الاجتماعية وانتقلت المهمة حديثاً لوزارة الإسكان، لكن الشؤون الاجتماعية تتحمل إيواء الشاب الذي لا يملك سكناً أو تدعمه مالياً لتوفير السكن». وأشار إلى وجود إشكالية تتمثل في أن «الشؤون الاجتماعية» كانت تتكفل بالسكن في الإسكان الشعبي سابقاً، مؤكداً أن الجمعية تطالب الشؤون الاجتماعية بتوفير الدعم المادي وإيجاد منزل يؤوي الشاب.
واعتبر أن خيارات «الشؤون الاجتماعية» في قضية كقضية الشاب ناصر تعد ضيقة جداً، مضيفاً: «فإما أن تسكن الشاب في دور الأيتام موقتاً وتنسق مع الجمعيات الخيرية، أو أن تصرف له مبلغاً مادياً ليوفر لنفسه سكناً كونه من المستحقين، ولا يوجد أي خيار متاح».
وحاولت «الحياة» التواصل مع المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي للتعرف عن طرق معالجة هذا النوع من القضايا، بيد أنه لم يرد على الاتصالات المتكررة.

عضو في المناصحة" لـ الشرق: الموقوفون يتمتعون بكافة حقوقهم

جمعية حقوق الإنسان لـ الشرق: نتابع ملف الموقوفين في بريدة وطالبنا بتسريع المحاكمات

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/03/748110

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم

قالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن التظاهرات والتجمعات التي قام بها أهالي الموقوفين أمام هيئة التحقيق والادعاء في بريدة أمس الأول، لا تخدم قضيتهم، وشددت على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني، أنه لا يوجد موقوفون دون إجراءات تحقيقيه أو محاكمة، مبينا ان جزءا من الموقوفين أحيلت أوراقهم إلى المحاكمة، والجزء الآخر مازالت هيئة التحقيق والادعاء العام تستكمل تحقيقاتها معهم. وأكد أن للجمعية مكاتب في السجون، وهي تتابع القضية، ولم تسجل أية انتهاكات تذكر، داعياً ـ في الوقت نفسه ـ المحاكم للاستعجال في النظر في قضاياهم، وتسريع وتيرة العمل فيها لإغلاق هذا الملف.

وقال القحطاني: خلال الفترة الماضية أفرج عن كثير من المعتقلين والموقوفين، حيث أُفرج العام الماضي عن نصفهم تقريباً، وهناك موقوفون في طور المحاكمة أو المناصحة، أواستكمال إجراءات التحقيق لرفع أوراقهم للمحاكمة.

ولفت القحطاني إلى أهمية أن تُشرح للأهالي أبعاد قضياهم، وخطورتهم على أمن البلاد، مشددا على أن مثل هذه التظاهرات تخالف أنظمة وتوجيهات الدولة، وتساهم في تعكير صفو الأمن. وأكد القحطاني على ضرورة أن يحظى الموقفون بمحاكمات عادلة ولابد من إطلاع ذويهم عليها، مؤكدا أن الجمعية تدعو وتتابع وتطالب بسرعة استكمال إجراءات الموقفين من قبل الادعاء العام، والإسراع ببتها مع ضرورة تحلي ذويهم بالصبر، ريثما يتم الانتهاء من التحقيقات معهم ومحاكمتهم. ومن زاوية أخرى قال عضو مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، ورئيس الدراسات المدنية في كلية الملك فهد الأمنية الدكتور ناصر العريفي إن الموقفين في السجون أو المناصَحين في المركز يتمتعون بكافة حقوقهم من خلال التواصل مع أهلهم وذويهم، والاطلاع على مسار قضاياهم، مؤكدا أن إيقافهم ومناصحتهم هي بهدف تقويمهم فكريا وسلوكيا حتى يعودوا أفرادا صالحين في مجتمعهم، وليس رغبة في الانتقام منهم.

ويؤكد عضو مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية الدكتور ناصر العريفي أن الفئات التي قامت بعلميات إرهابية سواء داخل أو خارج المملكة أو ساهمت في تجنيد هؤلاء الشباب، وإثارة الفتنة والقلاقل قد وجدوا اهتماما كبيرا من قبل وزارة الداخلية في مناصحتهم سواء داخل السجون أو في المركز، متبعة معهم سياسة الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. وأكد العريفي أن إيداعهم السجون ليس بغرض التعذيب أو الانتقام، وإنما بغرض التهذيب والإصلاح، وحماية للشخص نفسه من الذهاب في دول ليجاهد هناك لايعرف ماهو مصيره فيها.

وأبان العريفي أن معظم من في السجون ممن اتهموا في قضايا الإرهاب، تم الإبلاغ عنهم من قبل أهلهم وأولياء أمورهم وأسرهم ما يدل على ارتفاع الوعي في المجتمع.

ولفت رئيس الدراسات المدنية في كلية الملك فهد الأمنية أن وزارة الداخلية انفقت مبالغ مالية كبيرة جدا في المشاريع التوعوية والإصلاحية، وتعاملتهم معهم بشكل أبوي؛ لإعادتهم لرشدهم، وخروجهم، واستمرارهم في المجتمع بين أهليهم وذويهم. وشدد العريفي على أن ماحدث من تجمعات أمر غير مقبول لأنه يخالف الشرع، وسياسة وأنظمة الدولة، لأنه يفضي إلى الفوضى التي قد تستغل من بعض الجهات لإثارة القلاقل في البلاد، ما ينعكس على أمنها واقتصادها بشكل سلبي. ودعا العريفي المطالبين بالإفراج عن ذويهم بالتقدم لوزارة الداخلية بمطالبهم، مؤكدا وجود جهة تتسلم مطالبهم، وتتواصل معهم؛ لأن مافعلوه ليس مقبولا، ولو أجرينا دراسة بحثية علمية على فعلهم لرفض 90% من المجتمع السعودي هذه الأفعال.

هنيدي لـ الشرق: 48٪ من المتقاعدين لا يملكون مساكن

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/03/748287

الدمام – سحر أبوشاهين
أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق المتقاعد الطيار عبدالعزيز بن محمد هنيدي لـ «الشرق»، أن المتقاعدين الذين لا يملكون مساكن ارتفع عددهم إلى 48% بسبب زيادة أعداد المتقاعدين، وهم ممن تتراوح معاشاتهم قبل التقاعد من أربعة إلى ستة آلاف ريال، ما يجعل حصولهم على قروض تتيح لهم امتلاك مسكن أمراً صعباً. وأضاف أن الجمعية بصدد افتتاح ثلاثة فروع جديدة بعد شهر ونصف في كل من تبوك والخرج والباحة ليرتفع عدد فروع الجمعية من 16 إلى 19 في كافة مدن المملكة العربية السعودية.
وأشار إلى مضي الجمعية في إيجاد حلول سريعة لتمليك المتقاعدين مساكن، منها اتفاقية تم توقيعها مع كبرى شركات العقار التي لديها خيارات متعددة لتملك المساكن، وسيعلن عن بنودها فور الانتهاء من الاتفاق على التفاصيل، إضافة إلى مشروع وزارة الإسكان الذي يشمل المتقاعدين.

15 استفسارا وجهها أعضاء حقوق الإنسان لفرع الشؤون الاجتماعية .. وآل طاوي:

لا نبرر الأخطاء وقريباً قرية للأيتام ومقار لمراكز التأهيل والإصلاحية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20130304/Con20130304577857.htm

عكاظ(جدة)
ابلغ مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة أن الفرع قام بحصر كافة الاحتياجات التي تهم المستفيدين من خدمات الوزارة ورفعها بالأمس للوزارة لتأمينها في اسرع وقت بدعم من الوزير الدكتور يوسف العثيمين، إضافة إلى تنفيذ عدة مشاريع تتمثل في مراكز للتأهيل الشامل ودور للايتام ومقر للملاحظة الاجتماعية وقرية للأيتام في جدة. وقدم أعضاء الجمعية أمس الأول 15 استفسارا لمدير فرع الوزارة في اجتماع عقد في مقر فرع الوزارة في جدة، حيث تضمنت الاستفسارات دور الوزارة وخططها في مجال الأنظمة التي شرعت فيها للحد من العنف وحماية الأحداث وفقا للاتفاقيات الولية لحقوق الإنسان،

وخططها في مجال إنشاء مراكز متخصصة للمعاقين، ودورها في دعم تفعيل المجلس الأعلى للمعاقين، وتأهيل المدمنين والعناية بأسرهم، وحقوق الأيام والدور التي تؤويهم، ودعم الأسر المحتاجة لضمان الاجتماعي وتعريفهم بما لهم من مخصصات، جهود الوزارة للقضاء على ظاهرة التسول، ودور الوزارة في مجال تأهيل الأربطة، ودورها في مجال حماية الطفل عند لنزع بين الأبوين، وخططها في مجال دور الضيافة للنساء والفتيات والشباب، وكبار السن والمشردين، ودعم حصول مجهولي الأبوين في الحصول على الهوية الوطنية، والتصريح للجمعيات المتخصصة، والتوعية بحقوق المستفيدين والتعريف بدور الوزارة عبر حملات إعلامية وفعاليات بالشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وأهمية إيجاد هاتف على مدار الساعة لتلقي البلاغات والاستشارات.

الاجتماع الذي حضره من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المشرف العام على فرعها في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف، وطلال قستي، ومعتوق الشريف، والمنسق الخارجي للفرع علي بن حمد أبو شعقه، طرح خلاله عدد من المقترحات منها إيجاد جائزة سنوية لأفضل دراسة للحد من العنف، ودورات متخصصة في مجال تعريف الموظفين في فرع لوزارة بالاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وفي رده على استفسارات أعضاء الجمعية أوضح آل طاوي، أن الفرع شرع في إنشاء مركز متخصص في مجال التوحد، ومقر جديد لإصلاحية الأحداث، ومركز تأهيل شامل جديد للبنات وتحويل القديم ليكون مخصص للشباب، وإنشاء مسرح للأيتام، إضافة إلى دار ملاحظة جديدة، ومركزين للفتيات والشباب يتم الآن العمل بها في الطائف، وقال "اليوم رفعنا جميع احتياجات قطاعات الفرع للوزارة للبت في تأمينها سريعا وفقا لتوجيهات الوزير الدكتور يوسف العثيمين"، وأضاف "ما نحتاجه من أراض في جدة حلينا جزء كبير واستلمنا قطع أراضي ولكن لدينا مشكلة في العاصمة المقدسة وجاري العمل على تذليلها"، وزاد "في مجال الدورات لتأهيلية للموظفين لدينا دورات شبه أسبوعية".

وبين آل طاوي لأعضاء الجمعية أن الفرع لا يمكنه تبرير أي خطاء في دور الأيام ومراكز لتأهيل الشامل،كما انه لا يسمح بالتشهير بالنزلاء عبر تصويرهم لان ذلك انتهاك لحقوقهم وقد تعاملنا مع الحالات التي رصدناه وفقا للأنظمة، وحول جهود الوزارة في مجال إيجاد أنظمة للحماية، قال: "جميع الأنظمة التي تخص لوزارة واضحة ولكن هناك إشكاليات في مجال الحماية وهناك مذكرة تم رفعها للجهات العليا لإقرارها"، وأضاف "أما فيما يتعلق بالمشردين في الشوارع فهم يتبعون وزارة الصحة لأنهم في أمس الحاجة للعلاج وليس لخدمات الوزارة، لكن في مجال متعاطي المخدرات وأسرهم فالفرع يتسلم إحصائية من مستشفى الأمل ويقوم بدعم اسر المتعاطين بالمساعدات المالية وإدراجهم ضمن الضمان الاجتماعي الذي يقدم خدماته للمحتاجين عبر مشاريع للأسر المنتجة، ومبالغ مالية شهرية ومساعدات مقطوعة تصل إلى 30 ألف ريال غير مستردة وموقع الضمان الاجتماعي على الانترنت يوضح كافة الحقوق للمحتاجين"، وزاد "دعمنا الصيادين في ثول بأكثر من 80 قارب صيد والآن نعمل على حصر الصيادين في القنفذة لتوفير قوارب صيد لهم"، مبينا أن هناك مساعي مع جامعة الملك عبدالله في ثول لتسليم سوق السمك في ثول للصيادين، كما تم التنسيق مع وزارة الزراعة فيما يخص الصيادين في القنفذة .

وفي الاجتماع الذي جمع آل طاوي وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أوضح آل طاوي أن المجلس الأعلى للمعاقين مازال غير مطبق على ارض الواقع أما فيما يخص الهاتف الاستشاري واستقبال البلاغات فهناك رقم 1919 للبلاغات وقد نجح في التعرف على الكثير من المشاكل ومنها مشكلة الطفل راكان الذي عنف من قبل والده وهو الآن محل عناية من الوزارة حيث شكل فرق عمل لدراسة الأسرة من جميع الجوانب كما أن الفرع كلف جمعية مودة بهذه المهمة أيضا، وقال:" فيما يخص الاستفسار حول دور الوزارة حيال الطفل الذي يقع ضحية للنزاع بين الأبوين فهناك تنسيق بين الفرع والمحاكم الشرعية"، وأضاف "فيما يخص المسنين والأربطة فهناك دراسة عن الأربطة منحت أصحابها عام واحد لتطويرها أو تسليمها لفرع الوزارة لان واقعها الحالي لا يرضي احد، فلدينا في الفرع جمعيتين مصرح لهما لخدمة سكان الأربطة والمسنين هما جمعية البر وجمعية الإحسان"، وزاد حول واقع الأيتام "الآن ليس لدينا أيتام بل هناك طلب على رعاية الأيتام من الأسر حيث خصص لكل أسرة تحتضن يتيما مبلغ 3000 ريال شهريا، إضافة إلى أن هناك بعض رجال الأعمال خصصوا مقار لرعاية الأيتام تستمر رعايتهم حتى ما بعد المرحلة الجامعية"، لكنه قال: "هناك مشكلة نواجهها في مركز الإيواء الذي يحتضن الأطفال المتسولين من غير السعوديين فسفارات وقنصليات بلدانهم لا تعيرهم اهتمام ولدينا أطفال امضوا حتى الآن 5 سنوات لم يتم استلامهم"، وأضاف "الفرع الآن سلم لأحد المقاولين موقع إدارة المتسولين في شارع فلسطين لبناء قرية للأيتام على احدث طراز معماري".

من جهته، عبر المشرف على فرع لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف عن سعادة أعضاء الفرع بما سمعوه من جهود، وقال: "لمسنا من خلال متابعاتنا أن هناك جهودا مشكورة يقوم بها الفرع ولكن كنا نحتاج إلى معرفة هذه المشاريع عن قرب وتعزيز أواصر التعاون ومعرفة وجهة الجهتين في بعض القضايا وموقف الفرع من بعض ما تم رصده من قبل أعضاء الفرع".

محاربة الغش مقصد إسلامي ومطلب أخلاقي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/04/article814725.html

أبها، جدة، تحقيق- مريم الجابر، منى الحيدري

كشف المرأة لوجهها محل خلاف فقهي قديم بين المذاهب الأربعة، ولكن حتماً لم يقل أحد بتحريمه؛ لأنه لا يستطيع أن يأتي بالدليل الصريح الذي هو مناط الحكم والتشريع، وإنما هو اجتهاد غلبت عليه مصالح ومقاصد شرعية أخرى، إلى جانب تفاوت في تفسير النصوص، فمثلاً من التبس عليهم تفسير (آية الحجاب) لم يفرقوا بين الجلباب والعباءة والجيب، والنقاب والبرقع والخمار؛ والزينة والملابس والوجه.

وقبل أربعين عاماً أو أكثر لم يكن الحجاب المقيد بتغطية الوجه مفروضاً من المجتمع على المرأة؛ لأسباب ذات ارتباط بثقافة المجتمع آنذاك، ولكن من عجز أن يأتي بالدليل على تحريم كشف الوجه، ربط التحريم بالقاعدة الفقهية (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)، ثم تغذية هذا المفهوم بالترهيب، والخوف من الفتنة، وأكثر من ذلك تحويل تغطية الوجه إلى عادة وتقليد اجتماعي، وليس حكماً شرعياً.

ومع تزايد أعداد النساء وعياً وسلوكاً وأخلاقاً وثقة في النفس كسرن قاعدة التقاليد المجتمعية -التي لم ينزل الله بها من سلطان- وخرجن إلى مجتمعهن كاشفات للوجه لكنهن متحجبات، ومحتشمات، ويؤدين أعمالهن من دون خوف أو تقييد أو حتى تأنيب ضمير.

«الرياض» تناقش قضية كشف المرأة للوجه، وتحترم جميع وجهات النظر المؤيدة والمخالفة، ولكن الأهم في الموضوع هو احترام المرأة كإنسانة تحصنها القيم، والأخلاق الفاضلة، والخوف من الله، قبل أن يحصنها النقاب؛ على اعتبار أن من تكشف وجهها، ومن ترفض ذلك هو حق مكتسب لأي طرف، ولا يجوز التقليل منه، أو الإساءة إليه.

الاختلاف رحمة

وقالت "هنادي حجازي" أن هناك اختلافاً بين الأئمة حول مسألة كشف الوجه، واختلاف الأئمة رحمة بالأمة، ولكني أعتقد أن كشف الوجه أمر يرجع إلى قناعة المرأة وإحساسها أن وجهها لا يمكن أن يؤدي إلى فتنة، كما أنها ترجع إلى المجتمع الذي تعيش فيه المرأة؛ ففي العديد من المدن بالمملكة لا يكون هناك تركيز على وجه المرأة، كما في المدن الكبيرة، بينما تكون المرأة تحت المجهر في القرى والهجر والمدن الصغيرة.

حرية اختيار

وأضافت "العنود التمامي" أن كثيراً من علماء الدين في المملكة يؤكدون على غطاء الوجه بموجب فتاوى المذهب الحنبلي الذي لا يجيز كشف الوجه، ولكن هذه الفتاوى لم تقدم الدليل، مشيرة إلى أن للمرأة الحرية في اختيار طريقة حجابها الشرعي طالما لا توجد أي فتوى شرعية مبنية على دليل صريح، مؤكدة على أن كشف المرأة لوجهها أمر طبيعي خارج المملكة؛ فالمرأة بيدها أن تجعل من الغطاء سبباً للفتنه، وبيدها أن تجعل من الحجاب الشرعي سبباً لاحترامها وتوقيرها وعدم ابتذالها.

وأشارت إلى أن الأساس في نظري هو المرأة والتزامها، فما الفائدة أن تغطي وجهها وهي تضع مساحيق تجميل وتزين عينيها بطريقة لافتة، بينما بإمكانها أن تتجنب وسائل الزينة وترتدي الحجاب؛ فكم من امرأة لبست النقاب وفتنت مئات الرجال، وكم من امرأة كشفت وجهها وتحظى بالاحترام والتقدير.

تفاوت في التطبيق

وقالت "سهام علي": إن المجتمع قديماً لم يكن على هذا النحو من التشدد؛ فكانت المرأة تخرج بزي محتشم دون غطاء للوجه في العديد من مناطق المملكة، ثم تأثرت المناطق بعضها ببعض حتى رأينا الغطاء وارتداء القفازات والجوارب؛ في حين أنها كانت قديماً تخرج للرعي والفلاحة والتجارة وهي محتشمة، ولم تكن تتعرّض إلى النقد الاجتماعي، مشيرة إلى أن السبب يعود لارتباط المجتمع بالبيئة؛ فهناك مدن لا تستنكر كشف وجه المرأة، وأخرى تعتبره مشكلة، مؤكدة على أن

كثيراً من السعوديات يتمنين ارتداء الحجاب مع كشف الوجه، ولكنهن يخشين نقد المجتمع، خاصة مجتمع القرى والهجر والمدن الصغيرة التي تعتبر أن كشف الوجه خروج عن الدين!.

وسطية واعتدال

وأضافت "هناء محمد" أن التوسط والاعتدال هو من ينتصر في جميع مناحي الحياة، والنظرة إلى كشف الوجه من بين المسائل التي سيتقبلها المجتمع تدريجياً؛ فالمواطن ليس بمعزل عن المجتمع، وتطور المجتمعات حوله، كما أن برامج تعزيز الحوار وتلاقي الثقافات والابتعاث وغيرها من البرامج ساعدت على تعزيز مبدأ الوسطية والاعتدال.

وأشارت إلى أن المرأة السعودية لا تقل عن غيرها في تطلعها للعمل والإنجاز العلمي والتجاري، وأصبحت تدير مؤتمرات عالمية، وتشارك في مؤتمرات دولية، ولديها تجارة واستثمارات وتعاملات خارجية، وبالتالي هي تكشف الوجه، وتحتشم بأخلاقها قبل زيها، مؤكدة على أن المجتمع السعودي مقبل على انفتاح كبير، ووعي المرأة يعزز ثقتها في نفسها وقدرتها على مواجهة كافة التحديات.

تناقض عند السفر

وتمنت "عبير الشهراني" أن تعيش حياتها دون أن يصادر أحد حريتها، أو يلزمها بالحجاب والنقاب، مشيرة إلى أنها مبتعثة إلى أمريكا، وتعرف كيف يمكن أن تستفيد من الخبرات التي تراها في هذه الدول، وعندما تعود إلى مدينتها لا تستطيع أن تكشف وجهها، رغم قناعتها أن كشف الوجه أمر خاص بها، ولكنها تخاف من انتقاد المجتمع والإساءة لأسرتها.

وقالت:"بمجرد وصولي إلى المملكة أغطي وجهي وأعاني من مضايقات، ولكن عندما أسافر للخارج لم أجد أحداً يراقبني أو يعترض طريقي".

وتساءلت "بدرية العمري": لماذا لا يُفرض على الرجل إعفاء لحيته وتقصير ثوبه كما يُفرض النقاب على المرأة، ويكون إجبارياً؟؛ ليعيش الرجل واقعاً غير مقتنع به، وبالتالي يرفضه، ولا ينافق فيه، أو يتناقض معه.

تجربة الجيل الأول

وقالت "أم مسفر" -سيدة مسنة في السبعينات من عمرها في إحدى قرى مدينة أبها-:"الوضع اليوم تغيّر، وأصبح الناس شكّاكين حول ما يتعلق بالمرأة، وقديما كانت البنت لها قيمتها بحجاب أو من غير حجاب؛ لأن البنات كن محتشمات ومؤدبات، وأهالينا لم يغطونا بالعباءات السود، وإذا ذهبنا للسوق أو قرية بعيدة كنّا نلبس (نطعاً) وهو رداء جلدي يقينا الشمس والمطر، وكانت شعورنا مغطاة بالمسافع أو المناديل، ونشتغل مع أهالينا في المزرعة، ونلتقي مع رجال القرية دون أن نغطي وجوهنا، وكنّا أيضاً نتعامل مع الرجل أخاً وأباً وابناً وجاراً وضيفاً من دون شك أو نوايا سيئة منه أو منّا، وكان الرجال يقدروننا ويحترموننا".

مصدر فتنة!

وفي سؤال: هل كشف المرأة وجهها حق من حقوقها؟، أجاب "د.عبدالله الصبيح" -عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- إن مقتضى هذا السؤال أنه إذا كان من حقها فيجوز لها كشفه أمام الأجانب، ولا يحق لأحد أن ينكر عليها، وقياساً على هذا فيجوز لها أن تكشف ماشاءت من جسمها، وهذا لا يجوز، وفي الشريعة الإسلامية نحن وما عندنا كله لله عز وجل، ونحن عبيد له يأمرنا بما يشاء، قال تعالى: "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له".

وأضاف:"لو قلنا إن شيئاً مماعندنا حق لنا نتصرف فيه بما نشاء من غير اعتبار للشريعة، فمعنى ذلك أن هناك شيء يقع خارج حكم الشريعة وليس لها فيه حكم، وهذا خطأ بيّن؛ فالإسلام دين شامل، وطرح القضية بهذه الكيفية يمثّل تعدياً على الشريعة الإسلامية، وتهويناً لها في قلوب الناس، ونشراً لمفاهيم خاطئة ومغالطات باطلة"، مؤكداً على أن كشف الوجه بهذا الصفة التي تُطرح في الإعلام لم يعرفه العالم الإسلامي إلاّ مع دخول جيوش المستعمر بلاد المسلمين، ولهذا نراه يكثر في البلاد التي هيمن عليها الاستعمار أكثر من غيرها.

وأشار إلى أن خلاف الفقهاء في مسألة تغطية الوجه هو خلاف محدود، وجميعهم قالوا يجب على المرأة تغطية وجهها إذا خافت الفتنة، وكشف المرأة الشابة وجهها مصدر فتنة إلاّ إذا كانت المرأة كبيرة في السن أو قبيحة لا تميل إليها النفوس.

ضرورة ملحة

واعتبرت "د. سهيلة زين العابدين" -عضو جمعية حقوق الإنسان وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين- أن غطاء الوجه ساهم في الحد من توسع مشاركة المرأة، وقنّن فرص عملها التي انحصرت في مجالات محددة جداً.

وقالت:"كشف الوجه ضرورة ملحة في حالة البيع والشراء إذا ثبت أن البضاعة مغشوشة؛ فكيف استطيع اثبات حقي، وهناك الكثير من الأدلة التي تدلل على أن تغطية الوجه غير واجبة على المرأة، ولبس النقاب غير واجب، ومحرم ارتداؤه وهي محرمة في الحج".

وأضافت:"للأسف الشديد الكثير أخضعوا النصوص القرآنية والأحاديث النبوية لموروث فكري وثقافي طبقاً للعادات والتقاليد والأعراف التي توارثوها، وعادات وتقاليد جاهلية لا تمت للإسلام بصلة، وبعضهم يستند على أحاديث موضوعة؛ بالرغم من تعارضها مع نصوص قرآنية"، مبينة أن تغطية الوجه يعني اقصاء المرأة عن المشاركة في الحياة العامة والكثير من الأعمال و المواقع القيادية في الدولة.

الأخلاق أهم

ويرى الأستاذ "نبيل زارع" أن المرأة التي تكشف وجهها -طالما أنها تمارس حياتها بحشمة وأخلاق وتصرفاتها مثالية- فلا علاقة بين أخلاقها وكشف وجهها؛ فالحكم على المرأة من خلال تصرفاتها وأفعالها.

وقال:"المشكلة التي تؤرقنا أن المرأة بكل حالاتها سواءً كشفت أو غطت أو عملت أو لعبت رياضة لم يعد هناك ما يشغلنا إلاّ هذه المرأة؛ لدرجة شعرنا معها أنها اصبحت مشكلة، وهذا قد يؤثر على النشء الذين باتوا يشعرون بحجم مشكلة في المجتمع اسمها المرأة، وكأنها كائن مرفوض، وللأسف بعض الرجال يرفض التعامل مع المرأة بشكل مطلق".

ردة فعل المجتمع

وأضاف "د.أبو بكر باقادر" أن الغطاء موضع خلاف فقهي، ونوع من التكيف الثقافي بين منطقة وأخرى، ولكن قد يسيء فهم المرأة التي تكشف!، ولكن مع ظهور المرأة لم يعد هناك ما يلفت نظر الرجل، خاصة في المدن الكبرى، حيث توسعت فيها مجالات عمل المرأة، واستطاعت أن تفرض شخصيتها وسلوكها مثل الرجل، بما يقلّل من النظرة لها، أو وضعها في تصور مختلف!.

وأشار إلى أن ردة فعل المجتمع ستكون عادية إذا كثر عدد النساء الكاشفات، ولكن الأهم أن يعاقب من يعاكسهن أو يتحرش بهن، لا سيما وأننا مطالبون بغض البصر من الناحية الأخلاقية، واحترام خصوصية الآخرين في الشارع والأماكن العامة، وأن لا يؤذي أي شخص بسبب لبسه من أي طرف ما دام محتشماً، مؤكداً على أن العرف والثقافة السائدة تشير الى أن ظهور الوجه لا يعطي رسائل قد يسيء فهمها من الطرف الآخر.

احترام وانفتاح

وقالت: "سوزان المشهدي" -كاتبة وأخصائية اجتماعية- بالطبع احترم غطاء الوجه لمن ترغب بتغطية وجهها، ولكني أرفضه رفضاً قاطعاً وواضحاً أثناء التعامل في المؤسسات الخدمية -التي لها صلة مباشرة بخدمة المواطنين والمواطنات كالبنوك والمحاكم بالتحديد-، حيث أثبتت القصص المريعة -جراء عدم التثبت من هوية المرأة- ضياع كثير من حقوقها، وهذا في رأيي أكثر جرماً من رؤية القاضي لصاحبة الشأن؛ للتثبت من هويتها، أو على أقل تقدير توفير امرأة تتولى هذه المهمة، والقصص تخبرنا أيضاً عن تعمد بعض الرجال لبس العباءة وغطاء الوجه في أماكن نسائية خالصة ولأغراض التسول وغيرها.

وأضافت أؤمن بأن الوجه هو هوية المواطنات، وهو أداة التعريف بشخصيتها، والمرأة التي لا تفعل أي سلوك خاطئ لا تخشى أن يعرفها الناس في أي مجتمع، وليس معنى كلامي أن التي لا تفضّل كشف وجهها تكون غير ذلك، ولكن لا ينبغي ربط هذا بالدين، ولا بالصلاح والتقوى وغيرها، والدليل كراهية كشف الوجه في الحج والعمرة.

وأشارت إلى أن الزمن والثقافة والوعي وزيادة الانفتاح المسؤول؛ سيساهم بشكل جدي وجذري بتغيير المعنى؛ فلا تعد حينئذ الكاشفة لوجهها أنها متسيبها مثلاً، بل سنفهم أنها ضرورة من ضروريات الحياة التي بات غطاء الوجه في بعض المؤسسات يشكّل عائقاً، ويؤدي إلى جرائم أكثر خطورة كضياع الحقوق وغيرها.

ثمن كشف الوجه!

وأكد "د. جمال الطويرقي" -مستشار نفسي- على أن فكر غطاء الوجه مرتبط بالتنشئة الاجتماعية، متمنياً أن يكون لدى النساء السعوديات مخطط لأخذ حقوقهن، وألا ينشغلن بالغطاء عن أهم حقوقهن التي من أبسطها حريتها؛ فالغطاء مجرد عُرف، وهذا من قديم الأزل، وفي جميع البلاد العربية لحمايتها من الأذى.

وقال:"إذا خاضت المرأة تجربة ضد مجتمعها وضد افكاره؛ فإنها ستدفع الثمن غالياً، وهذا يعني أنها إذا تجاوزت هذا العُرف؛ ستواجه هجمة شرسة من المجتمع، وقد يعرقل مسيرتها نحو الأمام، وسينظر لها نظرة قاسية، وسيعتبرونها امرأة مخالفة؛ لأن التطور في مجتمعنا أبطأ من استيعاب البشر.

"راكان" آخر ضحايا تعذيب الأطفال يختار دار الرعاية عن والديه

هيئة التحقيق والادعاء العام ستحيل والديه للمحكمة خلال أيام

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alarabiya.net/articles/2013/03/05/269672.html

الرياض - خالد الشايع

أودعت إدارة الحماية التابعة للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الطفل "راكان متعب" المعنف من قبل والديه، الأسبوع الماضي، دار الحضانة التابعة لها، بعد تعافيه من الحروق والجروح التي لحقت به بعد تعذيبه من قبل والده، في وقت أوشكت فيه هيئة التحقيق والادعاء العام على الانتهاء من إجراءات التحقيق في القضية، تمهيداً لإحالتها إلى المحكمة العامة في غضون أيام.

وطالبت مصادر حقوقية بصدور حكم صارم وسط تنامي ظاهرة تعذيب الأطفال في السعودية، وشددت عضوة المجلس التنفيذي لجمعية حقوق الإنسان السعودية، الدكتورة سهلة زين العادين، على أن القاضي مطالب بإصدار حكم صارم في هذه القضية كي تكون رادعة لمن تسوّل له نفسه تعنيف وتعذيب أطفاله.

وقالت في حديث لـ"العربية.نت": "تساهل القضاة في مثل هذه القضايا وعدم معاقبة الآباء على تعذيبهم لأطفالهم، وحتى لو وصل الأمر لدرجة القتل اعتماداً على الحديث الضعيف (لا يقتل والد بولده) تسبب في كثرة هذه الأمور للأسف".

وأضافت: "كما يجب معاقبة المستشفى الذي قام بتوليد الطفل، ومعاقبة الأب أيضاً، كون الطفل راكان لا توجد له أي أوراق ثبوتية ولا حتى شهادة ميلاد، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً، ولا بد من معاقبة الأب مرة أخرى، لأنه هو من أضاع الولد، فلا بد أن يتخذ القاضي عقوبة شديدة تجاه هذا الأب وكذلك الأم إن كانت موجودة وراضية بما يحدث، مع أنه عادة لا تكون قضايا التعنيف في أسرة كاملة وأب وأم غير منفصلين، ولكن ربما كانت الأم مغلوباً على أمرها في هذه القضية. أرجو ألا يصدمنا القاضي بحكم خفيف كما صدمنا في قضايا سابقة".

مأساة راكان

تعود تفاصيل القضية إلى بلاغ تلقته دار الحماية الاجتماعية بجدة من جد راكان، ويدعى عبدالله مبارك، تبين منه أن حفيده البالغ من العمر تسعة أعوام يتعرض لتعذيب بشع من والديه، وتفاعلت إدارة الحماية مع البلاغ بتبليغ شرطة جدة التي اتخذت إجراءاتها الفورية بإحضار الأب والأم بالقوة الجبرية، وتحويل الطفل إلى دار الحماية، ومنها إلى مستشفى الملك فهد العام بجدة.

وقال مدير إدارة الحماية الاجتماعية في جدة، صالح سرحان، لصحيفة "الوطن" السعودية: "فضّل الطفل العيش في دار الحضانة والانخراط مع أقرانه من النزلاء إلى حين الانتهاء من قضية تعنيفه، والتي ستنظر أمام المحكمة العامة بجدة".

وأكد أنه خرج من مستشفى الملك فهد العام بجدة بعد خضوعه لجلسات العلاج النفسي والجسدي، وشفائه من الحروق التي عمّت جسده نتيجة التعذيب الذي تعرض له على يد والده وسكبه للماء المغلي عليه.

وأضاف: "ما زال هناك 6 عمليات جراحية سيخضع لها لاستكمال علاجه، وسيتم تحديد موعدها من قبل فريق الأطباء المعالج للحالة".

وأكد أن الطفل لن يسلم إلى والديه قبل انتهاء الجهات الأمنية والمختصة من التحقيق مع الأب لمعرفة ملابسات تعذيبه لابنه الذي يخضع حالياً لدورات تدريبية دراسية لتأهيله للدراسة، كاشفاً أن راكان لا يحمل هوية سعودية ولم يسجل في سجل المواليد، ولم يحصل على فرصة للتعليم ودخول المدارس كأقرانه ومن هم في سنه.

ومن جانبه، قال راكان متعب: "لا أريد العودة لمنزل والدي، فهو الذي عذبني ومنعني من العيش في سلام، وكان يضربني ويسكب الماء المغلي من غلاية الشاي على رأسي ووجهي وظهري، وكان يمنعني من تناول الغذاء والخروج من البيت".
وأضاف "قررت العيش مع من يرعوني، وأرفض العودة لبيت والدي الذي كان يحبسني في دورة المياه للنوم".

ليلى: أبي باع سجل أختي جمعة" المدني وزوّجها باسمي وبياناتي

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/06/752908

جازان – عبدالمجيد العريبي
لم تعلم «ليلى» أن أختها «جمعة» قد زُوجت ببياناتها، وأصبح اسمها مضافاً مع رجل في دفتر العائلة، وأما بيانات أختها (الاسم، والسجل المدني) فقد تم بيعها في جنح الظلام لامرأة أخرى «مجهولة»، «ليلى وجمعة» سقطتا في كمين نصبه لهما بـ «إحكام» والدهما، لتصبحا بين يوم وليلة دون سجل مدني، بل ودون اسم ولا نسب ولا هوية، الأمر الذي حرمهما من حقوقهما كافة.
ولم يسبق لبطلة هذه القصة «ليلى» (28 سنة) الزواج، وحاصلة على الثانوية العامة وتسكن مع والدتها السبعينية فاطمة كعبي (مهجورة من زوجها وحصلت على صك شرعي من المحكمة وبموجبه تستلم ضمانا اجتماعيا.)مع اثنتين من أخواتها، ووالدها متقاعد ومتزوج من اثنتين أخريين ويسكن في خميس مشيط، وكانت أسرة ليلى تسكن في قرية قوى في محافظة الحرث، وبعد حرب الحوثيين 1430/11/20هـ نزحوا إلى محافظة أحد المسارحة حتى تاريخه، حيث تعيش ثلاث بنات مع أمهن في شقة إيجارها ألفا ريال شهرياً ودخلهم من الضمان الاجتماعي 1500 ريال، وتقدم لهم الجمعية الخيرية مع نهاية كل عام مبلغ 3000 ريال، وتصرف لهم مالية جازان شهرياً إعانة النازحين 5000 ريال.
قصة مأساوية
وتعيش ليلى قصة مأساوية أخذت باعاً طويلاً من المعاناة وتجرّعت مرارة الظلم والحرمان فيها، ومازالت تغوص في بحره دون أن تعثر على حل لمشكلة وجدت نفسها فيها وليس لها أي ذنب إلا أنها ليلى بنت حسن حسين كعبي ولا غير ذلك على الإطلاق.
تقول ليلى «طرقت أبواب الحكومة وأبواب العدالة وأبواب جمعيات حقوق الإنسان، متنقلة ما بين جازان والخوبة وخميس مشيط وأبها، ولم أجد حلاً لمعضلتي طوال هذه السنين» .
اكتشاف المشكلة
وتضيف ليلي «بعد حصولي على الثانوية العامة عام 1425هـ أردت أن ألتحق بالجامعة، فتوجهت إلى أحوال جازان لاستخراج بطاقة شخصية، فاكتشفت أن معلوماتي في سجل الأحوال المدنية تفيد بأني متزوجة، وطلب مني الموظف يومها إحضار زوجي كـ(معرف)، وعند سؤال والدي مرات متكررة أخبرني بالحقيقة المرة، وهي أن أختي (جمعة) التي هي في الحقيقة من أم أخرى وأضافها باسم أمها، والعكس معي، حيث أضافني باسم أم أخرى، كما أخبرني بأن أختي تزوجت باسمي عندما حضر نصيبها، واسم (جمعة) قد باعه لامرأة مجهولة وهي حالياً تسكن في الرياض. صعقت يومها من هول الخبر ودارت بي الأرض وضاقت بي الدنيا فسقطت مغشياً عليّ، وأدركت أن مستقبلي قد ضاع بسبب هذا الخطأ

الشنيع من والدي»، وتساءلت كيف أقدم على مثل هذا التصرف وهو يعلم أنه قد قتلني وأنا مازلت أتنفس كبقية الخلق؟! وهل فكر في ماذا سينتج عن هذا العمل لحياتي ومستقبلي أنا ابنته؟! ألم يفكر أبي في مصيره بعد أن يُكتشف أمره؟!

ضياع وتوهان

وأضافت ليلي، هل ذلك المبلغ كان مجزياً ليبيع بيانات ابنته ويحطم حياة فلذة كبده؟! وهل كان يعي حينها ويعلم أبعاد فعلته؟! لقد دمّر حياتي كلها وجعلني حبيسة نفسي ومحيطي، بل قتلني وأصدر بحقي حكم الإعدام دون وجه حق ودون جريمة ارتكبتها. فلم أستطع أن أكمل تعليمي الجامعي أو أحصل على وظيفة تضمن لنا حياة كريمة مع أمي المسنة وأخواتي، ألا يكفي أنه أهملنا ولا يصرف علينا طوال تلك السنين، وجعل من أمي المسنة تتحمل مسؤولية الأسرة. أنا حالياً ضائعة وتائهة ولا أستطيع أن أمارس حقي كمواطنة لي الحق في العلاج أو السفر أو الزواج. أين الرحمة؟ وأين الإنسانية؟ أين الأبوة التي غابت من قلب أبي وأين العطف وأين الحنان؟!

دوامة المراجعات

خطاب محافظ الحرث لأحوال منطقة جازان

وزادت ليلى، تقدمت بمعروض لإمارة جازان، وأخبرني الموظفون في الإمارة بأنهم طلبوا استدعاءه من مرجعه السابق في القاعدة الجوية بالرغم من أنه متقاعد، وأعيدت المعاملة ثم حولتها إلى محافظة الحرث، ومحافظ الحرث طلب إفادة عن المذكور من شيخ القبيلة أحمد معشلي، وإحضاره، ولكن رد الشيخ بأنه غير موجود، بعدها أعيدت إلى إمارة جازان، ثم حُولت المعاملة إلى محافظة خميس مشيط مرة أخرى للحقوق المدنية، وتم القبض عليه وخرج في نفس اليوم بكفيل لحضوره إلى الأحوال المدنية في جازان.. ولكنه لم يحضر حسب الموعد.

حقوق الإنسان

وأكملت، بعد ذلك ذهبت إلى جمعية حقوق الإنسان في جازان وقدمت شكوى ووضعت فيها رقمي، وبعد شهر اتصلوا عليّ وطلبوا مني رقم الشيخ ورقم جواله وقالوا لي انتظري ردنا، ومنذ يومها لم يتصلوا نهائياً إلى يومنا هذا. وتقدمت بشكوى بعدها إلى محكمة خميس مشيط حيث يسكن والدي، ومضت سنة كاملة تخللتها ست جلسات، والنهاية قالوا لا نستطيع إعطاءك مواعيد أخرى.

التحقيق والادعاء

التعميم بالقبض على الأب

وتضيف «لم تكل عزيمتي ولم ينقطع أملي، فاتجهت بعد ذلك إلى إمارة عسير وتم تحويلي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في أبها، وتم فتح ملف قضية والتحقيق معي ومن ثم تم تحويلي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في خميس مشيط، وأحضرت لهم شهادات المدرسة وحفيظة النفوس لوالدي القديمة التي كانت قبل كرت العائلة، مع كرت العائلة، وإلى يومنا هذا لم يأتِني خبر». وختمت ليلى قائلة «تعبت وتعب كاهلي من هذه الدوامة التي عشتها كل تلك السنين وأنا امرأة قلت حيلتي، فليس لي حول ولا قوة وليس لدي إمكانات ولا إخوة أشقاء رجال كي يقفوا معي ويساعدوني، ولكني باستعانتي بالله وقوة إيماني. وآمُل أن تحل مشكلتي في أسرع وقت، فمازال لي أمل أن أحصل على حقوقي وأسترجع اسمي وأحصل على بطاقة أحوال شخصية، وإيماني أن القانون سيحميني ويحمي أمثالي.

وضع صعب

وقالت الأم السبعينية فاطمة الكعبي إن وضعهم المعيشي صعب جداً، وتأمل في مساعدتها للحصول على منزل في إسكان الملك عبد الله التنموي في أقرب وقت ممكن كونها مستحقة، كما تأمل مساعدة الجمعيات الخيرية وأهل الخير لأسرتها بتوفير متطلباتهم المعيشية وتقديم المساعدات المالية والعينية، وتأمين فرص عمل لبناتها.

أرقام المعاملات

وأكد الدكتور المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان في عسير هادي اليامي، على ضرورة إرسال الأوراق الثبوتية وأرقام المعاملات، مبيناً أن هيئة حقوق الإنسان ستقوم بعمل الإجراءات اللازمة التي تضمن استرجاع اسمها وإثبات نسبها، ويمكن للهيئة التواصل مع الجهات المختصة واستدعاء والدها لتمكينها من حقوقها التي حُرمت منها كمواطنة سعودية لها الحق في التعليم والعلاج وخلافه.

مراجعة الأحوال

وطلب مدير الأحوال المدنية في منطقة جازان علي علوش مدخلي، أن تراجعه صاحبة القضية في مكتبه للتأكد من وجود معاملة لها في أحوال جازان. وبالنسبة للإجراءات التي تتخذ حيال الأب في مثل هذه الحالات، قال «إن الإجراءات التي تتخذ عادة هي أن يرسل خطاب إلى الشرطة ويكلف بإحضاره مخفوراً ليتم التحقيق معه من إمارة المنطقة والأحوال المدنية عن الأسباب التي دفعته لعمل هذا الشيء».

البهكلي لا يرد

واتصلت «الشرق» بالمشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في جازان أحمد البهكلي، لأكثر من مرة، لكنه لم يرد لسؤاله عن رقم المعاملة عما تم اتخاذه حيال قضيتها من قِبلهم لأكثر من عامين من الآن.

المحافظ لا يذكر

كما أجرت «الشرق» اتصالاً بمحافظ الحرث محمد هادي الشمراني، لسؤاله عن هذه الحالة، فأجاب بأنه لا يذكر أنها مرت عليه، ولكنه طلب منها التقدم بمعروض مع أرقام المعاملات وصور من الخطابات كي يتم عمل اللازم وحل مشكلتها.

راكان: مزيد من المواجع!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
رابط الخبر

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

بكت مذيعة MBC وهي ترى آثار الحروق والجروح والضرب والاعتداء المتواصل على الطفل راكان. راكان الذي كان يحبسه أبوه في دورة المياه لأكثر من 10 أيام، ويأتي ليسكب عليه الماء الساخن ولا طعام له سوى خبز قليل وماء.

ولولا أن جد الطفل (والد والده) اشتكى للجنة العنف الأسري في دار الحماية التابعة للشؤون الاجتماعية لاستمر هذا المسلسل الدموي حتى الإعاقة أم الموت. أما الإعاقة النفسية فأظنها قد حصلت، فالحروق ستختفي والبثور ستُدفن، لكن جراح النفس أصعب من أن تختفي هكذا دون علاج نفسي طويل، وهو ما نفتقده في مصحاتنا النفسية بالتأكيد.

ودمعت عيناي وأنا استمع لراكان وهو يسأل: (لماذا يعاملني أبي وأمي هكذا دون إخوتي الآخرين؟). أي ذنب جناه هذا البريء؟ هل هو ابن غير شرعي لوالدين متزوجين شرعًا؟ وإن كان كذلك فما ذنبه؟ هل هي غلطته؟

وهذا الجد الذي بلّغ عن راكان بعد سنوات طويلة من السكوت المفزع! يا إلهي كيف طابت له نفسه أن ينام، وابنه يرتكب كل هذه الجرائم ضد راكان؟ أليس هو الآخر يحب ابنه ويهتم بشأنه ويقف معه ظالمًا يكفه عن الظلم؟

وأما نحن المواطنين فسنظل إلى الأبد لا نعرف سوى (راكان) الضحية البريئة؟ وأما المجرم الذي اعتدى، والمجرمة التي أقرت وسكتت، فملفهما سيظل مغلقًا بالنسبة لنا نحن المواطنين الذين لا يحق لهم حتى معرفة اسميهما! تكتُّم عجيب لا معنى له سوى تشجيع مزيد من الجرائم ضد هؤلاء الأبرياء؟ هل من العقل والحكمة، أو الإنصاف والعدل أن نحفظ اسم المجرم الفاعل سرًا حتى لا (يزعل)، في حين يئن المجتمع كله من بشاعة جرائمه ضد طفولة بريئة مقهورة!!

أعلم أنها صيحة في وادٍ، وأنه نص مكرور؟ لكن الأمل في هيئة وجمعية حقوق الإنسان؟ وكذلك في أي مواطن يبث المعلومة الصحيحة المؤكدة عن اسم الفاعل ووظيفته.. عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المتعددة، حتى يكون الجاني عبرة لغيره، إذ يبدو أنه كان من المستمتعين بتعذيب هذا الطفل لدرجة أنه رفض تسليمه لوالده (جد الطفل) حتى يرعاه بعيدًا عن الأيدي الآثمة والأعين المغمضة.

تجمع بريدة والتحول في أدبيات القاعدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130304/Con20130304577808.htm

بدر بن سعود

يوم الخميس اجتمع مئة وستة وسبعون رجلا وامرأة أمام مقر هيئة التحقيق والادعاء العام في مدينة بريدة بمنطقة القصيم السعودية، وكان تجمعهم يطالب بالإفراج عن موقوفين في قضايا أمنية، وقد قامت السلطات السعودية بمحاورتهم طوال 12 ساعة، بحضور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والسجانات، قبل توقيفهم فجر الجمعة والبحث في تسليم من رافقهم من الأطفال وعددهم ستة لأولياء أمورهم، وبحسب البيان الصادر من الجهات ذات العلاقة، فقد قام هؤلاء باستغلال قضايا لمتورطين في جرائم ونشاطات مخلة، في محاولة لشحن الرأي العام، وتمت إحالتهم لجهة الاختصاص لإكمال الإجراءات النظامية، ورأى البيان أن في تصرفهم مخالفة واضحة للأنظمة والتعليمات المقرة، مؤكدا تعامله الحازم ضد كل من يتجاوز أو يخالف لأغراض مشبوهة، ومدينة بريدة هدأت تماما يوم السبت وتزامن هدوؤها مع تدخل الإمارة، وفي التفاصيل أن التجمع حركته فتوى أصدرها أكاديمي في جامعة القصيم، واستند فيها ـ كما يقول ـ إلى أدلة شرعية، والأكاديمي يجري استجوابه حاليا، ومن بين التهم الموجهة إليه، الدعوة للأخلال بالأمن والنظام العام وللتجمعات المخالفة، والطعن الصريح في أمانة وديانة هيئة كبار العلماء، وانتهاك حقوق الإنسان.

هذا التجمع ليس الأول من نوعه، وسبقه تجمعات مشابهة في الرياض وغيرها، ودائما تحضر صورة مجموعة صغيرة من النساء والأطفال أو الرجال احيانا، ويصاحب التجمعات تعظيم ومبالغة وحملات تعبئة في شبكات التواصل الاجتماعي لا تقارن أبدا بالواقع على الأرض، وتديرها معرفات إلكترونية تكتب من خارج المملكة، والمفارقة أن الحدث الأخير ترجم إلى اللغة الإنجليزية في «تويتر» وفي كليبات حوت مقابلات لنساء محجبات بالكامل على موقع «يوتيوب» والغرض ـ بطبيعة الحال ـ إيصال الرسالة لغير الناطقين بالعربية أو للغربيين تحديدا، والعالم الغربي في نظر أصحاب الخط المتشدد «كافر» إجمالا ولا تجوز الاستعانة به مهما كانت الظروف، وربما جاء من يبرر بأن الضرورات تبيح المحظورات، واجتهد في لوي أعناق النصوص لتفسير موقفه المناقض لأفكاره الموثقة بالصوت والصورة، وبعض الشخصيات الدينية المحسوبة نسبا أو إقامة على مدينة بريدة ترى في صوت المرأة عورة، ولكنها لا تتحرج في استخدام العورة لخدمة مصالح ضيقة، وسبحان مغير الأحوال.

أيضا، انتشرت صورة لتجمع مؤيد في دولة أوروبية ظهر فيه علم القاعدة المشهور بخلفيته السوداء وكلمة التوحيد بالأبيض وبدون سيف، ويحتمل أنها ملتقطة لمناسبة قديمة أو مختلفة تماما، مثلما حدث في التناول المتشنج لاجتماع المثقفين في فندق الماريوت بالرياض، وإن صحت الصورة واحتمال الصحة وارد، فكل الأصابع تشير إلى القاعدة، وإلى تحول تكتيكي في منهجها وأدبياتها، وإلى استثمار جديد في الوجه الإنساني ونجاحات الآخرين في دول الربيع العربي، فالتنظيم الإرهابي أصيب بالشلل الرباعي محليا، وعملياته توقفت منذ سنوات، لان الأمير محمد بن نايف ين عبدالعزيز، المسؤول الأول عن ملف الإرهاب في السعودية، قلم أظافره وكسر أنيابه، ويعزز الافتراض أن معظم الأسماء المطلوب الإفراج عنها موقوفة على ذمة قضايا إرهابية في شكلها أو موضوعها، والحدث نفسه يفقد قيمته ومعناه إذا عرفنا أن خالد الفاخري، المكلف بملف الموقوفين أمنيا في السجون السعودية، وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قال في تصريح منشور إن عدد الموقوفين أمنيا تراجع من 4 آلاف شخص إلى 2300 شخص بعد الإفراج عن 1700 شخص، وأن المتبقي من الموقوفين ما زال في مرحلة المحاكمة، ولم يصدر بحقه حكم بالإدانة أو البراءة، إضافة إلى رفض بعض الموقوفين مقابلة عوائلهم لأسباب شخصية، ولا أتصور أن السلطات الأمنية ستفرج عنهم قبل اكتمال الإجراءات القضائية، ومن يرغب في التظلم، فالقنوات الرسمية مفتوحة أمامه.

نقصان أهلية المرأة والعنف الأسري ضدها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ 5 مارس 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

إنَّ نظرة المجتمع إلى المرأة أنَّها ناقصة الأهلية ترتب عليه تعرضها إلى العديد من مظاهر العنف، فاشتراط موافقة ولي أمرها عند طلب المرأة للتعليم والعمل عرَّضها إلى كثير من العنف أدى إلى حرمان البعض من حقهن في التعليم، ممَّا كان له الأثر في ارتفاع نسبة الأميات لدى الإناث عن الذكور، فحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم لعام 1427، بلغ عدد الأميات (62441)، بينما بلغ عدد الأميين من الذكور(22623)،أي نسبة الأميات الإناث للأميين الذكور(73.4%)، كما أدى هذا إلى ظاهرة الأميات الصغيرات، مع أنَّ طلب العلم فريضة دينية، فلمَ يُشترط فيها موافقة ولي الأمر؟
وإعطاء ولي الأمر حق سحب أوراق بناته وقتما شاء دون الرجوع إلى أمهن جعل بعض الآباء عند تطليقهم لزوجاتهم يسحبون ملفات بناتهم من مدارسهن أو كلياتهن حتى لو كن في السنة النهائية نكاية بأمهاتهن.
كما أنّ ربط عمل المرأة بموافقة ولي الأمر، جعلها تحت رحمة الطليق الذي يحتفظ باسمها في دفتر العائلة، وفي جواز سفره لتظل تحت رحمته، فلا تستطيع أن تتعلم أو تعمل أو تسافر إلاَّ بإذنه، وعندئذ يساومها، ويبتزها، ويرفض عمل ابنته، أو بناته نكاية بأمهن المطلقة.
إنّ ربط عمل المرأة بموافقة ولي الأمر لابد من ربطه أيضاً بإلزام هذا الولي بالإنفاق على المرأة في حالة طلاقها، أو حالة حاجتها إلى من ينفق عليها، مع توفير السكن لها ،أمَّا أن نجعل الرجل يحول دون عمل المرأة، ثمَّ يطلقها، ويقذف بها إلى الشارع، هي وأطفالها بلا مأوى، ولا نوفر لها ما يحفظ لها حقوقها، ويهيئ لها حياة كريمة، فهذا فيه ظلم للمرأة، وتفريط في حقها في الحياة ،والعيش حياة كريمة، ثمَّ قد يكون الزوج الرافض عمل زوجته، يهجرها، أو يتركها معلقة، ولا ينفق عليها كيف تعيش؟ وهي لا تستطيع العمل إلاَّ بموافقته، فمن أين تأتي بها؟ وإلاَّ فلا نقيد عمل المرأة بموافقة ولي الأمر.
إنَّ (31%) من قضايا الأحوال الشخصية الواردة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال ثماني سنوات، من بداية تأسيسها عام 1425- 1432هـ كانت من الطليق، و كان الطليق متظلماً منه بنسبة (7.8%) في قضايا العنف الأسري ،وبنسبة (21%) من قضايا الأحوال الشخصية بحجب أوراقها الثبوتية، أو التي تخص أولادها، بل نجد ممارسة أهل الطليق في بعض القضايا بعض أنواع العنف ضد المطلقة، ممّا يعطي مؤشراً إلى وجود خلل في بعض الأنظمة والقوانين التي أعطت للطليق فرصة ممارسة العنف ضد مطلقته وأولادها منه لابد من إعادة النظر فيها.
ولا تزال المرأة السعودية محرومة من حق الولاية على نفسها، فهي امرأة تحت الوصاية ،مهما بلغت من السن والعلم والمعرفة والمكانة العلمية والاجتماعية، وقد تكون تحت ولاية ابنها، أو حفيدها، أو أخيها الأصغر منها، والتي تكون هي التي ربَّته، ولا تستطيع أن تسافر إلاَّ بإذن منه، وقد يكون هو غير متولي الإنفاق عليها، وقد تعيش هي في بلد، وهو في بلد آخر ،فبأي حق تكون له ولاية عليها، ويمارس قوامته عليها، والقوامة مشروطة بالنفقة؟
هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ الفقهاء قالوا لا ولاية على الأنثى البالغة القادرة على حماية نفسها، وإدارة أمور نفسها، ولاسيما المرأة المتعلمة والعاملة، ومعروف أنَّ الولاية على القاصر، وعندما نقول» ولي أمر المرأة» فنحن نقر بأنَّها قاصر على الدوام ،مع أنَّ الإسلام أزال عن المرأة تهمة القصر الدائم التي ألحقتها بها الشرائع والتشريعات السابقة له، وهناك خلط بين الولاية والقوامة.
ونتيجة فرض وصاية ولي أمر المرأة عليها أبًا كان أو أخًا، زوجًا، أو ابنًا، عمًا، أو خالًا، ابن أخ، أو عم، أو خال أدى ذلك الى ممارستهم العنف ضدها بنسب متفاوتة، فقد بلغ عدد قضايا العنف الأسري ضد المرأة الصادر من ولي أمرها الواردة إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها عام 1425هـ حتى نهاية عام 1432هـ، (1998) قضية من مجموع قضايا العنف الأسري البالغ عددها (2293) أي بنسبة(87.6%) ونجد الزوج أكثر أولياء أمور المرأة ممارسة للعنف

ضدها؛ إذ بلغت نسبته (43%)، يليه الأب، ونسبته(30.9%)، يليه الأخ، ونسبته (11.2%) ثم الطليق (7.8%)، ثم الابن (3.7%)، ثم الجد والعم والخال وابن الأخ والعم والخال (1.9%)، وأهل الطليق (1.5%).وفي قضايا الأحوال الشخصية يتصدر الزوج قائمة المعنِّفين للمرأة، فبلغت نسبته (48%)، والطليق(31%)، والأب (9%) والأخ (5.5%) والابن حوالي(8.%) وأهل الزوج (3%)،وأهل الطليق(7. %) الجد والعم والخال وأولاد الأخ والعم والخال(2%) ويتصدر الزوج أيضًا في عدد قضايا الأحوال المدنية المتسبب فيها أولياء أمور المرأة، والمتمثلة في حرمانها من أوراقها الثبوتية، وقد بلغ عدد قضايا التظلم منه(37.9%)، والطليق(21%)، والأب (33.3%) والأخ(2,9%) والابن(7،%) والعم(1.6%) وابن الزوج(2.6%).

هذا ونجد هؤلاء قد مارسوا كل أنواع العنف ضدها من بدني ونفسي وتحرش ، وحرمان من التعليم والعمل والراتب والممتلكات والميراث والزواج، ورؤية أولادها، وتطليقها لعدم الكفاءة في النسب، وحرمانها من أوراقها الثبوتية، أو تعليقها وهجرها، وذلك لوجود أنظمة وقوانين تساعدهم على ذلك، فمتى ستُرفع الوصاية عن المرأة السعودية؟

من عجائب الوكيل.. لا صكوك ولا كهرباء ولا تعويضات!

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/04/749720

علي مكي

وأقصد به وكيل إمارة منطقة جازان والذي أتعامل معه هنا كمسؤول لا كشخص، ولذا لا يهمني أن أذكر اسمه، ولكنني أذكر المسؤولية التي يتولاها ويضطلع بها، فما أطرحه هنا ليس شخصياً إذ لا مصلحة لي هناك في جازان يمنعها عني فأقوم بانتقاده لأجلها. الحمدلله لا أرض لديّ تجرجرني في المحاكم (أشحتُ) صكاً لها، وقد اكتشف في النهاية أنها بيضاء وتذهب لغيري! ولا بيت لي هناك حتى يسكنه الظلام لأن الكهرباء في جازان فقط لا ترخصها الأمانة، كما هو معمول به في كل أنحاء بلادي، بل لا بد أن يمهر الموافقة على إيصال التيار لمساكن المواطنين ومزارعهم السيد الوكيل بعد أن يذيقهم ألواناً من الشروط التعجيزية ويدوخهم في عشرات المتاهات واللفات!! وهو أمر طرحته قبل سنة وسأعاود طرقه قريباً جداً لأنه مع الأسف لم يتجاوب أحد معنا ومع مصالح الناس في هذه المنطقة،

هناك حملة في الفيس بوك للمطالبة بإقالة السيد الوكيل تجاوز المشتركون فيها ألف شخص، ولا أعلم هل تطلع عليها الجهات ذات العلاقة! لكنني لا أكتب هنا من أجل إقالة أو غيرها. إنني أنشر وأكتب حقائق ليس ذنبي أن تكون مرتبطة بهذا المسؤول أو ذاك، فإذا كان من عجائب وكيل إمارة منطقة جازان أنه لم يكن ينفذ توجيهات ولي العهد الراحل المتكررة عبر ثلاثة خطابات بخصوص قرية الشواجرة ومعاناة أهلها مع أملاكهم، ويدك إحداثاتهم دكاً دكاً غير آبه مقام أو حكم شرعي!، كما ذكرت سابقاً، فإن هناك ما هو أعجب من ذلك لأنه أصبح لا يكترث بالأوامر السامية التي في صالح الناس، وكأنه وضع في مكانه وتولى هذه المسؤولية ليكون ضدهم ولتعقيد أمورهم بدل تسهيلها كما يحث ولي الأمر حفظه الله، فها هو معالي وزير العدل يوجه خطاباً إلى زميله معالي وزير الشؤون الاجتماعية ويحيط إمارة جازان بصورة منه بشأن الأمر السامي اعتماد إفراغ مشروع إسكان النازحين في المنطقة باسم مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، حيث يقول وزير العدل لوزير الشؤون الاجتماعية: «أفيد معاليكم بأنه بالكتابة لفضيلة رئيس كتابة عدل محافظة صامطة فأفاد فضيلته بكتابه رقم 839 في 1433/10/23هـ المتضمن أنه توجد داخل المساحة المخصصة للإسكان ملكيات وصكوك شرعية، وأن الأمر السامي الكريم رقم 2674/م ب في 1432/5/7هـ نص فيه على ما يلي: (ثانياً: فيما يتعلق بموقع (الخارش) فترى اللجنة إصدار صك على الموقع المخصص للمؤسسة بعد استكمال متطلبات المعاملة الواردة بمحضر اللجنة التحضيرية والتعامل مع ما ذكره كاتب العدل، فإذا ثبت وجود صكوك مكتملة الإجراءات الشرعية والنظامية على مواقع داخل الأرض المخصصة للمؤسسة فيتم تعويض أصحابها وفقاً لنظام نزع ملكية العقارات

للمنفعة العامة».. انتهى، لكن سعادة الوكيل لم ينته فقد كتب شرحاً لقسم الأراضي ولموظف بعينه كنا قد نشرنا في «الشرق» في هذه الزاوية وغيرها أحكاماً من المحكمة الإدارية والمباحث الإدارية بفصله وإبعاده من العمل! ومع ذلك لا يزال على رأس العمل في تحدٍ واضح وسافر لكل الأنظمة! والوكيل يوجهه بالتالي: «بعد خطاب لمعالي وزير العدل بأن موقع إسكان الملك عبدالله لا يوجد فيه أي ممتلكات وأن ما يدعي به المواطنون في خبت الخارش لم يدخل ضمن إسكان الملك عبدالله ويُطلب إصدار صك للمؤسسة بذلك وخلال أسبوع»! هل رأيتم كيف يحاول التضليل بعدم أحقية الناس وتكذيبه لمخاطبات فضيلة كاتب العدل السابق والحالي والقضاة في محافظة صامطة ويتدخل في عملهم وفوق ذلك يوجه وزير العدل بإصدار الصك خلال أسبوع!!

وإذا كان هناك من (تغيير) ننتظره في (جازان) وفقاً لما كتبته، هنا، الأربعاء الماضي وقبل ذلك بسنة! واليوم، فإننا لا ننتظر الإنصاف من هيئة مكافحة الفساد! أو جمعيات حقوق الإنسان! بل ننتظر العدل ممن يقول ويفعل وينصف المواطن! وإنهم في جازان لمنتظرون!! فقد بلغ السيل الزبى!!

محاربة الغش مقصد إسلامي ومطلب أخلاقي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814413.html

ا.د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

الغش يمكن اختصار معناه في سطور قليلة: فهو عبارة عن خلط أو استبدال مواد اصلية مرتفعة القيمة والثمن جديدة بمواد منخفضة الجودة والقيمة فاسدة بغرض زيادة الوزن أو تخفيض التكاليف على الجهة المنشأة أو المصنعة لمنتج ما.

منذ صدر الاسلام وحتى وقتنا الحاضر قد بدأ انتشار الغش في العالم فاصبح يزداد يوم بعد يوم بمرور الزمن ويسري في دول العالم سريان النار في الهشيم فاصبحت نسبته في العالم تصل من خمسة الى عشرة بالمائة علما بان المبالغ المستحصلة من الغش، ونصيب المملكة من هذا الغش تصل في العام الواحد يصل الى اربعة مليارات دولار سنويا.

فهذا الغش يدخل في:

قطع غيار السيارات والاطارات، العطور والبخور، المصوغات النسائية والكماليات، وحليب الاطفال والادوية (علما بانها تصل نسبة الغش فيها الى 50%)

ونسبة المتوفين من هذه الادوية مايعادل الوفاة من امراض الملاريا والسل والسرطان وامراض الايدز وتجار شرطة الادوية تحولوا الى عصابات خطيرة وتتسرب هذه الادوية المجهولة المصدر الى العالم وخصوصا الدول الخليجية عن طريق المنافذ البرية والمنافذ البحرية وعن طريق المطارات فنريد من منظمة الصحة العالمية ومن وزارات الصحة في دول الخليج العربي والعالم العربي والاسلامي بل دول العالم وضع حزام امني مشدد ورقابة يقظة مدعومة بمهارات وكفاءات متخصصة وتقنيات متطورة لكشف هذا الوباء الخطير والسيطرة على تسربه كما ينبغي ويتوجب على وزارات الصحة في دول الخليج العربي والعالم العربي والاسلامي ان تقوم بتصنيع الدواء لتكون هي المصنعة وهي المستهلكة كما يراد من جميع الدول ان تشدد الرقابة بوضع الكفاءات المتخصصة والتقنيات المتطورة على حدودها البرية والبحرية والجوية وعلى جميع المطارات والجمارك.

الاجهزة الكهربائية، الادوات الرياضية، الساعات والاكسسوارات، المواد الغذائية والمشروبات، الحديد والاسمنت ومواد البناء بجميع انواعها والخرسانات الاسمنتية. بعض الأراضي المباعة تكون مدفونة اومزودجة الصكوك او صكوكها

مضروبة ولايعلم بذلك المشتري. الغش في مدة انتاج الصلاحية بتغيير مدة التواريخ، تقليد للماركات العالمية (من جميع مستلزماتها).
الارصفة، وعلى الطرقات، وتحت الكباري مواد غذائية منها (عصيرات، وبسكويت، ، وملابس داخلية) تباع بأقل الاسعار، واصبح المستهلك (المسكين) ضحية للاثنين: ضحية للغش (الواسع، والشامل).. وضحية للتلاعب في الاسعار التي لم تجد من يوقفها عند حدها..
وما نقره وتنشره صحفنا المحلية من أخبار عن مصادرة أدوية ومستحضرات عشبية محظورة ومسمومة ومسرطنة وقاتلة، ومصادرة أطنان من الأغذية والمشروبات والحلويات الفاسدة، ومصادرة مواد وألوان مسرطنة تستخدم في صناعة الحلويات والأغذية، وتسويق مواد استهلاكية وألعاب وألوان مصنوعة من مواد مسرطنة ومواد مشعة وبأسعار زهيدة جداً، والقبض على وايتات تسقي المزارع بمياه المجاري، ورمي النفايات الطبية والصناعية في الأودية والبحار والانهار وقرب المزارع، والقبض على عمالة مريضة متخلفة تعمل في مطاعم ومخابز ومعامل وأغذية ومصانع وتعبئة مياه، واستخدام مبيدات زراعية محظورة أو بطريقة غير سليمة، وانتشار قطع غيار سيارات مقلدة أدت إلى حوادث مميتة. أن الفوضى الشاملة التي نعيشها نتيجة لعدم تفعيل الأنظمة وعدم وجود عقوبات صارمة وحاسمة فيها وتساهل الجهات المختصة في تطبيقها وفي متابعة ومحاسبة مراقبيها مع قلة عددهم على تقصيرهم وتغاضيهم عن رصدها بحسن نية (أو غيرها) واقترح تعديل جميع أنظمة العقوبات ووضع عقوبات رادعة وصارمة وحاسمة لأي جريمة أو مخالفة وتحديد حد أدنى رادع لها يزيد على الأرباح المتحققة عنها ومنع مرتكبيها من مزاولة أي نشاط تجاري نهائياً لتحقيق الانضباط في جميع المجالات وفرض الهيبة الحقيقية التي تقاس بمدى التزام واحترام الجميع للأنظمة والأجهزة الرقابية المختلفة. وان لايسمح بتوزيع أي منتج الا بعد التأكد من صلاحيته..
وعلى سبيل المثال حينما أثير أنباء ماضية عن تزايد وفيات الاطفال والاصابات العديدة من جراء تناول الحليب الملوث في الصين وخبر وصوله للاسواق اليمنية مخاوف المواطنين في المملكة من وصول الحليب الملوث وتداوله في الاسواق خصوصاً ان اغلب الدول الاوروبية اعلنت تنفيذ احتياطات كبيرة لمنع وصول المنتج الى اراضيها فيما لم تعلن وزارة الصحة وزارة التجارة وهيئة الغذاء والدواء وهيئة وجمعية حقوق الانسان وحماية وجمعية المستهلك وصحة البيئة في المملكة اي تحرك لها بهذا الصدد.
وقدرت الإحصاءات حجم خسائر الاقتصاد السعودي من الغش في مجال العلامات التجارية والسلع المزيفة ب(4بلايين ريال) سنوياً.
فإلى متى نظل وتظل وزارة التجارة تحديداً والجهات المعنية الأخرى كوزارة الصحة ووزارة البلديات والشؤون القروية وهيئة الغذاء والدواء وهيئة وجمعية حقوق الانسان وحماية وجمعية المستهلك وصحة البيئة غارقة في صمتها وتساهلها أمام هذه المنتجات المهددة للسلامة والصحة؟ وإلى متى يظل المجال مفتوحاً أمام البعض من المؤسسات والشركات للمتاجرة بسلامة المواطن وصحته وابتزازه، وان تشجع الرقابة الاجتماعية وترصد لتلك الرقابة المكافآت والشهادات التقديرية على أعمالها. ومطالبة المتلاعبين والمتهاونين قضائيا لاخذ التعويضات منهم نتيجة الاضرار التي تنشأ من اي اهمال او غش او تقصير او تلاعب بصحة المواطن وسلامته.

مؤسسات حقوق الإنسان في مهب الريح

المصدر: جريدة البلاد الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=14731

صالح المعيض

قبل ثلاث سنوات بالكمال والتمام كتبت هنا تحت عنوان (حتى لاتتحول إلى مؤسسات عقوق) وأشرت يومها إلى ما تناقلته وسائل الإعلام أن عدداً من أعضاء مجلس الشورى طالب بإنشاء وزارة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني تأتي في

محل الجمعيات والمؤسسات الأهلية وكما اشار بعض اعضاء مجلس الشورى ومن قبلهم بعض اعضاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من ان هنالك خلطاً في المفاهيم وتعثر في ثقافة حقوق الإنسان بين الأعضاء قبل الجمهور ولعلي وكنت يومها قد أشرت إلى خبر تناقلته الصحف يشير إلى تحول أول اجتماع في نوعه يلتئم بين الجهتين الوحيدتين المختصتين بشأن حقوق الإنسان السعودية إلى ساحة لتبادل الاتهامات وجلد الذات حينما شن احد اعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هجوما على عدد من زملائه الأعضاء في الجمعية التي ينتمي إليها ونظرائهم في هيئة حقوق الإنسان الحكومية متهما عدداً منهم بعدم فهمهم للعمل الحقوقي الذي يقومون به كما اتهم رئيس هيئة حقوق الإنسان الحكومية السابق بعض الجهات المؤسسية والقطاعات، وحقيقة أن مثل هذه الجوانب سبق ان تطرقنا لها في اكثر من طرح ونقاش وهي وقائع ملموسة للعيان وقد صدرت الموافقة الكريمة على مزاولة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اعمالها وحيث كنت ولازلت وحتى بعد العديد من السنوات وغيري كثر ينتظرون خطوات جدية وجادة لهذه الجمعية التي كانت بكرا والآن مدعومة بشقيقتها (هيئة حقوق الإنسان) خاصة انها أعلنت عن افتتاح العديد من الفروع ولا زالت محتارة عن من هو الأولى بالتثقيف.

وكان من المفروض ان تكون الجمعية قد تجاوزت مرحلة الولادة إلى مراحل اكثر نمو وتأثيرا في مفهوم (ثقافة حقوق الإنسان) ولكن ما أراه من خلال بعض التقارير التي نطالعها بين حين وآخر أن الجمعية تجاوزت الهدف إلى تشعبات ليس لها من حقوق الإنسان ما يجعل الجمعية تتبناها لأنها تعود لجهات أخرى قائمة بذاتها ولا تعد تجاوزا أو هضماً لحقوق الإنسان وحشرها في القائمة يعد تجنياً على مساحة العدل والحرية التي نعايشها على هذا الثرى المبارك لذلك وهذا الأهم على الجمعية ان تنشط في تثقيف منسوبيها لمعرفتهم بأبعاد واهداف مثل هذه المؤسسات وكذلك تعريف المجتمع بحقوقه فالتواجد الإعلامي كتصريحات هو مايميز الجمعية.

فهل رأينا الجمعية تزور المستشفيات وتعاين حالات المرضى ؟ ام تتفقد المدارس وتنبه إلى وجود مدارس بلا معلمين او كتب دراسية او حتى ساحات لممارسة الأنشطة اللا منهجية ؟.هل زارت الجامعات وعاينت آلية القبول ؟ مكاتب العمل وطرق التوظيف ؟ القائمة طويلة والجمعية حصرت نفسها في الأسرة. وها هي (هيئة حقوق الإنسان) تمر بأعتاب العام الثامن تقريبا ولازالت كما عهدناها في بداياتها كانت تنظر تشكيل مجلس الإدارة لأكثر عن عام وفي يوم التشكيل خاطبت المتظلمين لديها تعتذر عن عرض ملفاتهم على مجلس الإدارة بعد أن احتفظت بها اكثر من عام رغم تأكيدات خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله للمسؤولين بالتوجيه بالمصداقية والجدية وتوخي الحقيقة وتلمس كل الجوانب التي تشكل هاجسا للجميع، فلا شك انه حدد مسؤوليات ورسم اسسا في مقدمتها الأمانة والتحري والصدق وعدم المجاملة وإن حصلت أخطاء فالجميع بشر وربما يحدث ذلك بتصرف شخصي ربما لجهل أو استغلال منصب لاسمح الله وهذا هو مايخشاه صانع القرار، ويجب ان يتعامل مع مثل ذلك بحزم دون مجاملة لمنصب او أي جانب آخر يخالف توجيهات وطموحات ولاة الأمر حفظهم الله وترجمة ذلك بكل صدق وأمانة واقعا ملموسا يعايشه الجميع، وأن هنالك تلمساً حقيقاً جاداً الهدف منه صيانة حقوق الإنسان لا إعاقتها وتحولها لاسمح الله من حقوق إلى عقوق خصوصا ممن يستغلون مناصبهم لمطامع شخصية وتصرفات فردية.

فلا زالت المؤسسات كما عهدناها لا جديد ولا شعور بالثقة عند اللجوء إليها تتسابق عند أول حدث بالتواجد الإعلامي ثم تبقى الانتقائية هي مسطرة أجندتها في المتابعة والتحقيق والإنصاف .. أتمنى صادقا أن يكون هنالك جهة رقابية مؤهلة على مثل هذه الجمعيات والهيئات التي (نسمع لها جعجعة ولا نرى لها طحينا) حتى لا نجد مسؤليها كما فعلوا من قبل يكررون مسرحية مسئولي (جمعية حماية المستهلك) وكأنك يا ابا زيد ماغزيت .. هذا وبالله التوفيق.

هيئة حقوق الإنسان

1 ٪ نسبة أخطاء نقل الدم في المملكة ..

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/03/747595

الدمام – سحر أبوشاهين، فاطمة آل دبيس

قدر مصدر رسمي في الهيئة الطبية -رفض ذكر اسمه- معدل أخطاء نقل الدم بـ 1% مقارنة بالأخطاء الطبية في المملكة، وكشف عن تعويض الهيئة الطبية في مكة لمريض بالأنيميا جراء خطأ في الفحوصات الطبية التي تسببت في زواجه من فتاة مصابة بذات المرض، رغم عدم توافقهما، وأكد أن الهيئة ردت قضية أخرى لشاب اتهم أحد المستشفيات بنقل دم ملوث بالإيدز له، واتضح أنه أصيب به لممارسته علاقات جنسية في الخارج، وليس عن طريق خطأ طبي. وأرجع ذات المصدر تأخر النظر في القضايا الطبية إلى أن الإجراءات تبدأ من رفع المريض شكواه إلى الشؤون الصحية التي بدورها تحقق في القضية المرفوعة، ويطول النظر في القضايا إذا كانت لعمليات جراحية أجراها فريق طبي، حيث يتم التحقيق مع كل مشارك في القضية ويراعى المدد النظامية في ذلك، وبعد التحقيق تعرض للدراسة، وفي حال ثبت الخطأ تحال القضية إلى الهيئة الصحية، وتختلف التعويضات المقدمة على حسب تقدير القاضي الناظر في القضية وطلبات المريض.

مرض جلدي

وقال المحامي خضران الزهراني إن أقل تعويض يمكن المطالبة به لرهام التي نقل لها دم ملوث بالإيدز لا يقل عن عشرين مليون ريال، بحساب تكاليف العلاج والضرر النفسي والمجتمعي على سمعتها وسمعة الأسرة، وبحساب الأموال التي كان يمكنها جمعها في حال توظفت، وكشف المحامي الزهراني عن حادثة خطأ طبي حدث فيها نقل دم ملوث لسيدة في مستشفى حكومي في الطائف قبل أربع سنوات، حيث وصلت إلى قسم الإسعاف في وضع حرج، فأجريت لها عدة إجراءات طبية، من بينها نقل الدم، على الرغم من أنها لم تكن في حاجة له كون انخفاض مستوى الهيموجلوبين لم يكن حادا، وبعد نقل الدم بفترة بدأت تشعر بحكة في الجلد، وأصيبت بقرح كبيرة، وتساقط شديد في شعر الرأس، وأصبحت غير قادرة حتى على ارتداء الملابس، و لدى مراجعتها المستشفى وإجراء الفحوص لها ثبت أن الدم المنقول لها ملوث، غير أنها لم تتقدم برفع دعوى رغم الضرر الكبير الذي وقع عليها جراء ذلك، بسبب ارتفاع تكلفة توفير المحامي، و يقول المحامي الزهراني «يحجم كثيرون عن رفع دعاوى ضد الجهات الرسمية لعدة أسباب، منها قلة المحامين، وارتفاع تكاليفهم، وعدم وضوح الإجراءات النظامية، وصعوبة إثبات أن المستشفى هو المتسبب في الخطأ، طول مدة القضية، وعدم وضوح النتيجة، فقد ينفق المدعي أموالا كثيرة، ثم لا يحصل على شيء». و يؤكد الزهراني أن السيدة التي أصيبت بمرض جلدي، كانت تستحق تعويضا يصل إلى مليوني ريال.

تعويضات مجزية

وطالب رئيس مجلس إدارة ابن صالح للمحاماة والاستشارات القانونية الدكتور منصور بن صالح الخنيزان، وزير الصحة بإحالة المتسببين في الأخطاء إلى لجان التحقيق، ومن ثم إلى المحاكمة التي تتقيد بنصوص النظام الذي يلزمها أن تعوض المتضررين بتعويضات مجزية تتناسب مع حجم الضرر، وأن لا تكتفي وزارته باتخاذ إجراءات إدارية، من فصل وخلافه كون الدولة وفرت ميزانية ضخمة وخاصة لهذا القطاع.

قضاء دولي

و أشار الخنيزان إلى أن المتضرر، قد يتجاوز القضاء السعودي إلى القضاء الدولي مستنداً إلى روح الاتفاقيات الدولية، ومنها إعلان جنيف، وقال «يجب على الهيئة تقدير الضرر بشكل مناسب ومجزٍ حتى لا يحدث هذا الأمر غير المقبول». وأضاف «إن أحكام الشرع في تحديد «الإرش» والدية، فهي ليست مقيدة لأن تمنع المتسبب، وخصوصاً إن كانت وزارة الصحة، لأن يتزيد على ما قرر شرعاً، والتي لا تكفي لسد جزء من الأضرار النفسية والجسدية للمتضرر».

300 ألف ريال

وأوضح قاضي التنفيذ في المحكمة العامة في مكة المكرمة سابقاً الدكتور عبدالعزيز الشبرمي، أن الهيئة الطبية الشرعية تنظر في الأخطاء والمخالفات الطبية التي منها مسألة التقصير والتسبب في نقل ذلك الدم الملوث دون مراعاة أصول المهنة والقصد الجنائي حيالها، والأصل وقوع ذلك خطأ، ويتم الحكم على المباشر لذلك بالتعويض بدفع دية ذهاب النافع كلياً أو جزئيا بقدر ما ذهب منها باعتبار دية قتل الخطأ، وهي ثلاثمائة ألف ريال، وتتعدد أروش الجنايات بتعدد ذهاب المنافع حتى لو كثرت بشرط استقرار الحالة الطبية للمتضرر، فإن مات المتضرر بسبب الجناية لزم الجاني بدفع دية قتل الخطأ لورثة المجني عليه.

نقل متعمد

وقال الشبرمي إن العقوبة تختلف إذا كانت الجناية عمدية بالبينة أو بالإقرار أو نحو ذلك وثبت قضاء فيتم النظر القضائي في مدى إمكانية القصاص من عدمه بأن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني عليه، أو يتم النزول للتعويض بأرش الجناية، وهي دية قتل العمد، وهي أربعمائة ألف ريال عن كل منفعة ذهبت على المجني عليه، ويستحق نسبة من الدية بقدر نسبة ما ذهب من المنفعة حسب رأي أهل الخبرة، ولو تعددت المنافع الفائتة فتتعدد الأروش. ولو مات المجني عليه بسبب نقل الدم الملوث عمدا فلورثته طلب القصاص من الجاني أو النزول لدية قتل العمد وهي أربعمائة ألف ريال سعودي أو العفو، والعمد يحال للمحكمة العامة لاختصاصها بقضايا قتل العمد وآثاره، وبطبيعة الحال لا يسلم الجاني من العقوبات التبعية كالفصل من الوظيفة وسائر العقوبات النظامية المقررة في أنظمة الخدمة المدنية.

أصول المهنة

وأوضح الشبرمي «تتكون الهيئة الطبية الشرعية للنظر في الأخطاء والمخالفات الطبية من قاضٍ شرعيّ لا تقل درجته عن قاضي (أ) يعينه معالي وزير العدل رئيساً، وعضوية مستشار قانوني وطبيبين من ذوي الكفاءة يعينون من قبل معالي وزير الصحة، وعضو هيئة تدريس من إحدى كليات الطب يعين من قبل معالي وزير التعليم العالي، وتصدر قرارات تلك الهيئة بالأغلبية بشرط أن يكون القاضي مع تلك الأغلبية، ويتم تدقيق قراراتها من قبل محكمة الاستئناف بديوان المظالم» .. وأكد الشبرمي أن وقوع نقل دم متلوث بأي فايروس لاشك أنه نتيجة عدم امتثال للترتيبات الطبية والمهنية ومراعاة أصول المهنة في هذا الإجراء الأخير.

الحمض النووي

وبين رئيس الفنيين في بنك الدم الإقليمي في الدمام محمد الزهراني أن إدارة المختبر الإقليمي وبنك الدم في الدمام بالتنسيق مع قسم الإشراف الخارجي بإدارة المختبرات وبنوك الدم يشرفون على بنوك الدم في 12 مستشفى في المنطقة الشرقية إشرافا خارجيا بالإضافة إلى القطاع الخاص، سواء من حيث تطبيق معايير الجودة، وتزويدهم بالدم في حال حدوث نقص في الدم أو في الفصائل النادرة، وتوفير وتدريب الكوادر الفنية. والمرجعية في الحالات المستعصية، مؤكدا على تطبيقهم لأعلى معايير السلامة والجودة منذ لحظة وصول المتبرع حتى صرف كيس الدم، بعد التأكد تماما من خلوه من أي مرض معد، التي تبدأ بفحص مبدئي للفيروسات يتبع بفحص آخر تأكيدي، ويجرى فحص الحمض النووي (نات) لمزيد من التأكيد ولا يمكن تسجيل كيس الدم كدم آمن قبل إجراء هذه الفحوصات، وبعدها ينقل للمكان المخصص ويظل صالحا للاستخدام خلال فترة تتراوح بين 35 إلى 42 يوما، و تتلف الوحدات غير السليمة من قبل شركة متخصصة، وبالنسبة لمن تظهر نتائج فحوص دمهم إصابتهم بأمراض معدية تتبع الإجراءات التالية: يسجل المتبرع في قاعدة بيانات الممنوعين من التبرع مطلقا، و يرسل خطاب رسمي سري لإدارة الصحة العامة بالشرقية لإبلاغ الطب الوقائي التابع للصحة العامة ببيانات المريض، حيث يتولون التواصل معه، وإبلاغه واتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص، مشجعا على الاستمرار في التبرع وأن لا تصيبهم حادثة الطفلة رهام بالفزع، لأنه لا ضرر عليهم مطلقا قائلا «التبرع يكون لوجه الله، وفية إنقاذ لمرضى آخرين في أمَسّ الحاجة لنقل الدم» مؤكدا على أن فحص الحمض النووي إضافة للفحوص الأخرى لأكياس الدم مطبق بحسب تعميم الوزارة في كل المستشفيات التي فيها تبرع بالدم، منوها بإجرائهم 35 ألف فحص حمض نووي خلال عام واحد.

قاعدة بيانات

و أوضح مدير بنك الدم في مستشفى الملك فهد التخصصي الدكتور أحمد البحراني مقترحات ستساهم في رفع مستوى أداء بنوك الدم في المملكة، موضحا «نفتقر لهيئة لبنوك الدم تنسق بين جميع البنوك في المملكة وتضع قاعدة بيانات موحدة، فحاليا توجد قاعدة بيانات للمتبرعين في كل بنك على حدة ولكن لا يمكن معرفة إذا ما تبرع نفس هذا الشخص في مكان آخر» ويقترح الدكتور البحراني وضع رقم خاص موحد لكل متبرع أو رقم سجله المدني يستخدم في حال تبرعه في أي بنك أو مستشفى في أي مكان بالمملكة، فيتيح للجهة التي تتلقى التبرع معرفة نتائج فحوص تبرعاته السابقة بمجرد وضع الرقم في الجهاز» مؤكدا أن حادثة الطفلة رهام من نقل الدم الملوث بالإيدز لها، تعد خطأ فادحا، غير أنها حادثة فردية ولا يمكن تعميمها على كل بنوك الدم الأخرى الملتزمة والمطبقة لمعايير الجودة، منوها بأن 45 سؤالا يوجه

للمتبرع قبل الموافقة على تبرعه بدمة يسبقها إجراء فحص هيموجلوبين الدم لمعرفة قدرته على التبرع، وقياس العلامات الحيوية ودرجة الحرارة فلا يتم قبول تبرعه إذا كانت علامته الحيوية من ضغط دم وحرارة غير سليمة، و بعد ذلك توجه له الأسئلة كمرحلة هامة جدا، موضحا «تهدف الاسئلة لمعرفة معلومات عديدة منها التاريخ المرضي للمريض، متى تبرع آخر مرة، وهل كانت له ممارسات جنسية مع طرف/ أطراف جدد، هل سافر مؤخرا لبلد معين؟ وما هو هذا البلد؟» و غيرها الكثير من الأسئلة، ويشدد الدكتور البحراني على الأهمية البالغة للمريض للإجابة بصدق على هذه الاسئلة، حيث سيتم قبول تبرعه أو رفضه بناء على إجاباته، كما يترتب عليها حماية حياة مرضى آخرين قد يعرض عدم صدق إجاباته حياتهم للخطر، ويضيف الدكتور البحراني «بعد قبول المريض للتبرع وسحب العينة، يفحص كيس الدم خلال مدة تصل إلى 24 ساعة، بعدها ينقل الدم السليم لأماكن التخزين، ويتم إتلاف الدم غير السليم عن طريق شركات متخصصة في التخلص من النفايات الطبية بطريقة مطابقة لمعايير الجودة الصحية، ويكون الدم غير السليم خلال هذه المدة محفوظ في أماكن محددة توضع عليها علامة تشير إلى أنها نفايات طبية خطرة، ويشجع الدكتور البحراني المتبرعين الدائمين على التبرع، الذي يسمح بها كل شهرين.

معلومات دقيقة

د. أحمد كنعان

وأشار رئيس قسم الأمراض المعدية في صحة الشرقية الدكتور أحمد كنعان إلى أن بعض المتبرعين لا يعطون معلومات دقيقة على الأسئلة المعطاة لهم قبل قبولهم كمتبرعين، خاصة فيما يتعلق بممارساتهم الجنسية، أو إجرائهم عمليات جراحية أو نقل دم في أماكن أخرى، وهو ما قد يشكل عامل خطورة في حال كان المريض مصابا بالإيدز تحديدا نظرا لأن الفيروس لا يمكن الكشف عنه بالتحاليل المختبرية إلا بعد مضي أسبوعين تقريبا على الإصابة به، ودخوله الجسم، وخلال هذه الفترة قد ينقل الإيدز لآخرين سواء بالتبرع بالدم حيث يكون الفحص سلبيا أو بالممارسة الجنسية، مؤكدا أن أية حالات لم تسجل رسميا في مستشفيات المنطقة الشرقية عن أخطاء طبية لها علاقة بنقل دم ملوث لأي مريض.

مقاضاة الوزارة

و أفاد مدير الجمعية الخيرية لمرضى الإيدز سلطان هيازع أن دور الجمعية يقتصر على تقديم البرامج التدريبية التي تمكن المصاب والمجتمع من التعايش مع المرض؛ وتقديم المساعدات المادية للمتعايشين وأسرهم ولا يمكن للجمعية مقاضاة الوزارة، كون الجمعية خيرية، وليست حقوقية أو قضائية.

رفع تقارير

وذكر عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني أن دور الجهات الحقوقية مجرد رفع تقارير تحتوي على مطالبات وفقاً لما رصدته من إشكاليات والمتابعة، وفي حال عدم التجاوب يتم الرفع «للمقام السامي» ولكن ذلك لا يكون إلا بعد اكتشاف مشكلة في الجهاز الكامل، ولا يمكن علاجها أي لا يقتصر الخطأ على فرد أو جهة واحدة في هذا الجهاز، مؤكداً أن الوزارة جهة تنفيذية والجمعية جهة حقوقية ولا يمكن مقاضاتها لانعدام الطرف المتضرر، فالشق القضائي يوجب طرفين متضرر ومتسبب في الضرر.

مساعدة المتضرر

وأوضح عضو هيئة حقوق الإنسان هادي اليامي أن «المتضرر» هو المسموح له نظاماً مقاضاة الجهة المتسببة بالضرر، ولا يمكن للهيئة مقاضاة الوزارة؛ ودور الهيئة إضافة إلى رفع التقارير والحالات التي ترصدها إلى الجهة المختصة أن تعمل على مساعدة المتضرر المحتاج إلى مساعدة قانونية سواء بتوكيل محام أو تعريفه بحقوقه وواجباته.

أخبارهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130304/Con20130304577863.htm

إعادة تأهيل
الشيخ خالد مشعي آل كله رئيس جمعية البر الخيرية بمحافظة رنية، يعكف حاليا مع بعض رجال الأعمال على إعادة تأهيل قصر أفراح المحافظة لحفلات الزفاف بعد أن فرغ مؤخرا من تأليف كتابه الأخير (السنة ..مراحل حفظها وتدوينها)، بعد أن أصدر كتابين سابقين بعنوان (علم المواريث)، و(لمحات مؤجزة في علم التوحيد).

نظام القضاء
الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز، يلقي برنامجا تدريبيا عن (نظام القضاء في المملكة) حيث خصص اليوم للرجال وغدا للنساء في مقر فرع هيئة حقوق الإنسان في طريق المدينة، وأوضح مساعد الفرع إبراهيم النحياني أن الدعوة وجهت لكافة الجهات الحكومية والمدنية لحضور البرنامج التدريبي.

نهاية الأسبوع
سعود الحربي عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة يشارك في مسابقة (نهاية الأسبوع في جدة) التي تنطلق في 26 مارس الجاري، وهي تهدف الى تفعيل المشاريع الشبابية ودعمها عبر ورش علمية تمتد 54 ساعة يتسابق فيها حوالي 600 شخص يعرضون أفكارا لمشاريع ومبادرات، ليحصدوا جائزة المسابقة وهي تحمل تكاليف المشروع.

التقرير النهائي
الشيخ على الأنصاري مدير الجمعية الخيرية بوادي فاطمة، يعكف حاليا على وضع اللمسات النهائية لتقرير الجمعية للعام الماضي، الذي رصد فيه ما أنجزته الجمعية من إنجازات وأنشطة ودورات وفعاليات استفاد منها أهالي الوادي، وذلك إلى جانب متابعة تنفيذ برامج خطة الجمعية للعام الهجري الجديد التي حملت عددا من الأنشطة النوعية.

العدل تضع 3 ضوابط للسماح بزواج القاصرات

المشروع يفرض على ولي الفتاة عدم تزويجها بعد عقد القران مباشرة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ 5 مارس 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=719641&issueno=12516#.UTWLY6LIvKg

الرياض: هدى الصالح
حددت وزارة العدل السعودية توصياتها بشأن إقرار الآلية المناسبة لمعالجة زواج النساء، بقصر زيجات من هن دون السادسة عشرة على المحاكم المختصة، ومنع المأذونين كافة من تولي ذلك إلا بموافقة خطية من قبل المحكمة المختصة.

وتضمن المشروع الإذن بزواج من هي دون السادسة عشرة بعد استكمال ثلاثة ضوابط نص عليها المشروع؛ بداية بتقدم ولي البنت لقاضي المحكمة بطلب استثناء ابنته من السن المعتبر بالمشروع، وإحضار ولي الفتاة تقريرا طبيا من لجنة مختصة تتكون من اختصاصية نساء وولادة، واختصاصية نفسية، واختصاصية اجتماعية، لاستصدار تقرير يثبت اكتمال الصغيرة من الناحية الجسمية والعقلية، وأن زواجها لا يشكل خطرا عليها.
واشتملت ضوابط المشروع على أن يثبت لدى قاضي المحكمة موافقة البنت ووالدتها على هذا الزواج، لا سيما إذا كانت الأم مطلقة، كما تضمن المشروع التأكيد على ولي الفتاة بعدم إتمام زواجها بعد عقد قرانها مباشرة وإنما تعطى الفرصة الكافية لتهيئتها من الناحية النفسية وتدريبها لمتطلبات الحياة الأسرية، واشتملت كذلك على أن يتضمن المشروع وضع خطة إعلامية لتوعية المجتمع للرفع من مستوى الوعي لدى أولياء الأمور.
وأكد فهد البكران المتحدث الرسمي بوزارة العدل لـ«الشرق الأوسط» أن المشروع بكامل تفاصيله معروض لدى هيئة كبار العلماء للنظر فيه، بعد تشكيل الوزارة لجنة من عدة جهات حكومية ذات صلة بهذا الموضوع لوضع الرؤية الشرعية والنظامية لهذه الوقائع والتي انتهت من محضرها الشمولي المتضمن للرؤية الشرعية والاجتماعية والطبية ووضع توصياتها، ووصف وقائع زواج النساء الصغيرات التي تم الوقوف عليها بالمعدودة والمحدودة، مضيفا: «لا تتجاوز ست حالات»، ومستدركا بأنه وعلى الرغم من قلة الوقائع، فإن الوزارة ترى أنها من حيث صورتها وحالتها مقلقة ومزعجة، مما دعا الوزارة إلى تبني الرؤية السابقة التي ستكفل معالجة التجاوزات، وإنما بوصفه «زواج الصغيرات وليس القاصرات»، وزاد: «بعد وقوف الوزارة على بعض وقائع زواج الصغيرات، بدأت باستشعار الآثار السلبية المترتبة عليه؛ حيث بادرت من حينه بالرفع إلى الجهات العليا، موضحة موقف الوزارة تجاه تلك الزيجات، ومقترحة في الوقت نفسه تنظيمها ومعالجتها بما يتفق مع المقاصد الشرعية والسياسية المرعية».
وبشأن إيقاع العقوبات في حال المخالفة، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل إنه «لا بد أن يدرك أن الزواج بحد ذاته هي ممارسة فطرية أكد عليها الشرع وجعل الطريقة الموصلة لها هو الزواج الشرعي المعتبر مناطا فيه بالولاية إلى الأب، وهو أقرب الناس إلى معرفة مصلحة ابنته، وهو أكثر الناس حرصا على سلامتها وعفافها، وتبعا لذلك، لا يسوغ أن تتخذ إجراءات تتضمن المعاقبة والمحاسبة لمن يفترض به العناية بأبنائه دون غيره».
وأكد البكران على أنه في حال الموافقة على هذا المشروع، فإن أي مأذون يتجاوز حدود اختصاصه في هذا الجانب، فهو عرضة للمساءلة والمحاسبة وفق ما تقضي به الأنظمة، مضيفا أنه وحرصا من الوزارة على الوقوف على مثل هذه الوقائع أو غيرها، فقد أضافت وزارة العدل في وثيقة عقد النكاح خانة تفصح عن ميلاد الفتاة.
وبين البكران أن مأذون عقود الأنكحة لا يقوم بعقد النكاح لأي فتاة إلا برضاها وبالتحقق من خلال سؤالها وأخذ توقيعها بما يمنحه الثقة والطمأنينة في ذلك، إضافة إلى ما يدلي به شهود العقد، والذين هم في الحقيقة ممن يعرفون حال الزوجة والزوج، منوها بتعميم الوزارة على المأذونين كافة بعدم تزويج أي فتاة إلا بعد أخذ موافقتها.
هذا وكان طالب مفتي عام السعودية ورئيس هيئة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبد العزيز آل الشيخ الجامعات السعودية في وقت سابق بضرورة درس هذا الزواج من الناحيتين النفسية والاجتماعية، نظرا إلى كثرة المستفتين في هذا الموضوع. وعلى الرغم من أن وزارة العدل السعودية أكدت أن زواج القاصرات لا يعد ظاهرة كبيرة متفشية في المجتمع السعودي، شددت هيئة كبار العلماء على وجوب درسها.
كما طالبت هيئة حقوق الإنسان بالسعودية، في تقرير صدر عنها قبل نحو عام بتحديد سن ملائمة لزواج الفتاة، مؤكدة أن زواجها في سن صغيرة يحرمها طفولتها وفرصها في التعليم، وقد يعرضها لمشكلات صحية.
واعتبرت الهيئة أن زواج المرأة في سن صغيرة يعد انتهاكا لحقوقها، ودعت الهيئة لمزيد من الجهود لترسيخ حقوق المرأة، وحماية مكتسباتها، منبهة إلى ضرورة الاهتمام بالقضايا الخاصة بها، كالعضل والتحجير والنفقة والحضانة والطلاق، وأن عدم مراعاة الحاجة إلى سرعة البت في هذه القضايا يعتبر انتهاكا لحقوقها، وبينت هيئة حقوق الإنسان أنها تسعى مع جهات الاختصاص في السعودية إلى إيجاد حلول لتسريع النظر في تلك القضايا.
وزير العدل السعودي محمد العيسى قال في 2009 ضمن تصريحات صحافية إن السعودية تعتزم تقنين زواج القاصرات بعدما رفضت محكمة إبطال زواج فتاة في الثامنة من عمرها من رجل يكبرها بخمسين عاما. وأضاف العيسى حينها أن وزارة العدل تهدف «لطي ملف تعسف الآباء وأولياء الأمور في تزويج القاصرات».
وأشار الوزير إلى أن تنظيم تزويج القاصرات يأتي لحفظ الحقوق ودرء المفاسد بما يقضي على المظاهر السلبية في تزويج القاصرات.

ويحظى التنظيم الجديد بترحيب وتأييد كاملين من الأوساط القضائية والقانونية والأكاديمية باعتبار أنه سيدفع «الضرر عن الأطفال من البنات»، وفقا للمتخصصين.

معلمة تشكو تزوير توقيعها.. وأخ يرفض استخراج شهادة وفاة أخته

مواطنات بلا هوية .. ظلمهن المجتمع وتحولن إلى ملكية خاصة للرجال

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
http://sabq.org/waQo5d

ريم سليمان- دعاء بهاء الدين- سبق- جدة:
"سرقة ونصب وربما تزوير"، أفعال باتت تحدث داخل المجتمع بسبب غياب هوية المرأة، فكم من أخ استغل كارت العائلة لسرقة نصيب أخته، وكم من زوج نصب على زوجته واحتال عليها لعدم وجود بطاقة هوية، مما دعا المختصين للتأكيد على أهمية وجود هوية للمرأة أو تفعيل نظام البصمة لرفع الحرج عن بعض الأسر التي ترفض إظهار صورة المرأة.
"سبق" ترصد بعضاً من المشاهد المؤلمة لنساء بدون هوية.
انتحال شخصية
بنبرة حزن تحدثت إحدى السيدات لـ"سبق" قائلة: رفض زوجي أن يصدر لي هوية شخصية بالرغم من أنني معلمة، مبدية أسفها لشخصية زوجها المتسلطة، وقالت: لدى قطعة أرض ورثتها عن أبي، وطلب مني زوجي التنازل عنها له حتى يهتم بها ويحقق عائداً مادياً منها، بيد أنني رفضت لأنها حقي الشرعي.
وتابعت: فوجئت في إحدى المرات بزوجي يعطيني ورقة التنازل عن الأرض وعليها توقيعي بالموافقة، معربة عن دهشتها لتزوير توقيعها، وقالت: علمت أن زوجي استغل كارت العائلة، وذهب مع شقيقته للمحكمة منتحلة شخصيتي، وقامت بنقل ملكية الأرض له.
استغلال الزوج
وبصوت ممزوج بالبكاء تحدثت "أم فهد" قائلة: كنت دائمة الخلاف مع زوجي، فهو شخصية متسلطة ويثور لأتفه الأسباب، وفي إحدى المرات طلقني وأنا حامل في الشهور الأخيرة، موضحة أنها قضت فترة العدة عند أهلها حتى موعد ولادتها.
وقالت: تعرضت لمضاعفات صحية عقب ولادتي، ولم أحتضن مولودي سوى بضع دقائق، مبدية صدمتها لاختفاء ابنها من المستشفى، وقالت: شعرت باختناق وتمنيت الموت عندما اختفى ابني، فهو النسمة الرقيقة التي تسعد حياتي بعد أن شوَّه زوجي كل المعاني الجميلة، وأبدت استياءها لاستغلال زوجها عدم وجود بطاقة هوية خاصة بها، وخطف ابنها، وقالت: علمت أن شقيقة زوجي ذهبت إلى مستشفى الولادة مع زوجي، وانتحلت شخصيتي، وخطفا ابني، لافتة إلى أن زوجها خطف ابنها نكاية فيها، للخلافات المستمرة بينهما.
ملكية خاصة
فيما أبدت معلمة مخاوفها لعدم وجود بطاقة خاصة بها، وقالت لـ"سبق": أنا زوجة ثانية، وبالرغم من أنني معلمة فإنني ليس لي بطاقة أحوال خاصة بي، ومضافة على كارت العائلة الخاص بزوجي، مبدية مخاوفها من أن يستغل زوجها ذلك مستقبلاً، وقالت: لدى مال خاص بي، وأخشى أن أضعه في بنك أو أشتري به أرضاً خاصة بي، كي لا يعلم زوجي بذلك، وربما يزوِّر توقيعي، وختمت حديثها واصفة نفسها بالملكية الخاصة لزوجها، وأنها تفتقد خصوصيتها وحرية التصرف فيما تمتلكه.

حقوق شرعية
وتتساءل موظفة حكومية في دهشة: هل من المعقول بعد أن أمضيت عشرين عاماً في العمل الحكومي ألا أمتلك بطاقة أحوال خاصة بي، لافتة إلى أن أسرتها تعتبر استقلال المرأة بهوية أمراً مرفوضاً، وطالبت في ختام حديثها الجهات المسئولة بإلزام المرأة بإصدار بطاقة أحوال خاصة، حماية لها من الاستغلال، وللحفاظ على حقوقها التي أقرها الشرع.
وشكت فتاة ما قام به خالها بعد أن توفيت والدتها التي كان لديها أملاك وميراث، حيث أحضر شقيقة والدتي، ووقعت على أوراق رسمية أنجزت بعض الأعمال الخاصة بوالدتي المتوفاة، كما استخرج بعض التصاريح، ولم يثبت وفاة والدتي في الأوراق الرسمية، وليس لي الحق أن أعترض على ما يفعله خالي.
تفعيل نصف المجتمع
أكدت عضو مجلس الشورى الدكتورة سلوى الهزاع على أهمية الأحوال الشخصية للمرأة، مشيرة إلى أن عدم وجود بطاقة أحوال شخصية للمرأة يؤثر بشكل كبير على الأسرة بأكملها.
وأفادت أن بعض أعضاء مجلس الشورى اعترف أن كثيراً من الأحوال الشخصية معرقلة داخل مجلس الشورى لعدم وجود نساء داخله، مؤكدة أن الأحوال الشخصية للمرأة ستكون على قائمة أولويات عضوات مجلس الشورى.
وعادت الهزاع وأكدت على أهمية الأحوال الشخصية للمجتمع، وقالت: كم من قضايا للمعنفات والمطلقات والأرامل متوقفة ولم يستطعن الدفاع عن أنفسهن، مؤكدة على أهمية تفعيل نصف المجتمع المتمثل في المرأة.
وأوضحت لـ"سبق" أن أهم ما سوف تطالب به وتسعى إليه داخل الشورى يتعلق بكل ما يخص المحرومات من الأحوال الشخصية والبطالة، كما أبدت تفاؤلاً كبيراً بدخول المرأة مجلس الشورى.
وختمت حديثها بالتأكيد على أن دخول 20% من النساء المجلس يعد قفزة كبيرة للوطن لم تصل إليها العديد من الدول العربية والأوروبية، بل يعد قفزة للعديد من القضايا المهملة والمهشمة للمرأة.
السلطة الذكورية
فيما رأى أستاذ علم الاجتماع الدكتور سعود الضحيان أن رفض الرجل عمل هوية المرأة هو صورة من صور السلطة الذكورية الموجودة في المجتمع والاستغلال المادي والسلطوي للمرأة، حيث يعتبر البعض أن المرأة مكسب مجاني لهم.
وأفاد بأن إصدار بطاقة أحوال تنظيم وضعه القانون بشكل إجباري على الرجل، بيد أنه اختياري للمرأة، رغم أنها تمثل نصف المجتمع، ووجود بطاقة أحوال شخصية يحقق لها الكثير من احتياجاتها أسوة بالرجل.
وتساءل الضحيان عن المانع في تشريع نظام البصمة بالنسبة لهوية المرأة والإسراع في تطبيقه، طالما أن هناك حرجاً اجتماعياً من وضع صورة المرأة عند الكثير من الأسر.
محاكم نسائية
ونادى أستاذ الاجتماع بضرورة وجود محاكم نسائية تتولى الأمور الخاصة بالمرأة كالتوكيل، واستخراج السجلات التجارية، وجميع الأوضاع التي تتعلق بالمرأة، كما اقترح إنشاء مكتب رعاية أسرية مدعوم من الدولة، على أن يكون لديه صلاحيات لتقبل الأعمال الخاصة بالمرأة كالتوكيل وشراء الأراضي، وتكون مهمته تدعيم الأسرة في جميع قضاياها.
وعن الحلول من وجهة نظره إذا رفض الأب استخراج بطاقة هوية قال الضحيان: في حالة رفض الأب أو الزوج إصدار هوية للمرأة تلزمه السلطة القضائية بهذا، وإذا أصر يصبح القاضي هو ولي أمر المرأة، فيتابع استكمال إجراءاتها الخاصة، مثل إصدار هوية المرأة أو تزويجها إذا عضلها أبوها.
مشروع البصمة
من جانبه، أفاد لـ"سبق" المستشار القانوني دكتور عمر الخولي بأن الدولة لا تلزم المرأة بإصدار "هوية وطنية"، لافتا إلى استغلال بعض الرجال لذلك، وقال: بعض الرجال قد يتعدى على ممتلكات المرأة، ويستغلها في عمليات البيع والشراء والوكالة والميراث، أو انتحال شخصيتها في قضايا أسرية وقانونية.
وأكد أن إصدار بطاقة للمرأة غير إلزامي إلا في حالات معينة كطالبة الجامعة، أو الطالبة المبتعثة إلى الخارج، أو من تريد الحصول على قرض، مبدياً أسفه لجهل أكثر من 80% من النساء بحقوقهن القانونية، ولمن يلجأن عند الشكوى، وأكد أن نظام البصمة يرفع الحرج الاجتماعي عن كثير من الأسر التي ترفض إصدار هوية للمرأة، كما أنه أكثر دقة وأمناً، ويقضي نهائيا على احتمالات التزوير.
ولحماية المرأة من استغلالها والتعدي على ممتلكاتها اقترح المستشار القانوني الاستمرار في منح المرأة الهوية الوطنية، مطالباً بعمل المرأة في الأقسام النسائية بالخدمة المدنية، حتى تيسر إجراءات إصدار الهوية الوطنية، وشدد في ختام حديثه على وجوب تفعيل مشروع البصمة للتحقق من هوية المرأة، وللقضاء على أي محاولة لاستغلالها.

صاحبة صوت لست وحدك! 1 من 2

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
\http://alhayat.com/OpinionsDetails/489690

عبدالعزيز السويد

هل يمكن الجزم بصحة ما ذكره الضمان الاجتماعي حول قضية «صاحبة الصوت في برنامج لست وحدك»، الذي يتلخص في أن معلوماتها مبالغ فيها، وحاجتها ليست كما بث عبر الأثير؟
هذا السؤال يطرح ما بين مصدق ومشكك، إنما قبل محاولة الإجابة، واستعراض أسباب المشككين، هناك زاوية مهمة انتبه لها الضمان الاجتماعي، وأخفقت فيها هيئة حقوق الإنسان! بيان الضمان حرص على عدم ذكر اسم «صاحبة الصوت»، وابتدع هذا المسمى، وهو فعل حكيم وإنساني، للحفاظ على الخصوصية والسمعة في مجتمع لا يرحم، في حين أن هيئة حقوق الإنسان - وهي من هي بحسب الاختصاص - ذكرت في أخبار لها اسم الطفلة رهام ضحية نقل الدم الملوث، مع كل الأضرار المستقبلية المتوقعة على الطفلة وأسرتها!
أعود لمحاولة الإجابة عن السؤال أعلاه. لدى المشككين أسباب وجيهة، وهي ككل قضايانا ناتجة من تراكمات التعامل الرسمي مع الإعلام لأعوام، النفي ولا شيء غير النفي، وإذا أمكن التعتيم، عملاً بمقولة «لا تغطي مكشوف ولا تكشف مغطى». حتى إن مصادر المعلومات أو من يشك في أنه مصدر قد ينالهم الضرر.
في قضايا تقصي صحة ودقة حالات إنسانية منشورة أو مبثوثة، المسألة صعبة ولها خصوصية «لكل قضية على حدة»، في مقابل سهولة التعاطف منا ومن وسائل الإعلام.
جانب مهم من المجتمع لا يعرف من الألوان إلا أبيض أو أسود للحكم على قضية من القضايا، مع أن كثيراً منها تتداخل فيها شتى الألوان. وبحكم العمل في الإعلام، عايشت حالات من هذا النوع، وأخرى في غاية الاحتياج، ويمكن لي سرد عدد من القصص الواقعية، ولعدم الإطالة سأكتفي «غداً» بسرد قصص مشابهة خبرتها، مع محاولة استخلاص النتائج، وكيفية التعامل مع مثل هذه القضايا... غداً إن شاء الله تعالى.

فطام نزاهة"..!

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/74172.html

خالد اليامي

بعد أيام من الآن تكون هيئة مكافحة الفساد قد أتمت عامها الثاني ، وعند العرب يبلغ الطفل الفطام حين يبلغ العامين ، وها قد آن الآوان لتشب هيئتنا الموقره عن طوقها ، وتتضح ملامحها وتنضج شخصيتها من واقع تجربتها البكر التي لم تتجاوز 24 شهرا.
وحقيقة فإن العليم ببواطن الامور يعلم أن المبادرة الملكية بإنشاء هذا الجهاز لم تكن «ردة فعل» ولا «وليدة اللحظة» بل من واقع قناعة لدى الدولة بان الكشف عن الفساد ومحاربته وتكريس النزاهة ركن أساسي ضمن برنامج الإصلاح

والتطوير للدولة السعودية، بل إن رهان خادم الحرمين الشريفين على المضي في هذا المشروع ينطلق من إيمانه بهذا البرنامج ودعمه مهما كلف الأمر.
ومن واقع متابعة شخصية لعمر الهيئة وتلمسها لخطواتها، فيبدو ان حجم الآمال التي يعلقها الرأي العام تجاوزت بكثير ما يمكن لها أن تفعله وفي ظل الصلاحيات المناطة بها، وهي شابهت ولحد كبير في انطلاقتها ذلك الزخم الكبير الذي لاقاه إنشاء هيئة حقوق الإنسان، حتى بدأ المواطن يلجأ لها في كل شكوى ولو تجاوز الأمر حدود نفوذها، الأمر الذي شكل قوة ضغط هائلة لم تقو تلك الهيئة الحقوقية الوليدة على تحملها ما انعكس سلبا على ادائها لاحقا.
ولا شك أن التحدي هائل وكبير، فالمتتبع لحجم الشكاوى التي تلقتها (نزاهة) يفصح عن بيئة تفتقد لممارسات الشفافية والنزاهة والعبث بالمال العام، وفي نفس الوقت يشي بحجم التحدي وتساوي فرص النجاح والفشل، إذ تقول الأرقام إن هيئة مكافحة الفساد تلقت خلال العام المنصرم 2700 بلاغ شهرياً بواقع 90 بلاغاً يومياً (3.75 بلاغ في الساعة) ومن مختلف أنحاء البلاد.
وحتى يتسنى للهيئة أن تبني شخصيتها التي يراد لها فعليها عدم المبالغة في الذهاب إلى المناطق التي لا تقع ضمن خارطة نفوذها (الشبوك مثالا) دون أن تكون مسلحة بأدوات ودعم حقيقيين، كما ان المجتمع مطالب هو الآخر بأن يشكل حاضنة شعبية للدكتور للشريف وفريقه من خلال المساهمة في نشر ثقافة النزاهة انطلاقا من قيم المواطنة الحقة والتعاليم الدينية وأيضا دون «حشر» الهيئة في كل قضايا المجتمع وكأنها تملك (عصا موسى)، فرحم الله امرأ عرف قدر نفسه.

المطلقات بلا حقوق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/05/article815000.html

د.هيا عبد العزيز المنيع

لا أريد أن أتكلم منطلقة من مفردات الدرة المكنونة، والجوهرة المصونة لأن الواقع عراها وسلبها وهجها الذي كان يسرق بعض الانظار، وخاصة تلك العيون المنهكة بمعاناة واقع قاس تمثل في أسرة لا تعني لها المرأة الا الصبر والخدمة والصمت.. واجبات بلا حقوق.. ومؤسسات مازالت تعتقد ان كل الرجال نبلاء..
وتمثل المطلقات في مجتمعنا عالما آخر حيث يتقاسم ظلمها الأسرة والمؤسسات الرسمية؛ حيث تخرج المطلقة من منزل زوجها المدمن ثم تطلب الطلاق للضرر فيصر بعض القضاة على ان تخلع نفسها لأن زوجها يرفض الطلاق، وبعد جلسة واخرى وتعنت رجل مدمن وتساهل قاض تضطر الزوجة لطلب الخلع والذي لا يتم إقراره رسميا الا بعد دفع تلك الزوجة المهر، واحيانا يطالب بعض الازواج برفع المهر وكأنه يقيس نسبة ارباحه من صفقة بيع وشراء ولكن في البشر..؟

تدفع الزوجة مرغمة واحيانا تدفع من ضعف حيث تحتويها ايادي محبي الخير وخاصة من النساء اللاتي يعرفن عمق معاناتها..؟ ثم تبتدئ مشكلة اخرى وهي حضانة الابناء ونفقتهم.. وهي مشكلة تمثل في تحليلها عمق ضعف المؤسسات المختصة في حماية هؤلاء النساء واطفالهن من ظلم ذوي القربى..
ولعل المسؤولية تقع بكاملها على وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية وهيئة حقوق الانسان..
نعم لابد من حماية المطلقات بنظام يعطيهن حقوقهن عمليا، وليس مجرد قرار "تبلّه وتشرب مويته" قهراً وعذاباً هي وصغارها..

حق النفقة لها ولأطفالها أقره الاسلام وعطلته نظم ترتكز على ان الرجل ولي أمر صالح دائما، وإن كان واقعه يؤكد انه بدون أهلية وفق المنظور الشرعي والذي يربط الاهلية باكتمال العقل.. واتزان التصرف..
ولأن ذلك لا يتحقق مع رجل فاقد للعقل عدة ساعات من يومه، أو رجل مريض عقلياً، ولا يدرك واجباته ومسؤولياته الاسرية.. فإن ذلك أحرى بالقضاة بالحكم لصالح الاطفال والأم، وعلى بقية المؤسسات تشريع نظام إلزامي بتنفيذ الاحكام وخاصة الحضانة والنفقة او الزيارة المنتظمة فكم من امرأة لا تعرف عن أبنائها شيئا والسبب ان الأب حرمهم وحرمها من رؤيتهم انتقاما من الزوجة خاصة في حال طلبها هي الطلاق..
لا نريد ان نستمر في نقاش قضايا المطلقات دون آلية عمل تحفظ حقوقهن بل نريد نظاماً مفعّلاً يحمي حقوقهن وحقوق أبنائهن فكم من مطلقة خرجت من منزلها الذي شاركت في بنائه براحتها وربما مالها لتجد نفسها خارجه، وامرأة اخرى تستمتع فيه، وكم من طفل تعرض للعنف والضرب وربما الجوع لأن نظام الحضانة والنفقة خاضع لرؤية قاض، وشهامة وضمير زوج قد يأتيان وقد يغيبان! فيما تلك المطلقات لا يجدن من يعطيهن حقوقهن التي شرعها الله بتشريع واضح ومقنن، ويطبق على الجميع نضمن من خلاله الحضانة لمن يستحق والنفقة بنسبة توازي دخل الزوج وليس خمسمائة ريال فقط وإن كنت لا أعرف سر ذلك المبلغ عند اغلب قضاتنا فهل يعقل ان تكون نفقة ابناء مليونير مثل نفقة ابناء موظف حكومي راتبه لا يتعدى الآلاف الثلاثة او الخمسة؟
وهل يعقل ان تعيش المطلقات على الصدقات وكرم أهل الخير وطليقها ينعم بخيرات الله ولا يجد قانونا يجبره على تحمل مسؤولياته؟!
وفي حال تحمل البعض حضانتهم نجده يمنعهم من زيارة أمهم انتقاما، والأم تصارع حرمانها هي وصغارها دون أن تجد مؤسسة تعطيها حق الرؤية لهم بشكل منظم ويحقق لكل الاطراف شعور الامان..
واقع المطلقات لدينا يغرق في الإهمال والمؤكد أن اجتهادات بعض القضاة لا تكفي، وترك الامر لقيم وضمائر الرجال ايضا لا يكفي فالقانون يحمي الجميع وتفعيل القانون هو وسيلة تحقيق العدالة في المجتمعات..

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مقترحات بهيئات مساندة وانتقادات للتشدد والانتقائية في التعيين

لا نقص في القضاة .. بل تداخل وسوء تخطيط

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130302/Con20130302577181.htm

عبدالله الداني (جدة)

نشر أحد المغردين في موقع التواصل الاجتماعي الأشهر «تويتر» تعليقا لخصه في التالي: أصبح الخصم يتحدى ويتبجح مطالبا صاحب الحق باللجوء إلى المحاكم لإدراكه أن القضية ستدور في أروقتها لسنين طويلة.

وهي الإشارة التي تقصد بها المعلق تباطؤ النظر في الملفات والقضايا أمام المحاكم لعدة أسباب يرجعها البعض لنقص عدد القضاة فيما يرى البعض أن السبب الرئيس في التباطؤ هو انشغال القضاة بمهام إدارية ليست من اختصاصهم.

في الحلقة التالية من ملف التقاضي وما يطلق عليه نقص عدد القضاة استوضحت «عكاظ» آراء عدد من المهتمين بالشأن القضائي وسألتهم عن حقيقة النقص وآثاره. ويلاحظ الكاتب عبدالله الجميلي أن من أسباب قلة أعداد القضاة الرئيسة التركيز عند الاختيار على فئة معينة من المجتمع، والاعتماد الواضح على خريجي جامعة بعينها، وهي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مع تجاهل خريجي كليات الشريعة في جامعات أخرى، مثل الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، إذ أن كلية الشريعة العريقة التي افتتحت عام 1381هـ، وفي دراساتها العليا قسم متخصص في القضاء والسياسة الشرعية، وآخر في الأنظمة، ودبلوم عال في القضاء. ويضيف أن تكدس القضايا وتأخيرها ليس بسبب كثرتها، وقلة القضاة فقط، فهناك أسباب أخرى منها ما أسماه مزاجية بعض القضاة وعدم التزامهم بالمواعيد، فالوقفة لصلاة الظهر قبلها بساعة، والعودة بعدها تتطلب ساعة أخرى مع كثرة الإجازات. وبالتالي ترحيل المواعيد وتأجيلها وتراكم القضايا، كما رأى أن توصيف الوقائع بدقة، ثم وضع عقوبات واضحة لها، سوف يسهم في مساعدة القاضي، وكسب الوقت وتقليل الجهد. بعض القضاة المجتهدين، كما يقول الجميلي، يصدرون عقوبات بعيدة عن السجن، كالحكم بتنظيف المساجد، وتقديم خدمات للمجتمع، وكانت هذه الأحكام ناجحة ولها أصداؤها الطيبة، فلماذا لا يتم تعميم التجارب لتكون بديلا عن السجن وما يترتب عليه من تأثير سلبي على الأحداث ومن يخطئون للمرة الأولى، مبينا أن سلطة القضاء كبيرة وتحديات العصر كثيرة، والتحدي ميدانه المزيد من التطوير والإفادة من التقنيات الحديثة.

شكاوى المحامين

عدد من المحامين يشكون من محدودية أدوارهم برغم السعي الجاد من إدارة المحاماة في توسيعها، ويرى المحامي جابر الخبراني أن تداخل الاختصاص بين المحاكم العامة وديوان المظالم يعد من أبرز من العقبات التي تواجههم، مطالبا بفصل الدوائر التجارية عن ديوان المظالم وزيادة أعداد القضاة من خلال نظام القضاء الجديد وتخصيص محاكم للنساء، مشيرا إلى أن أغلب القضايا التي ترد مكتبهم هي قضايا المساهمات العقارية وشركات المقاولات تليها المحاكم الجزئية، ثم ديوان المظالم، ثم وزارة التجارة.

فلسفة جديدة للعدل

لم يقتصر مناقشة هذا الملف الهام على المختصين في الساحة العدلية فحسب بل امتدت إلى ذلك البيئة الافتراضية وشمل الاستطلاع أطيافا من المجتمع، حيث ذكر بعض المغردين أن القضاة ينظرون نحو 800 ألف قضية في العام وتزداد الملفات تصاعديا، ويطالب مغردون آخرون بزيادة أعدادهم، لكن وزارة العدل أعلنت مؤخرا عن عزمها مواجهة تأخير البت في القضايا «لنقص القضاة»، بفلسفة جديدة. «العدل» تواجه أزمة نقص القضاة وتأخر البت في القضايا بـ «فلسفة جديدة» تتمثل في تنظيم مكتب القاضي وإلحاق عدد من الباحثين والمستشارين لتحضير الدعوى قبل عرضها عليه، إضافة إلى عدم إشغال جدول جلساته بجلسة قد لا يحضر فيها أحد أطراف الدعوى أو يحضر ويطلب التأجيل.

التجربة المصرية ـ الفرنسية

تتخذ وزارة العدل رؤى منطقية حين أعلنت أن هناك اتجاها حديثا لا ينظر إلى عدد القضاة ونسبته إلى عدد السكان، إنما يرى أن فاعلية العمل القضائي وسرعة إنجاز الدعاوى، يأخذ بعدا أكبر من ذلك، حيث يربط التقييم بفلسفة أسلوب تحضير الدعوى، وأن الوصول إلى هذا الحل يكون بتنظيم مكتب القاضي وإلحاق عدد من الباحثين والمستشارين لتحضير الدعوى، مستشهدة بعدد من الوقائع سواء في مجلس الدولة الفرنسي ومجلس الدولة المصري، حيث يملكان قسما خاصا يسمى مفوض مجلس الدولة يقوم بالمهمة، كما أن المملكة لديها تطبيق قريب من ذلك في لجنة فض المنازعات المصرفية.

فقه قواعد المرافعات

طبقا للإفادات هناك أساس نظامي لهذا الاتجاه في قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم، حيث نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تحيل الدعوى إلى أحد المستشارين لتحضيرها ويشمل التحضير إعداد تقرير في الدعوى يتضمن رصد الدعوى والإجابة والرأي والأسباب التي قام عليها ثم يحدد القاضي جلسة للمرافعة يسمع فيها الدعوى والإجابة، وقد تحجز الدعوى للدراسة أو إصدار الحكم دون إشغال جدول الجلسات بجلسة بعضها لا يحضر فيها أحد أطراف الدعوى أو يحضر ويطلب التأجيل، وبعد نظر الدعوى من قبل القاضي يصدر حكمه.

تشديد غير مبرر

النقطة الأهم تكمن في التوضيح الذي ذكرته الوزارة حول أعداد القضاة ومقارنتها بدول أخرى، وتلخص التوضيح في أن عدد القضاة في دول العالم يشمل جميع أعضاء الهيئات القضائية واللجان ذات الاختصاص القضائي بينما في المملكة لا يحسب إلا أعضاء الهيئة القضائية في وزارة العدل وديوان المظالم، ولو ضم إليهم جميع أعضاء الهيئة القضائية واللجان شبه القضائية لوجد أن العدد يتجاوز ما يذكر بكثير، وبهذا تختلف النسبة.

المحامي الدكتور عمر الخولي يقول إن النقص يعود إلى ما أسماه سوء إدارة مرفق القضاء في الفترة الماضية والتشدد غير المبرر في تعيين القضاة وانعكاس ذلك على عدد القضاة المعينين الذين يتولون الفصل بين الناس، مشيرا إلى أن النقص كان واضحا لكن في السابق لم يكن أحد يجرؤ في طرح المشكلة، الآن الناس أحست بالمعاناة التي يتضرر منها الجميع لا المحامون وحدهم.

المحامي الخولي لخص مشاركته بالقول «النقص يترتب عليه تراكم القضايا وتأخير النظر فيها بمواعيد قد تبلغ الستة أشهر أو ربما أكثر، علما بأن مثل التأخير يترتب عليه أحيانا تجميد ملايين الريالات كما في القضايا التجارية».

نشاطهم : تهريب الأسلحة والمخدرات وصناعة الخمور وسرقة المنازل

المتسللون الجدد..مسجلون خطر" يسعون في الأرض فسادا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130302/Con20130302577131.htm

عبدالله غرمان (عسير)

كانت أهداف المتسللين فيما مضى واضحة ومحددة، فالسواد الأعظم منهم كان يستهدف البحث عن عمل ولو بطريقة غير نظامية، فيما آخرون -رجال ونساء وأطفال- كانوا يمتهنون التسول من خلال استدرار عطف المواطن والتحايل عليه من خلال اصطناع الإعاقة والمرض، وتزوير صكوك الإعسار، وطلب الديات.

الدولة والمواطن كانا يتعاملان في حينه مع الظاهرة بآلية هادئة، تضمن في النهاية حق تطبيق الأنظمة والقوانين بما يحقق أمن الوطن والمواطن وحماية الحدود وتأمينها، وإعادة المتسلل من حيث أتى، وبآلية هادئة أيضا تتعامل مع كل حالة على حدة، تبعا لطبيعتها وأهدافها.

ولكن شهدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة تحولا كبيرا ونوعيا، في شخوصها وأهدافها وأدوات تنفيذها، حتى تجاوزت هذه الأيام كل حد وصولا إلى الخط الأحمر، حيث قرعت أجراس الإنذار، بعدما استشعر الجميع، مواطنين وأجهزة ومؤسسات، حجم الخطر القادم عبر الحدود، بما يمثله من تهديد واضح لأمن الوطن والمواطن.
ذلك أن المتسللين الجدد حسب الوقائع المعلنة، يحملون أجندة جديدة همها الرئيسي إن لم يكن الوحيد، تعكير صفو الأمن وممارسة مختلف أنواع الجرائم بدءا من تهريب الأسلحة والمخدرات، مرورا بحمل السلاح ومحاولات السطو والاعتداء على مواطنين أبرياء وتهديد سلامتهم و مكتسباتهم.
فماذا يحدث على الحدود الجنوبية، ومن هم المتسللون الجدد؟ من أين جاؤوا؟ وماذا يريدون؟ أسئلة تطرحها «عكاظ»، وتستقصي الإجابة عليها من ذوي الاختصاص، ومن خلال مسح ميداني، يرصد الوقائع، ويلاحق المتسللين حيثما كانوا، ويقف على أهدافهم، وطبيعة نشاطهم.
حيث انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تسلل عدد من مخالفي نظام الإقامة والعمل، وتركز تواجد هذه الفئة الخطيرة في جبال وسهول منطقة عسير عن طريق التهريب تارة وقطع المسافات الكبرى مشيا على الأقدام تارة أخرى، وتبدأ رحلتهم من أقصى جنوب المملكة عن طريق الدخول غير النظامي من إحدى الدول المجاورة.
ويكثر تواجد هذه الفئة غير النظامية في جبال منطقة عسير وكذلك في السهول التابعة لها، وعلى سبيل المثال لا الحصر اشتكى سكان قرى ريدة التابع لمركز السودة بعسير من كثرة السرقات التي تتعرض لها منازلهم من قبل فئة المتسللين خاصة حينما يكونون بعيدين عنها بسبب أعمالهم وجامعات ومدارس أبنائهم التي تتطلب تواجدهم بمدينة أبها

ثمن التهريب

عدسة «عكاظ» رصدت التواجد الكبير للمجهولين بجوار محمية ريدة التابعة لمركز السودة حيث أفاد أحدهم أنهم يأتون عن طريق التهريب إلى داخل المملكة من خلال دفع مبالغ طائلة، وتختلف وجهتهم من شخص إلى آخر فمنهم من يستهدف الوصول إلى محايل عسير ومنهم من ينوي التوجه لمناطق أخرى.

السفر مشيا على الأقدام

مجهول آخر وضح عليه الإعياء جراء المسافة الكبيرة التي يقطعها مشيا حيث أفاد بأن رفيقه قد توفي من التعب بعد دخولهم إلى المملكة بمسافة قصيرة وسيواصل هو سيره مشيا للحاق برفاقه في جبال النماص

السكن في قمم الجبال

يقول عبد الله الزيداني مواطن يسكن وادي ريدة بتهامة عسير قال: نحن نعاني الأمرين بسبب تواجد المتسللين غير النظاميين بين قرانا حيث يسكنون بين الجبال ويراقبوننا حتى نغادر قرانا ثمّ يقومون بسرقة منازلنا وقد قاموا بسرقة منزلي أكثر من مرة وقمت بإبلاغ الجهات الأمنية عن فقدان جهاز التلفاز الخاص بي وأغراض أخرى من خلال كسر إحدى النوافذ الخاصة بمنزلي والدخول إلى الداخل وسرقة بعض محتوياته مستغلين وعورة التضاريس في تنفيذ مخططاتهم إضافة إلى أنهم يعرفون أوقات تواجدنا أو مغادرتنا لمنازلنا من خلال مراقبتنا من على رؤوس الجبال

سرقة المنازل

فيما ذكر مروعي عسيري بأن المتسللين قد قاموا بكسر إحدى النوافذ الخاصة بدورات المياه والدخول منها وكانت المسروقات بسيطة جدا فلم أقم بالإبلاغ عنها ويتساءل العسيري مستغربا:
كيف استطاعوا الدخول من تلك النافذة الصغيرة التي لا يدخل معها إلا شخص نحيف جدا مبديا خشيته على أسرته وأطفاله في حال غيابه عن منزله من أولئك المستللين الذين قد يعتدون على من يجدونه أمامهم في سبيل الحصول على ما يريدون من المنزل الذي يسطون عليه !!

صناعة وترويج الخمور

وفي مركز بني عمرو شمال النماص لا يختلف الوضع كثيرا عن سابقه في تهامة عسير من حيث تواجد المجهولين وسكنهم في الجبال واتّخاذهم من تلك الجبال مصانع للخمور والمسكرات ومن ثم ترويجها على الشباب المراهق.
وأكد عبد الله معتوق من سكان بني عمرو بأن عدم وجود مركز للجوازات ببني عمرو ساهم وبشكل كبير في كثرة تواجد المجهولين والمتسللين في جبال بني عمرو.
وأضاف معتوق بأن مركز شرطة بني عمرو يقوم بين فترة وأخرى بحملات مطاردة للمجهولين في الجبال، مناشدا الجهات المختصة بإنشاء مركز للجوازات ببني عمرو للحد من تسلل هؤلاء الذي وصفهم بالمجرمين.

دور المواطن

محمد مرعي من أهالي بني عمرو أفاد بأن ما يقوم به شباب المركز من مطاردة المتسللين في الجبال وتسليم عدد منهم إلى مركز الشرطة، عمل محفوف بالمخاطر، وليس من اختصاص المواطن الذي قد يعرض نفسه للخطر، فرجال الأمن

في بلادنا قادرون بعون الله على الاضطلاع بمهمتهم على الوجه الأكمل، ومهمة المواطن الرئيسية تتركز في عدم إيواء هؤلاء أو تشغيلهم أو التستر عليهم، وحسبه هذا الدور فيما لو قام به على الوجه الأكمل.

التستر على المجهولين

أوضح مصدر في مركز السودة بعسير الذي يعد أحد أكثر المراكز التي تعاني من تواجد المجهولين بأن المتسللين خطر على الوطن والمواطن ولكن الملامة تقع على عاتق بعض المواطنين الذين وفروا لهم المسكن والمأوى رغم علمهم بعدم نظاميتهم والأدهى من ذلك أن بعض المواطنين يقومون بتشغيل أولئك المخالفين في مهن كثيرة منها البناء والرعي والزراعة وغيرها.

مضيفا بأن الدوريات الأمنية ودوريات الجوازات تقوم بواجبها المناط بها على الوجه الأكمل وأرجع المصدر كثرة تواجد المجهولين إلى صعوبة تضاريس جبال عسير مما يساعد المتسللين على سرعة التواري عن أعين الدوريات والجهات الأمنية حيث يهربون للاختباء بين الجبال حال مشاهدتهم للدوريات الأمنية.

100 مصنع للخمور

أكدت الإحصائيات والمعلومات التي حصلت عليها «عكاظ» من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام الماضي مدى خطورة التجاوزات والجرائم التي تقوم بها فئة المتسللين، وأكدت مصادر مطلعة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير بأن أودية (محمية ريدة) الواقعة غرب مدينة أبها تعتبر من المناطق التي تكتظ بكثرة المتسللين الذين أتوا عن طريق التهريب والتسلل وهم بلا شك يثيرون القلق بين أوساط المجتمع.

وأضافت المصادر بأنها قد صدرت توجيهات أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد المبنية على تنفيذ الهيئة عددا من الخطط الميدانية لملاحقة هذه الفئة التي ألحقت بالمجتمع أضرارا أمنية وصحية وأخلاقية وفكرية وخلفت وراءها العديد من الجرائم وفي مقدمة تلك الجرائم صناعة وترويج الخمور والمسكرات حيث تتواجد هذه الفئة في البيوت المهجورة والمزارع والآبار القديمة وفي بطون الأودية وكذلك في رؤوس الجبال

وأضافت المصادر بأن الهيئة قامت بمسح جميع المواقع المستهدفة في منطقة عسير وقبضت على العديد من هذه الفئة ودمرت ما يقارب 107 مصانع للخمور تحتوي على أكثر من ثلاثة ملايين لتر من الخمور والمسكر الخارجي الصنع وتمت إحالة تلك الفئة إلى الجهات المسؤولة مؤكّدة بأنّ المتسللين سرعان ما يعودون لممارسة أنشطتهم المحظورة في زمن قياسي ولكنّ الهيئة لهم بالمرصاد

دوريات دائمة وترحيل مستمر

مصدر في جوازات منطقة عسير أفاد بأن جوازات المنطقة ترحّل سنويا ما يزيد على الستين ألفا من المتسلّلين والمخالفين مضيفا إلى أنّ الجوازات والشرطة والمجاهدين وقوات الطوارئ تتكاتف جميعا للقضاء على تواجد المتسلّلين داخل منطقة عسير

وأضاف المصدر بأنّ دوريات جوازات عسير تقوم يوميا بدوريات أمنية للقبض على تلك الفئة المخالفة في أبها وخميس مشيط ورجال ألمع ومحايل عسير بالتعاون مع جهات أمنية أخرى

أمّا بخصوص مرمى النفايات الذي يفد إليه المتسلّلون فجوازات منطقة عسير تقوم بدوريات أمنية إلى المرمى والقبض هناك على كل متسلل أو مخالف مبينا إلى أنّ التضاريس الصعبة التي تشتمل عليها منطقة عسير تصعب من مهمات الدوريات للقضاء على المتسلّلين كونهم يقومون بالاختباء بين الجبال الشاهقة كلّما شاهدوا دوريات الجوازات والأمن تقترب من موقع تجّمعاتهم.

خطة لاحتواء الخطر

محافظ النماص محمد بن حمود النايف علق على الموضوع بقوله بأنّه اجتمع مع القيادات الأمنية مؤخرا لبحث أسرع الطرق للقضاء على العمالة السائبة والمجهولة من خلال الحملات الأمنية والنقاط الأمنية وتمشيط الجبال والأودية ما تخلفه العمالة من أضرار أمنية واجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للقضاء الأسباب الرئيسية في تزايد العمالة بطرق غير شرعية وكذلك تعاون المواطن في الإبلاغ وعدم إيواء تلك الفئات وتطبيق الأنظمة والعقوبات بحق من يخالف في إيوائهم أو تشغيلهم أو نقلهم وفي نهاية الاجتماع خرج المجتمعون بعدة توصيات وتطبيقها وفق الأنظمة والتعليمات على أرض الواقع.

استراتيجية للشباب تعالج البطالة وجودة التعليم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130302/Con20130302577113.htm

محمد الغامدي (الرياض)
الاستراتيجية الوطنية للشباب للجهات العليا، بعد أن تلقى تأييد لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس على مشروع الاستراتيجية والموافقة عليها وتوصيته بتحديد جهه مركزية تُكلف بالإشراف على تنفيذها وخططها، مع المتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين مختلف القطاعات والتزام الجهات المعنية وذات العلاقة بالاستراتيجية الالتزام بماورد فيها وتوفير كافة متطلباتها المالية والبشرية، وينتظر إدراجها خلال الأيام المقبلة ضمن جدول أعمال المجلس تمهيداً للتصويت عليها.
وتتضمن وثيقة الاستراتيجية عدداً من المحاور الرئيسة وتشتمل على مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالشباب في المملكة وهي:
ـ محور التعليم والتدريب: يتضمن قضايا العلاقة بين المؤسسة التعليمية والطلاب، التركيز على جودة التعليم وتطوير نوعيته، مواءمة مخرجات التعليم والتدريب الفعلي لواقع سوق العمل.
ـ محور العمل: يتضمن قضايا البطالة، الثقافة المجتمعية السائدة وأخلاقيات العمل، تأهيل الشاب وتدريبهم، العمل الحر والمشاريع الصغيرة.
ـ محور الصحة: يتضمن قضايا التغذية ونمط الحياة، الصحة النفسية، حوادث المرور، الصحة الإنجابية، مشكلة تعاطي المخدرات والتدخين والسلوكيات البيئية.
ـ محور الثقافه والإعلام: يتضمن الانفتاح العالمي وتحديات العولمة، الإعلام الجديد والفنون.
ـ محور الاتصالات وتقنية المعلومات: يتضمن العولمة والتأثير على الهوية الإسلامية والوطنية، تجسير الفجوة الرقمية والتطوير والانتشار الجغرافي المتوازن لخدمات الانترنت، إعداد تأهيل الكوادر المتخصصة، تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات.
ـ محور الترويح واستثمار وقت الفراغ: يتضمن قضايا كفاية الأنشطة والمرافق الترويحية والرياضية، استثمار وقت الفراغ، الشباب والسياحة، الشباب والرياضة التنافسية.
ـ محور المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية: يتضمن الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها، المشاركة المجتمعية، الأمن الفكري للشباب والتطوع.
ـ محور الأسرة: يتضمن الزواج وتكوين الأسرة، الطلاق، العنف الأسري والاحتياجات الخاصة.
وقدم فريق إعداد الاستراتيجية عدة توصيات للمساعدة في إنجاح تنفيذها منها:
ـ التأكيد على تبني الاستراتيجية على أعلى المستويات السياسية وإطلاقها في محفل رسمي برعاية خادم الحرمين الشريفين أو سمو ولي عهده.
ـ التأكيد على أهمية إشراك الشباب بوصفهم المستهدفين الرئيسين في هذه الاستراتيجية.
ـ التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقه بمحاور الاستراتيجية وقضاياها.
ـ تخصيص الميزانيات المالية الكافية سواء للجهة المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية أو الجهات المتنوعة على تنفيذ برامج الاستراتيجية وأنشطتها مع ضمان استدامة الدعم المالي على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
ـ الاستفاده المثلى للموارد المتاحة والبنى التحتية من منشآت شبابية ورياضية وتوجهيها لخدمة أهداف الاستراتيجية.
ـ أن تغطي أنشطة الاستراتيجية فتره لاتقل عن خمس سنوات يتم بعدها تقويم الاستراتيجية وتطويرها وفقا للمستجدات والمتغيرات.
ـ إنشاء إدارة للاستراتيجية مقرها وزارة الاقتصاد والتخطيط ويتم تزويدها بالموارد الضرورية لتمكينها من أداء دور المنسق.

ـــ تشكيل فريق وطني أو لجنة استشارية لتنفيذ الاستراتيجية يضم ممثلين لكل جهه حكومية أو مؤسسة أو قطاع خاص له علاقه بمحاور الاستراتيجية.
ـــ إطلاق منتدى وطني للشباب.
ـ إنشاء مجالس محلية شبابية على غرار المجالس القائمة أو تمكين الشباب من تمثيلهم في جميع المجالس المحلية.
ـــ إجراء مسوحات وطنية دورية للشباب بالتعاون مع مصلحة الإحصاءات العامة تقيس معدلات الاشتغال المهني ومعدل انتشار السلوكيات الخطرة.

ارتفاع المتورطين في "فساد تعليم حائل" لـ34 سعوديا ومقيما

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ- 1 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135439&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
ارتفع عدد المتورطين بقضية التجاوزات المالية والإدارية بتعليم حائل إلى 34 ما بين سعودي وأجنبي. وقال مصدر مطلع أن 11 من إجمالي المتهمين هم من التنفيذين والعاملين بإدارة التربية والتعليم بحائل والمحالين إلى المحكمة الإدارية، وباقي المتهمين الـ23 هم مقاولون ومهندسون يتبعون شركات ومؤسسات مرتبطة بمشروعات مع تعليم حائل، ومن أبرز التهم الموجهة للمتهمين في قضية التجاوزات الإدارية والمالية هي استغلال النفوذ الوظيفي وتبذير وهدر المال العام ومخالفة نظام المشتريات والمناقصات الحكومي.
وجاء تحويل المتورطين بعد تحقيقات استمرت زهاء السنتين استدعي لها 59 من العاملين بإدارة التربية والتعليم ومقاولين ومهندسين.
إلى ذلك، أكد ناصر عبدالعزيز الرابح أحد المتابعين للقضية ومدير مدرسة سابق أن هيئة الرقابة والتحقيق أحالت القضية للمحكمة الإدارية في 15 ربيع الأول الماضي، مستغربا تبرير مدير التعليم السابق حمد العمران بأن ما قام به يعد اجتهاد لمصلحة العمل، مشددا على أنه لا اجتهاد في الأنظمة والقوانين، وبين الرابح أن قرار كف يد مدير التعليم الذي شمل أيضاً ثمانية تنفيذيين بالإدارة صدر في تاريخ 12 من شهر ذي الحجة الماضي بعد مخاطبة هيئة الرقابة والتحقيق لوزارة التربية.
وأضاف أن وزارة التربية ردت بخطاب بتاريخ 11 من شهر محرم الماضي، تطلب فيه التريث في كف اليد لتزامن صدوره مع منتصف الفصل الدراسي الأول.
وذكر الرابح أنه أشعر مسؤولي وزارة التربية بالتجاوزات مرتين الأولى في برقية والثانية بعد مقابلة وكيل وزارة التربية وتزويده بما يكشف تجاوزات مدير التعليم وأركان إدارته.

كن متوازناً في الإجابة على سؤال: بابا أبي فلوس"

لا تبالغ في مصروف ابنك.. حاسبه على التفاصيل"!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثاني 1434 هـ- 28 فبراير 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/02/28/article813732.html

إعداد- سحر الشريدي

يعتبر مصروف الأبناء من بين الموضوعات الأكثر أهمية والأعلى حساسية في الأسر؛ لأنّه يحتاج إلى طرق اجتماعية ونفسية مقرونة بالحكمة والنظرة البعيدة في التعامل مع الأبناء عند منحهم مصروفهم، وتزداد حساسية الموضوع عندما يرى الأب أنّ منح الأبناء مصروفاً كبيراً، يحفزهم على المذاكرة والاجتهاد في مدارسهم، ويمنعهم ذلك من التعرض لمواقف محرجة أمام زملائهم، على الرغم من أنّهم يوقنون أنّ المصروف الزائد عن احتياجات الابن قد يكون عامل إفساد يدفع الابن لاتباع وارتكاب سلوكيات مشينة، وفي المقابل يعتقد بعض الآباء أنّ منح الأبناء مصروفاً محدوداً قد يحميهم من الأخطار المحدقة بهم، ولكنهم في الوقت نفسه يخشون أن يشعر الصغار بنوع من الحرمان؛ لقلة المصروف مقارنة بغيرهم من الطلاب.

ويعتبر المصروف في أيدي الأبناء نعمة ونقمة في آن واحد!؛ فبعضهم يدخره وربما يستثمره بطريقة تجعله يشعر بلذة هذا المال الذي بيده، خلافاً عن غيره الذي يصرف كل ما لديه ولا يبالي، فيما هناك من يحرص على أن يصرف منه بحذر، كما يؤثر مصروف الأبناء سلباً وإيجاباً على الطفل؛ مما قد يجعله شخصية مترفة، مبذرة، غير مبالية بما تملك، وغير محببة ممن حوله؛ بسبب تصرفات تظهر في شخصيته، أو أن تتكون في شخصيته الحكمة، والقدرة على تدبير الأمور، والتصرف بحنكة وتروٍّ؛ مما ينعكس على مستقبل الابن.

تأثير إيجابي

وأوضحت "د.ألفت شوقي" -أستاذة بكلية التربية والعلوم بجامعة الطائف- أنّ للمصروفات تأثيرا على الأبناء سلباً وإيجاباً؛ فمن إيجابيات إعطاء المصروف للطفل أنّه يسمح له بأن يتعامل مع أشخاص خارج الأسرة، معتبرةً ذلك خطوة هامة في النمو النفسي والاجتماعي يجب تشجيعها، إلى جانب تعويد الطفل من خلال التصرف بمصروفه على مفهوم الأخذ والعطاء، والحقوق والواجبات، والملكية الخاصة، مشيرةً الى أنّ الطفل الذي يذهب إلى المحل ليشتري من مصروفه الخاص قطعة حلوى أو لعبة، يدخل في علاقة اجتماعية هامة؛ إذ عليه أن يبتاع من المحل ويدفع ثمن ما اشتراه، ويجري عملية حسابية هي الأولى من نوعها في حياته، حيث يقارن ثمن السلعة التي يريد شراءها بالمبلغ الذي لديه، ويصل إلى اتخاذ قرار بشراء السلعة أو عدم شرائها، ويحسب المبلغ الذي سيبقى له إذا ما اشترى السلعة أو المبلغ الذي يحتاجه زيادة على مصروفه لشرائها، إلى غير ذلك من العمليات الحسابية التي ما كان له أن يدركها لولا ممارسته الواقعية لهذا الموقف.

شعور بالنقص

وقالت إنّ المصروف يتيح له أن تكون له أشياؤه الخاصة به، وعليه صيانتها، وبذلك يميز بين ما له وما للآخرين، مؤكّدةً على أنّ الوالدين ملزمان بعدم المبالغة في إعطاء الطفل للمصروف إلى درجة تدفعه للأنانية وجشع التملك، معتبرةً أنّ توفير حاجات الطفل، وتلبية طلباته المعقولة، والتي من ضمنها منحه مصروفاً خاصاً به، له حرية التصرف في إنفاقه؛ يساعد الوالدين في تنشئته على عزة النفس، وهذا الخلق لا يمكن أن يترسخ في نفس الطفل وهو يعاني الحرمان ويشعر بالنقص تجاه الآخرين، منوّهةً أنّ هناك عددا من السلبيات في إعطاء الطفل مصروفاً غير مناسب منها؛ أنّ الطفل الذي يأخذ مصروفاً أقل بكثير من متطلباته -خاصة إذا كان وسط مجموعة من أقرانه يختلفون عنه في الوسط الاجتماعي والاقتصادي- قد يلجأ إلى أساليب غير مشروعة لتلبية رغباته، أو للظهور أمام أقرانه بالمظهر اللائق، مشيرةً إلى أنّ شعور الحرمان الذي يشعر به الطفل، شعور قاس، يحاول جاهداً أن يدفعه عن نفسه، فقد يلجأ مثلاً إلى الكذب على

زملائه؛ بغرض أن ينفي عن نفسه ما يشعر به من عوز وحاجة كما قد يلجأ إلى السرقة لامتلاك أشياء ضرورية بالنسبة له، وقد يلجأ إلى الاستيلاء على حاجة الآخرين، إن كان له القدرة على ذلك.

المجتمع المحيط

وأضافت أنّه من الضروري حرص الوالدين على وجود طفلهم في محيط طلابي قريب من مستواه، فإن ذلك يساعد على نشأته نشأة صحية سليمة، بعيداً عن المشاعر السلبية التي تؤثر على نفسيته بالسلب، وتصيبه ببعض المشكلات النفسية، والتي قد لا يدركها الوالدان، وقد يكون سببها الوالدان؛ لأنّهما دفعا طفلهما للعيش في محيط مرتفع كثيراً من الناحية المادية عن محيط ومستوى طفله، فالتقارب في المستوى المادي بين الزملاء مطلوب خصوصاً في المراحل الأولى للطفل، والتي لا يدرك فيها الطفل تلك الفروق الاجتماعية، مبيّنةً أنّ المصروف القليل الذي لا يكاد يفي بحاجات الطفل، يعد دافعاً له نحو السلوك المنحرف، فإنه وبالدرجة نفسها يمثل إعطاء الطفل مصروفاً زائداً عن الحد أحد أهم عوامل الانحراف السلوكي للطفل، حيث يعوده على الإسراف، واللامبالاة، وعدم تقدير أهمية المال، أو تقدير قيمته، كما يشعره بالتميز الكبير عن زملائه، ويولد لديه إحساساً بالتباين والفرق الواضح؛ مما يدفعه لسلوكيات سلبية، تجعله يشعر بالزهو والافتخار، وكل هذه الأمور ليست في مصلحته، وإن كبرت معه، فسوف نجد شخصيته غير سوية، وغير محبوبة من المحيطين.

حرمان من المصروف

وأشارت إلى ضرورة متابعة الوالدين لأبنائهما في كيفية تصرفهم في مصروفهم ولكن بطريقة غير مباشرة، وهي عن طريق التوجيه غير المباشر بإرشادهم في تدبير شؤونهم المادية، حتى لا ينحرفوا عن المسار الصحيح في الإنفاق، ويتم ذلك بالتفاهم معهم كل حسب المرحلة السنية التي يمر بها فيوجه الأطفال إلى الإنفاق فيما يفيدهم كشراء الأغذية المغلفة من مقصف المدرسة، أو الادخار لشراء لعبة يرغبون في اقتنائها، كذلك يوجه الأبناء في مرحلة المراهقة إلى ضرورة وضع خطط طويلة الأمد ووضع أولويات للصرف حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، منوهةً بأهمية حثهم على تخصيص جزء ولو كان يسيراً من المصروف لأعمال الخير؛ ليدرك الطفل منذ الصغر معنى البذل، والعطاء، والتكافل الاجتماعي، موضحةً أنّ هناك من الآباء من يلجأ إلى حرمان الطفل من المصروف كوسيلة للتقليل من التبذير، معتبرةً أنّها وسيلة غير مجدية، مؤكّدةً على إعطاء الطفل المصروف المناسب للمرحلة العمرية التي يمر بها، ويكون مناسباً للمستوى الاجتماعي والاقتصادي لمجموعة أصدقائه في المدرسة، وتعويده على عدم التبذير، كما أنّ حرمان الطفل من المصروف كعقاب للتبذير ممكن أن يؤدي به إلى أفعال غير مقبولة؛ كأن يأخذ من أصدقائه إما بطلب ذلك ودياً أو عن طريق القوة، أو يؤدي به إلى السرقة من أصدقائه، أو الوالدين، أو الأشقاء، وسيختلف رد فعل كل طفل حسب سلوكه.

خطوة بإتجاه تحمل المسؤولية و إستقلالية الشخصية والقرار

بيّن "د.محمد بن عبدالعزيز العقيل" - مستشار أسري ورئيس قسم الأنظمة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الأحساء - أنّ المصروف له دوره في التنشئة الاجتماعية للطفل؛ كتنمية شخصية الطفل من حيث استقلال شخصيته عن الآخرين، وتقديره لاحتياجاته الفعلية دون النظر للآخرين، وتنشئته على إدارة ذاته من حيث إدارة احتياجاته المادية الفعلية مستقلاً عن الآخرين وعن نظرتهم واعتباراتهم المختلفة عن اعتباراته الشخصية، إلى جانب تحمل المسؤولية؛ وذلك باستلامه المصروف اليومي، أو الأسبوعي، أو الشهري، وتحمل صرفه حسب احتياجاته ورغباته المتاحة المباحة، إضافةً إلى ترغيب الأبناء على فكرة الادخار لتوفير مبلغ ليقتني به حاجاته الثانوية، خاصةً في حال زيادة المصروف عن الاحتياجات الفعلية له في يومه.

المراحل العمرية

وقال: إنّ مراعاة المراحل العمرية المختلفة للولد من حيث تصرفه بالمصروف، فأول مرحلة دخوله المدرسة (6 سنوات) يكون قادراً على التصرف في المصروف، ويكون الدور هنا إرشادي إشرافي فقط، وفي مرحلة (7-8 سنوات) مرحلة الإقدام وحب المغامرة والاستثمار، ومرحلة (9-12سنة) مرحلة امتلاك الخبرة والموازنة بين الاحتياجات والرغبات، وهي مرحلة تربوية مهمة لتعويد الطفل على إدارة مصروفه إدارة جيدة لا إسراف ولا إجحاف، لا تبذير ولا تقتير، إنما توسطٌ وتدبير، ويكون في هذه المرحلة قادراً على وضع ميزانية لمصروفه بشكل جيد.

وأضاف أنّه من الضروري تشجيع الطفل على ذلك ومساعدته لكي ينشأ قادراً على إدارة أمواله في المستقبل، وتنشئة على التكافل الاجتماعي ومساعدة الآخرين، كأنْ يخصص جزءاً من مصروفه لإهدائه لزملائه أو جيرانه الذين ينقص مصروفهم عن احتياجاتهم الفعليَّة بسبب قلة ذات اليد، أو فقدهم للأب، أو التصدق بجزءٍ من مصروفه في مشروعات الخير الموثوقة، لافتاً إلى أنّ المصروفات الزائدة عن الحاجة - لا سيما إذا افتقدت الإشراف والتوجيه - تؤدي إلى إيجاد جيل غير مبالٍ، ومسرف في نفقاته، ولا يحسن تدبير أمواله، ويعيش في عبثٍ مادي يزعجه طوال حياته، ويؤدي به إلى

مشاكل شخصية وأسرية ومجتمعية في المستقبل إن لم يتلاف هذا العبث بترتيب إنفاقه من جديد، مؤكّداً على ضرورة مراعاة المراحل العمرية، والبداية الصحيحة مع أول مرحله يعطى فيه الطفل المصروف اليومي، والإشراف القريب منه، والتوجيه الحسن، وتعزيز التصرفات الإيجابية لديه، ومعالجة الأخطاء الأولية في تصرفاته المالية ومساعدته على تصحيحها، وكل ذلك من شأنه أنْ يجعل الولد في اتزانٍ جيِّد في التعامل مع المصروف، إلى جانب التأكيد على أهمية المال.

كفاية الإنفاق

وأشار إلى عدد من الأمور التي لابد للوالدين الاخذ بها عند تحديد مصروف الأولاد في الصغر؛ منها احتساب الأجر عندالله تعالى بالنفقة على الأولاد، حيث أنَّها من أعظم أوجه القربات عند الله تعالى، كما أنَّ نفقة الأولاد واجبة على الأب، وأنه يختص بها، لا تشاركه الأم فيها ولا غيرها، والنفقة على الأولاد بقدر الوسع والطاقة، مبيّناً أنّ هناك بعض الأساسيات التي لابد أن تراعي في مصروف الأولاد، فمن الواجب على الأب أن ينفق عليهم بقدر كفايتهم - أي يعطيهم ما يكفيهم -، وأن يكون الإنفاق بقدر الحاجة وهنا يفرق بين الإنفاق على الطفل في مراحل الدراسة الدنيا وبين الولد ابناً كان أو بنتاً في مراحل الدراسة العليا؛ من حيث الاحتياجات المختلفة، ويفرق في الإنفاق على الطفل ذي الاحتياجات الخاصة والطفل السوي.

وقال: إنّ من أهم ما ينبغي مراعاته أن يكون المصروف للطفل مقنناً حسب احتياجاته لا حسب رغباته غير الموزونة؛ كالتقليد لزملائه الآخرين الذين لم يزن آباؤهم النفقة بميزانٍ صحيح، وأن لا تكون النفقة تعوَّد الطفل على الإسراف والبذخ، وكما ينبغي ألا يكون فيه إجحاف بحاجته الكافية، بمعنى ألا تقتصر النفقة عليه عن احتياجاته الفعلية من حيث التغذية في المدرسة أو توفير المتطلبات الدراسية بما يتناسب مع قدرة الأب المالية، مشيراً إلى أنّ لكل أسرة ظروفها ووضعها وأسسها في إدارتها المالية، وتعزيز قيمة الاستقلالية، كما أنَّه من الممكن استخدام الحرمان الجزئي لا الكلي من المصروف في حال عدم إحسانه التصرف؛ لأنّ الحرمان الكلي يؤدي إلى سلوكيات خاطئة يجب وقاية الطفل منها، وينبغي استخدام هذا الأسلوب من الحرمان بعد التنبيه والإرشاد والتدرج في التعليم ويسبقه اتفاقٌ مسبق، لكي يكون الولد على علمٍ به ولا يتفاجأ باتخاذه تجاه مصروفه، وليكن الهدف منه معلوماً وهو تقويم عملية الصرف لديه.

مشكلة التفاوت في المصروف بين الأبناء وأصدقائهم..!

اعتبر "د.بندر عبدالله الشريف" -أستاذ مشارك في علم النفس التربوي- أنّ المصروف يلبي الاحتياجات والرغبات الخاصة بالأبناء، مشيراً إلى أنّه مصدر دخل خاص وحق لهم، ويتعلمون منه طرق تصريف الأموال وضبطها، حيث يجنون منها ثمرةً في المستقبل؛ كأن يدين ويستدين من زملائه، ويتعلم الموازنة فيها.

وقال إنّ مقارنة الابن نفسه مع زملائه في المصروف والتفاوت فيما بينهم؛ يختلف بحسب تربية الأسرة لابنها في تأييده على هذا الأمر أو اقناعه بأن لا يشعر أنّه أقل من غيره، ولا يشعر أنّه أعلى، فمبدأ التربية من أهم الأمور التي لابد للوالدين الأخذ بها في هذه الأمر، مؤكّداً على أنّ الصغار لا يدركون فروق الدخل بين الأسر، حيث يستخدمونها كوسيلة ضغط على آبائهم، كما أنّ هناك اختلافا في عدم توافق الأصدقاء فيما بين الأبناء في نوع وعدد المشتريات، وينتج عنه نفورهم وكرههم لبعض؛ مما سيفقد هذا التصرف عددا من الأصدقاء المخلصين غير النفعيين.

وأضاف:يجب على الوالدين مراعاة الفروقات بين أبنائها وزملائهم وعدم إعطائهم أكثر مما يحتاجون، وبالذات في هذه البيئات المتفاوتة، وتربيتهم تربية خلقية صالحة مبدؤها الثقة في النفس، والصرف الزائد لا علاقة له بشخصية الإنسان وعدم انتقاص واحتقار الآخرين، وتبرز أهمية القدوة في حياة الأجيال وربطهم بالشخصيات الغنية المتفقة والمقدرة لأصحاب الدخل الأقل، وذلك عن طريق فتح باب الحوار معهم، وتربيتهم تربية عملية ومساعدة الفقراء، وتعويدهم على الأعمال التطوعية، إلى جانب اشعارهم بأهمية الجسد الواحد وتنمية القيم الإسلامية، وغرس قيمة الاكتفاء بما لديهم والنظر إلى من هو دونهم.

نورة" أرملة أربعينية كفيفة تعيش وحيدة في شقة..»

«والمالك يهددها بـ الطرد

المصدر: جريدة الشرق السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ- 2 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/02/746416

الدمام – سحر أبوشاهين

دفعها خوفها من العنوسة للزواج من رجل في مقتبل الستين، كان قد تزوج بثلاث نساء قبلها وانفصل عنهن، وهي التي لم تتجاوز الـ25 عاماً، نورة التي (تحتفظ «الشرق» باسمها كاملاً) تبلغ من العمر حالياً (أربعين عاماً) وتعيش في شقة مستأجرة في الجبيل، وقد فقدت بصرها، وحُرمت من أبسط حقوقها بأن تكون أماً ترى أبناءها يكبرون أمام عينيها ويعينونها في الكبر.

شبح العنوسة

تقول نورة بعد تنهيدة «خيم شبح العنوسة على أخواتي، وخفت أن أصبح مثلهن، فما إن تقدم لي هذا الرجل، حتى وافقت، رغم أنه يكبرني بثلاثين عاماً، ويعاني من أمراض مزمنة، كالسكري والضغط والقلب، وبعد مرور بضع سنوات دون إنجابي الأطفال، ذهبت للطبيب وأجريت الفحوصات اللازمة، فكانت النتائج طيبة، فطلبت من زوجي مرافقتي ليخضع للفحوص الطبية، فاكتشفت أنه يعاني من العقم، وكانت صدمتي كبيرة، حيث أخبرني سابقاً أنه سليم وقد خضع للعلاج في دول عديدة، منها سوريا وبريطانيا».

حلم الأمومة

وأضافت نورة «لطالما حلمت بأن أكون أماً، وطلبت من زوجي تطليقي، علّي أحظى بفرصة أخرى تخولني إنجاب طفل يسندني في كبري، خاصة وأن زوجي مسنّ، ولا أحد لي في هذه الدنيا، ولكن محاولاتي باءت بالفشل، ورفض تطليقي، مبرراً بأنه وحيد، وليس لديه من يعتني به كونه شيخاً كبيراً، فأشفقت عليه وبقيت إلى جواره، حتى وافته المنية قبل ثلاثة أعوام، وقد أمضيت معه 12 عاماً».

ماء أزرق في عيني

وبينت نورة أنها تقيم حالياً وحيدة في شقة مستأجرة في مدينة الجبيل، وتدفع إيجاراً سنوياً يبلغ 15000 ريال، ولم يترك لها زوجها غير راتبه التقاعدي البالغ 2300 ريال، حيث لا يبقى لها من الراتب غير ألف ريال تعيش من خلالها، وتقول «أصبت بماء أزرق في عيني، وأصبحت وحيدة بلا معيل، وتعلمت تدبّر أموري بنفسي، والحمد لله على كل حال، فأستطيع إيقاف التاكسي لزيارة الطبيب في مستشفى الجبيل العام لعلّي أستعيد شيئاً من بصري، حيث إني أراجع فيه بشكل دوري، كما أني أقوم بمهام المنزل بنفسي من طبخ وتنظيف».

أهلي فقراء

وذكرت نورة أن لها أهلاً في مدينة الدمام يزورونها من وقت لآخر، ولكنها لم تفكر في العيش معهم، فهم فقراء ويقيمون في شقة مستأجرة، مكونة من غرفتين، حيث تعيش أمها وأخواتها في غرفة، فيما خصصت الأخرى لأخيها، وأضافت «لا يتسع المكان لعيشي معهم، فيكفيهم همومهم، ومسؤولية أخواتي الكبيرات، وجُل ما يؤرقني حالياً أن المالك يطالبني بإخلاء الشقة، إلا أني لم أجد سكناً بديلاً، خاصة وأني أبحث عن شقة صغيرة في دور أرضي، بإيجار متناسب مع حالتي المادية، إضافة إلى أن حالتي الصحية لا تسمح بأن أصعد السلالم، وأنا على يقين بأن الله سيبعث لي بفرج قريب».

ناصر يعيش في كوخ خشبي.. ويفتّش صناديق النفايات

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/488237

جدة - عبد الرحمن باوزير

من قطعة سجاد غير صالحة للاستخدام لا يتجاوز طوله المترين ونصف المتر يكسو المواطن ناصر حمود كوخه الخشبي، الذي بناه من أكوام القمامة وبقية مواد البناء المستغنى عنها، والمدعم بعدد يسير من الطوب الأسمنتي المتهالك، ولوحين خشبيين يستخدمهما كعازل بدائي من أشعة الشمس، وفي مكان لا يوجد فيه أدنى المتطلبات المعيشية كالكهرباء أو الماء، معتمداً على حاوية النفايات للحصول على قوت يومه من الطعام. يعيش ناصر محمد (37 عاماً) الذي يصر على وصف أعوام عمره بالخريف المتساقط، في حي الزهراء أحد أرقى أحياء جدة، الذي يلاحظ بذخ وثراء سكانه في شوارعه وقصوره المشيدة وسياراته الفارهة، بيد أن ناصر يملأ حيزاً من فراغ أحد الأراضي البيضاء الموجودة في ذلك الحي.

يروي ناصر الذي لا يملك سوى شهادته المتوسطة ورخصة قيادة لـ«الحياة» قصته مع الكوخ المتنقل التي بدأت منذ أربعة أشهر، التي بدأت حين طرد من عمله ولم يتمكن من توفير قيمة استئجار غرفة في أحد المباني السكنية في شمال جدة، التي تبلغ الـ 500 ريال شهرياً، مضيفاً: «كنت أعمل سائقاً في إحدى الشركات، إلا أن القدر ساقني إلى التعرض لحادثة غير مقصودة، أحدثت ضرراً بالمركبة، وعلى إثره تم طردي لأجد نفسي في الخلاء بلا مأوى».

وبين أنه كان يحصل على راتب شهري قدره ثلاثة آلاف ريال، إذ كان يعول أسرته المكونة من والدته المسنة وأربع أخوات في إحدى قرى منطقة جازان، وتكفيه مصاريف الإيجار والمستلزمات الغذائية لهم، مشيراً إلى أن ظروفه المادية المتردية حالت بينه وبين الزواج.

وبلغة حانقة وعبرات متحسرة يؤكد ناصر أن جيرانه الأثرياء لم يقدموا له أدنى مساعدة غذائية أو حتى سؤالاً يسليه عن حاله الصعب، على رغم سكنه بالقرب من جمعية البر الخيرية، إذ يأتي كثير من المحسنين والمتبرعين للجمعية ولا ينظر أحد له، مشيراً إلى أنه بحث لدى الجمعية عن وظيفة، إلا أنهم رفضوا توظيفه بحجة أن لديهم سائقاً واكتفاءً في الموظفين. وقال إنه لا يمد يديه لمساعدات مالية، بل يريد من يقرضه مالاً ليشتري سيارة أجرة ويعمل بها، أو أن يتم توظيفه ليستر نفسه وأسرته من شر السؤال. ويبدأ المواطن العاطل عن العمل يومه بعد ساعات الفجر الأولى، حيث تبدأ رحلة البحث عن العمل التي تكرر بشكل يومي، مشياً على الأقدام تستمر عادة ثماني ساعات، ويرجع إلى مقر سكنه عند الثالثة مساء، ليستريح حتى غروب الشمس وتبدأ رحلة البحث عن الطعام إذا أظلمت السماء، من صناديق النفايات الخلفية لمطبخ أحد مستشفيات جدة الكبيرة.

ويستعين ناصر بدورات مياه جامع كبير مجاور له، إلا أنه يضطر أحياناً إلى قطع مسافة طويلة إذا احتاج إلى دورات المياه ليلاً، إذ إن المسجد يغلق أبوابه بعد صلاة العشاء بدقائق، منوهاً بأنه عادة يدهمه النوم في وقت باكر أي بعد صلاة العشاء من جراء الجهد اليومي الكبير الذي يبذله بحثاً عن العمل. وابتكر ناصر طريقة جديدة في التعبير عن رغبته في العمل ولإخراج الكبت الذي نتج من الحاجة والبطالة، إذ يمتهن الكتابة على الجدران ليحكي معاناته بعبارة واحدة باتت توقيعاً ثابتاً له «سواق سعودي محتاج إلى عمل» ويتذيل هذه الجملة رقم هاتفه، ولم يكتشف سكان حي الزهراء أن وراء تلك الكتابات هو من يسكن بينهم صاحب الكوخ الخشبي.

وأضاف: «الكتابة على الجدران هي الوسيلة المتاحة لدي في الوقت الراهن مع زياراتي اليومية للشركات والمؤسسات للبحث عن عمل، حاملاً معي الملف الأخضر والبخاخ الأسود، وفي حين تم رفضي من الشركة أعمد إلى الكتابة على جدرانها بالبخاخ الأسود جملتي الشهيرة التي ملأت كثيراً من جدران العروس (سواق سعودي محتاج إلى عمل)».

5 أشقاء يتجاهلون شهاداتهم الجامعية... ويغسلون السيارات

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/488258

الأحساء – «الحياة»

يتناوب 6 شبان جامعيين، بينهم 5 أشقاء، على دفع عربة، في شوارع محافظة الأحساء، بحثاً عن زبائن يرغبون في غسيل سياراتهم، ولا يخالج الأشقاء الخمسة وصديقهم، شعوراً بـ «الخجل» أو «العيب»، بل أنهم يعتقدون أنهم تغلبوا على «ثقافة البطالة، والعيب والحرج». كما أنهم يعتقدون أنهم يساهمون في «نشر ثقافة البيئة النظيفة» التي يقوم العمال الوافدون بتشويهها، عبر «هدر المياه في الشوارع».

ويحمل حسن الحسن، وأخوته: فارس، وحسين، وعبدالله، وميثم، إضافة إلى صديقهم ناصر الفارس، شهادات الكلية التقنية، التي تخرجوا منها خلال السنوات الماضية. ويقول حسن: «تخصصي محركات، وتقدمت لوظائف عدة، لكنني لم أوفّق في الحصول على أي وظيفة، والأمر ذاته ينطبق على إخواني وصديقنا ناصر»، لافتاً إلى أن بعضهم «متزوج»، وآخر «خاطب»، ومنهم من يدرس في الجامعة. ولكنهم قرروا في جلسة عقدوها منذ أشهر «خوض تجربة العمل الحر، عبر مشروع غسيل السيارات، بواسطة العربة المتنقلة، ووضعنا موازنة تقدر بنحو 100 ألف ريال للمشروع» بحسب قول الحسن.

وبدأت المجموعة، عندما توافر المبلغ في «استخراج ترخيص العمل من أمانة الأحساء، حتى يكون المشروع نظامياً، ونجد الاستقرار المهني، ولقينا كل التشجيع والدعم من منسوبي الأمانة، التي وضعت بعض الشروط، أبرزها الحفاظ على مكان تنفيذ غسيل المركبة، والمشاركة في النظافة العامة للمكان والمركبة».

ويعتقد عبد الله الحسن، أن هذا المشروع «رسم لنا طريق النجاح، والاعتماد على أنفسنا. واستطعنا التغلب على الصعوبات كافة، والدخول إلى عالم الحياة العملية بإنجازات متعددة. كما أصبحنا نبراساً لبقية الشباب، للدخول في مهن يسيطر عليها الوافدون الذين لا يبدون اهتماماً للحفاظ على البيئة».

فيما يؤكد شقيقه ميثم، أنه انخرط مع إخوانه في غسيل السيارات، ليثبت للجميع أن «العمل ليس عيباً، ومن أجل الحد من سيطرة العمال الوافدين، الذين انتشروا هذه الأيام بشكل كبير. وبدأ الشباب السعودي يترك لهم الساحة»، مؤكداً أنه لا يخاف من منافسة العمالة الأجنبية، «وأن كل إنسان ميسر لما خلق له، وسيحصل على ما كتبه الله له»، لافتاً إلى أن دخله اليومي «مُشجع، ويزداد مع الأيام». وذكر أن هناك «مواعيد حجز تصل لمدة أسبوع. إذ يقوم الواحد منا بغسل 5 سيارات يومياً. ونسعى لتطوير مشروعنا بما يحتاجه زبائننا»، متمنياً من الشباب «استغلال الفرص والعمل، فالعمل شرف، وأبواب الرزق واسعة، والفرص متعددة».

فيما يتمنى حسين الحسن، أن يحظى مشروعهم بـ «الدعم الحكومي، ومنحنا قروضاً ميسرة، أو تزويدنا بأدوات المشروع كاملة، فنحن بحاجة إلى آلات تطور عملنا»، لافتاً إلى تلقيهم دعماً شخصياً من أحد رجال الأعمال، والذي «عرض علينا الدخول شريكاً، ولأننا مجموعة؛ فإن نسبة الأرباح تكون منخفضة. فيما نحن جميعاً نملك مشاريع اجتماعية في حاجة إلى المال».

ويقول فارس الحسن: «إن المشروع الذي يطمحون إلى تنفيذه هو غسيل السيارات، باستخدام البخار النفاث، وتنظيفها من الخارج والداخل. إذ يوفر البخار النفاث الأمان الكامل لأسطح السيارات، عندما يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة». وذكر أن «أفضل ما يميز غسيل السيارات بالبخار هو أنه صديق للبيئة، ولا يستهلك سوى غالون لكل سيارة في المتوسط، ولا يسبب أي إهدار للمياه المستهلكة. كما يتم من دون استخدام مواد كيماوية». وأضاف «عملنا على تصميم خاص في العربة لغسيل وتنظيف السيارات بأمان وفاعلية. خصوصاً أن عملية الغسيل تتم أمام الزبون، وخلال 45 دقيقة تكون المركبة جاهزة، من دون هدر الماء والكهرباء، والتسبب في إيجاد الزيوت والملوثات البيئية».

كعكي لـ الحياة: 80 مدمنة مخدرات يراجعن مستشفى الأمل شهرياً... والارتفاع ملاحظ !

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/488312

جدة - إيمان السالم

كشفت استشاري الطب النفسي وطب الإدمان رئيسة القسم النسائي في مستشفى الأمل في جدة الدكتورة فاطمة كعكي لـ «الحياة» عن ارتفاع حالات الإدمان بين النساء التي ترد إلى المستشفى عن السابق بشكل ملاحظ، موضحة أن المستشفى يستقبل نحو 80 حالة شهرياً.

وأكدت الدكتورة كعكي أن ارتفاع نسبة الوعي بين النساء المدمنات أدى إلى رغبتهن في التخلص من المرض، مضيفة «أصبح لدى الكثير منهن وعي بأن الإدمان مرض ولابد من معالجته، إضافة إلى اطمئنان الكثيرات بعد معرفتهن أن القسم النسائي مفصول تماماً عن أقسام الرجال في المستشفى، وهو ما أسهم في تلاشي الخوف الذي كانت الأسر تبديه من الاختلاط مع الرجال المدمنين».

وبينت أن الحالات التي ترد إلى مستشفى الأمل بين النساء المدمنات أكثر من ذي قبل خشية الحكم عليهن بالسجن، إذ كان النظام في السابق يقر بمعالجة المدمن للمرة الأولى، وفي المرة الثانية والثالثة يتم سجنه بعد العلاج كنوع من التأديب، لافتة إلى أن النظام الحالي ألغى هذا القرار، فأصبح بإمكان المدمن مراجعة المستشفى لأكثر من مرة من دون الخوف من دخول السجن.

واعتبرت أن إلغاء قرار سجن المدمن ترك أثراً إيجابياً وآخر سلبياً، إذ أسهم في توفير العلاج للمدمن لأكثر من مرة والخروج من غير أن يحكم عليه بالسجن، بيد أن الجانب السلبي يتمثل في أن البعض لم يستثمر فرصة العلاج من الإدمان والتخلي عن هذه العادة مجدداً، مؤكدة أن مفهوم الإدمان لدى الناس تحسن بنسبة كبيرة تقدر بنحو 80 في المئة وأن لديها حالتين من النساء جاءتا تطلبان العلاج بمفردهما، كما أن الكثير من الناس يتصل ويسأل ويستفسر طلباً للعلاج.

وحول غالب حالات الإدمان عند النساء، أفادت الدكتورة كعكي بأن غالب حالات إدمان النساء ينحصر في الحشيش والمنشطات «الكبتاغون»، موضحة أنهن يتعلمن ذلك من طريق قرناء السوء، وحب الاستطلاع، والمفهوم الخاطئ أنها ترفع المعنويات وتخفف من القلق.

وأوضحت أن أصغر حالة إدمان وصلتها كانت في سن 10 أعوام، وأكبر حالة كانت في سن 60 عاماً، مبينة أن هذه الحالة تعرضت إلى الإدمان بعد أن دخلت في حالة حزن وقلق أصابتها بعد وفاة زوجها وأخيها مما جعل الطبيب المعالج لها يصرف دواء للنوم من دون أن يضبط الجرعة التي كانت تستخدمها، وهذا خطأ مشترك يقع فيه المريض لأنه لم يستفسر إلى متى سيستمر في أخذ العلاج، والطبيب لأنه لم يحذر المريض من أعراض الدواء فجميعهم مسؤولون، محذرة من الاستمرار في تعاطي هذا النوع من الأدوية بشكل مستمر لأنها ستكون إحدى الوسائل المؤدية إلى الإدمان.

لم يلتئم جرحها منذ أسابيع والممرضات وضعن العسل عليه

مواطن يشكو: مستشفى بيشة أجرى "قيصرية" لزوجتي بدون داعٍ

المصدر: جريدة سبق الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ- 1 مارس 2013م
http://sabq.org/0Hxfde

سعود الدعجاني- سبق- بيشة:
اتهم مواطن مستشفى بيشة العام بإجراء عملية قيصرية فاشلة لزوجته، دون الحاجة لها، ولم يلتئم جرحها منذ أسابيع، وأن الممرضات لجأن لوضع العسل عليه.
وقال نايف القحطاني زوج المريضة لـ"سبق": إن زوجته كانت على وشك الولادة الطبيعية، لكن قسم الولادة أصر على القيصرية، مبيناً أن العملية أُجريت لزوجته، وأنجبت طفلة، إلا أن معاناتها لم تنتهِ.
وعندما ذهب الزوج إلى المستشفى بزوجته لفتح خياطة العملية، وجد أن الجرح لم يلتئم، وظل البطن مفتوحاً؛ لتبقى المريضة في المستشفى لمدة أسبوع ونصف.
واستخدمت الممرضات العلاج عن طريق العسل لكن دون جدوى، واضطر الزوج لإخراج زوجته على مسؤوليته إلى مستشفى خاص بمدينة أبها، وأُجريت لها إعادة للعملية على حسابه الخاص.
ويطالب الزوج الجهات المعنية بالتحقيق والتعويض نفسياً ومادياً، عما أصابه هو وزوجته.
وقال المتحدث باسم صحة بيشة عبدالله الغامدي لـ"سبق": "إن الزوج تقدم بشكوى إلى مدير الشؤون الصحية ببيشة عامر بن مشاري الصعيري، وأُحيلت شكواه لإدارة المتابعة للتحقيق".
وسوف يوافي "سبق" بنتائج التحقيق لاحقاً.

توصية في الشورى لدراسة إيجاد حوافز لأعضاء التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814403.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
يناقش مجلس الشورى ضمن جلسته العادية الرابعة التي ستعقد يوم غد الاثنين تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام وتوصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأنه، حيث طالبت بدراسة إيجاد حوافز لأعضاء الهيئة لتمكينها من استقطاب الكفاءات المناسبة لمجال عملها.
وشددت اللجنة في توصية ثانية على تضمين تقارير الهيئة القادمة معلومات عن نتائج جولاتها على السجون ودور التوقيف ومدى تمتع نزلائها بالحقوق التي كفلتها الشريعة والأنظمة وما يتم رصده من سلبيات في هذا الشأن إن وجدت.

باحثة توصي بوضع خطة لتعليم مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814483.html

الرياض-سحر الشريدي
اوصت الباحثة روعة بنت محسن الخلف بقسم الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود بإصدار قرار رفيع المستوى للعناية بتعليم حقوق الإنسان، من خلال المناهج التعليمية والأنشطة الطلابية وأساليب التدريس، والاهتمام بتحسين أوضاع المعلمين والمعلمات المادية والاجتماعية وتوفير درجة أكبر من احترام حقوق الإنسان بالنسبة للمعلم والمعلمة، إلى جانب إعداد وثيقة لتضمين مبادئ حقوق الإنسان في المناهج التعليمية وفي الأنشطة الطلابية لمراحل التعليم العام عامة، والأنشطة التربوية خاصة.
وأوصت الباحثة بوضع خطة وطنية لتعليم مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام والتعليم الجامعي، إلى جانب وضع برامج تدريبية للمعلمين والمعلمات تهدف إلى توعيتهم بأهداف التربية على حقوق الإنسان ومبادئها وإكسابهم المعارف الأساسية لهذه الحقوق، وتنمية كفاياتهم المهنية بما يفضي إلى ابتكار وسائل تعليمية فعالة وطرائق تدريس ناجحة، والعمل على إشراك جميع مؤسسات المجتمع وجمعياته لتعم الفائدة

خلال رعايته لفعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني في الرياض .. الأمير خالد بن بندر: نتائج التحقيق في حادثة انفجار الغاز ستظهر قريباً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814416.html

تغطية - محمد السهلي - نايف الزاحم، تصوير- عليان العليان
أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض خلال افتتاحه فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني بمنطقة الرياض، أهمية المشاركة في دعم جهود الدفاع المدني لأداء مهامه في الحفاظ على سلامة أبناء الوطن، داعياً كافة مؤسسات المجتمع للاستفادة من برامج الدفاع المدني التوعوية والإرشادية لتجنب المخاطر والحوادث.
وتم تدشين الفعاليات بحضور صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض.
سموه يوصي المواطنين والمقيمين بعدم التجمهر عند وقوع الحوادث

وقال الأمير خالد بن بندر في تصريح على هامش رعايته لافتتاح الفعاليات أمس بمركز "أسواق غرناطة " شرق العاصمة ان اليوم العالمي للدفاع المدني لعام 2013م والذي يحمل شعار المشاركة المجتمعية والدفاع المدني فرصة طيبة يجب الإفادة منها لدعم جهود رجال الدفاع المدني والتي تعد ركيزة أساسية وعاملا مهما لسلامة المجتمع لذا يجب المشاركة في دعم هذه الجهود بكل ما أوتينا من قوة للحفاظ على سلامة كل أبناء منطقة الرياض من مواطنين ومقيمين ودرء كل المخاطر والمساهمة مع رجال الدفاع المدني في أداء مهامهم على أكمل وجه.

وأوصى سموه بضرورة تجنب التجمهر في مواقع الحوادث لأن ذلك يعيق أعمال الدفاع المدني، ولاستشعارنا جميعاً لمسؤولية المشاركة يجب أن يبدأ من هذه النقطة لإعطاء رجال الدفاع المدني المجال للقيام بأعمالهم في أسرع وقت ممكن، كما أدعو الجميع للاستفادة من برامج الدفاع المدني لبناء شراكة مع كل مؤسسات المجتمع على غرار ما رأيناه من تعاون من وزارة التربية والتعليم في كثير من مدارسها.

وحول حادث انفجار ناقلة الغاز الذي وقع شرق الرياض، قال سموه ان هناك لجنة تؤدي عملها بشأن هذا الحادث وسوف تظهر نتائج هذا التحقيق في القريب العاجل. وأعرب عن شكره لمدير عام الدفاع المدني الفريق سعد بن عبدالله التويجري، ومدير الدفاع المدني بمنطقة الرياض اللواء عابد الصخيري، وكل رجال الدفاع المدني بمنطقة الرياض، مؤكداً حرصه على مؤازرة جهودهم لأداء مهامهم على الوجه الأكمل.

وكرم سموه العديد من الشخصيات الاجتماعية والمؤسسات التي ساهمت في التوعية للدفاع المدني من ضمنهم الزميل الإعلامي داود الشريان والفنان فايز المالكي، كما كرم فريق غوث التطوعي السعودي للإغاثة والذي شارك في سيول تبوك والعديد من الأعمال وقام بتسلم الدرع رئيس الفريق كابتن طيار منصور العاطفي القحطاني.

وبعد ذلك قام الفريق التويجري بتسليم سموه وسمو نائبه درعين تكريميين مقدمين من المديرية العامة للدفاع المدني، كما قدم اللواء عابد الصخيري درعين تذكاريين لسموه وسمو نائبه باسم مديرية الدفاع المدني بمنطقة الرياض.

وقام سموه بجولة ميدانية على الآليات الحديثة والمعدات التي وفرها الدفاع المدني وصعد وسمو نائبه الى داخل سيارة رصد انبثاق الغازات والأشعة الخطرة، وأطلع على معدات الانقاذ الحديثة.

وتوجه الأمير خالد بن بندر وسمو نائبه الى داخل السوق لافتتاح المعرض التوعوي المصاحب والذي سيستمر اسبوعا، حيث استقبله المتسوقون والمتسوقات بالتصفيق الحار، ورد سموه التحية للمتسوقين، وجال في المعرض مستمعاً الى نشيد الكشافة، وأطلع على عمليات فرضية للإطفاء في المنازل والتي قام بها العديد من الأطفال، وبتواضع سموه وقف مع طلبة الكشافة كل على حدة لالتقاط الصور التذكارية معهم بناءً على طلبهم.

بتكلفة إجمالية تجاوزت ال105 ملايين ريال

الشؤون الاجتماعية تنشئ 4 دور في 4 مناطق

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814404.html

الرياض - أسمهان الغامدي

اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية أربع دوُر في أربع مناطق بتكلفة إجمالية قدرها (105,963,507) مائة وخمسة ملايين وتسعمائة وثلاثة وستون ألف وخمسمائة وسبعة ريالات بمساحة إجمالية تصل إلى (67594 م2).

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة الأستاذ خالد بن دخيل الله الثبيتي أنه تم انتقال نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمنطقة جازان بتكلفة قدرها (51.831.6219) ريالاً، كما احتضن دار الملاحظة الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة الجديد نزلاءه من الأحداث والجانحين بتكلفة إجمالية بلغت (49.363.052) ريالاً ومساحة إجمالية (29000 م2)،

بالإضافة إلى الترميمات وإضافات بدار التربية الاجتماعية بالمدينة المنورة بتكلفة وقدرها (4.177.944) ريالاً، حيث أنشأت صالتي طعام لقسم الرجال والنساء وإنشاء غرفة للمراقبين بقسم الرجال وتغيير عدد من الأعمال الفنية بدار الرعاية الاجتماعية بعنيزة بمبلغ وقدره (590.890) ريالاً.
وتضم المباني فصولاً دراسية ومغسلة ملابس وصالة ألعاب رياضية ومعرضاً ومستودعاً ومسجداً وورشاً بالإضافة إلى مبان للخدمات تشتمل على غرف الأمن وغرفة المراقبة، كما تشمل المواقع العامة على مواقف للسيارات وملاعب كرة قدم وكرة طائرة وكرة السلة ومسطحات خضراء.
وقال الثبيتي أن هذه المشاريع تساهم في خدمة أفضل للفئات الغالية والتي ترعاها الوزارة، مبيناً أن وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة د. عبدالله اليوسف أشرف على هذه المشاريع وذلك بتوجيه ومتابعة مباشرة من معالي الوزير د. يوسف بن أحمد العثيمين. واكد أن هذه المشاريع تأتي حرصاً من الحكومة الرشيدة على خدمة هذه الفئات التي ترعاهم الوزارة وتحقيق رغبة المستهدفين من خدمات الشؤون الاجتماعية بالشكل المطلوب.

في ردها على تصريحات له بمقاضاة هيئة مكافحة الفساد

نزاهة لمدير أوقاف الوادي: بل نحن من سيقاضي المسيئين لنا

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814576.html

الرياض - أسمهان الغامدي

{ قالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" إنها ستقاضي وتسأل كل من يسيء إليها وإلى منسوبيها وأنها تحتفظ بحقها النظامي في ذلك، وأوضحت أنها اطلعت على ما نشر في جريدة الوطن بعددها رقم(4533) الصادر يوم الثلاثاء 1434/4/16ه ،منسوباً الى مدير إدارة الأوقاف والمساجد والدعوة والارشاد بمحافظة وادي الدواسر، والذي كشفت (نزاهة) قيامه بتعيين بعض أقاربه على وظائف الأئمة والمؤذنين وتكليف بعضهم بأعمال ادارية. وما ورد في الخبر الصحفي من تصريح منسوب للمذكور حول طلبه مقاضاة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومن يقف خلف تشهير الادارة المذكورة، مؤكداً انها تعدت الاساءة الشخصية وطالت الوزارة على نحو عام، مطالباً (نزاهة) بمكافحة فساد موظفيها اولاً لتجاهلهم الاثباتات والمحاضر المقدمة لهم التي تثبت ان الملاحظات التي تضمنها تقرير الهيئة يقف عليها صاحب دعاوى كيدية الى اخر ما ورد في تصريحه.
وتود "نزاهة" ان توضح للمواطنين انها تستنكر ما ورد في هذا التصريح من مغالطات واتهامات لا تستند على دليل أو اثباتات مفيدة ان الموضوع يتلخص في انها تلقت بلاغاً عن وجود مخالفات وتجاوزات في الادارة المذكورة تتعلق بسوء استخدام السلطة الادارية واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة، وذلك من خلال قيام مدير الادارة بإصدار قرارين بتعيين ابن اخيه وابن اخته على وظيفتي إمام مسجد فئة (ب) وعدم قيامهما بمهام عملهما، وقد وقفت الهيئة على الوضع وتبين لها صحة ذلك، حيث قام المذكور بإصدار القرارين رقم (60) بتاريخ 1430/2/20ه ورقم (88) بتاريخ 1432/3/3ه، بتعيين المذكورين بالرغم من وجود من هو احق منهما، كما تبين لها تعيين بعض المتعاقدين على وظائف أئمة ومؤذنين في وقت يعاني فيه من تتوفر لديهم شروط شاغلي الوظائف من المواطنين من البطالة.
وقد طلبت الهيئة من الوزارة التحقيق في هذه المخالفات وتطبيق ما تنص عليه الانظمة بحق المخالفين.

انتقد معرقلي مشروع العمل بمحلات المستلزمات النسائية

فقيه ل "الرياض": التمييز في الأجور ضد المرأة يعرّض صاحب العمل للمساءلة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814345.html

الرياض - أسمهان الغامدي

أكد المهندس الدكتور عادل فقيه وزير العمل ل»الرياض» أنه يحق لأي امرأة سعودية التقدم لوزارة العمل والعمال ورفع دعوى على صاحب العمل في حال أثبتت أنه تم التعاقد معها لتقوم بوظيفة مماثلة لما يقوم به الرجل وأجرها كان منخفضاً. وحول ناقلي الصورة المشوهة لبعض العلماء والمفتين بهدف إحباط مشروع عمل المرأة في محلات المستلزمات النسائية أضاف فقيه أنه يوجد اتفاق ما بين وزارة العمل والمؤسسات الدينية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حول تنظيم عمل المرأة ولن يعيق ناقلو الصورة الخاطئة عمل المرأة أو يبطلوا المشروع الوطني الذي تعمل عليه وزارة العمل. كما أنه يحق للمرأة المتضررة في مجال عملها تقديم شكوى إلى مكتب العمل لأخذ حقها.

ميعاد تدفع الثمن..!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814534.html

روى "فهد العتيبي" -والد الطفلة ميعاد- مرحلة مخاض زوجته، عندما بدأ بصورة طبيعية حينها أدخلت إلى المستشفى، إلاّ أن ساعات المخاض بدأت تزيد حتى استغرقت ما يقارب عشرين ساعة وهي تعاني وتتألم إلى أن تم سحب الجنين بجهاز الشفط بالقوة بعد نزول كمية كبيرة من ماء الجنين، علماً أن الأم لا يمكن أن تنجب طبيعياً لضيق الحوض، وهذا ما قرّره الأطباء لها مؤخراً، إذ كانت ولاداتها الثلاث الأخيرة تتم بعملية قيصرية، مشيراً إلى أن أهم المشكلات الصحية التي تعاني منها طفلته في المشي أو الجلوس أو الكلام، كما أنها تعاني من اعوجاج في العامود الفقري بنسبة (70%)، وتم لها عمل العديد من العمليات الجراحية، منوّهاً أن نبأ إصابة طفلته بنقص الأكسجة تسبب له ولزوجته بصدمة نفسية لا توصف، ولكنهما رضيا بما قدّر الله لهم، مبيناً أن معاناته مع طفلته "ميعاد" أصعب من وصفها، سواء في البيت أو أثناء تنقلاتهم، ناهيك عن أنه مستأجر شقة في الدور الثاني ولا يوجد بها مصعد كهربائي، وأصبح حمل ابنته البالغة (13 عاماً) يشكّل معاناة له ولها نظراً لآلام عامودها الفقري.

وقال إن زوجته أصيبت بحالة نفسية شديدة بعد ولادتها "ميعاد"، وبعد التشخيص النفسي اتضح أنها تعاني من اضطراب وجداني "ثنائي القطب"، بينما أصيب هو بمرض "السكري" و"الضغط" فضلاً عن تعرضه قبل ثلاثة أعوام لجلطة واكتئاب نفسي، مطالباً بعلاجها داخل المملكة أو خارجها على حساب "وزارة الصحة"، وعمل زراعة خلايا جذعية لها،

كون تلك الخطوة هي الأمل الوحيد -بعد الله عز وجل-، مبيناً طوال السنين الماضية لم يترك مستشفى أو عيادة أو طبا شعبيا ذُكر له إلا وذهب إليه دون تحسن يذكر، وأصبح اليوم عاجزاً جسدياً ومادياً في مواصلة علاجها.

الاشتباه في تورُّط 32 قيادياً وموظفاً في التربية" بحيازة مؤهلات وهمية

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/03/748698

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي

كشفت قائمة سُرّبت عبر مواقع الإنترنت عن تورط 32 قيادياً وموظفاً من منسوبي وزارة التربية والتعليم في الحصول على شهادات عليا «ماجستير – دكتوراة» من جامعات وأكاديميات وهمية وأخرى غير معترف بها وفق تصنيف وزارة التعليم العالي.

وقال المتحدث الرسمي للوزارة محمد الدخيني لـ «الشرق» إن الوزارة لا تعترف بالمؤهلات العلمية التي تصدر من جهات غير معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي، وقال إن وزارته تمنع منسوبيها من استخدام الدرجات العلمية غير المعترف بها في المخاطبات الرسمية، وأي أغراض أخرى تمس العمل، وصدر تعميم وزاري يؤكد على ذلك ويشدد على ضرورة التقيد به.

وتضمنت القائمة أسماء 32 قيادياً وموظفاً، بعضهم يعمل في مواقع قيادية في الوزارة، بالإضافة إلى قياديين في مكاتب التربية والتعليم، وكذلك مستشارين ومشرفين تربويين ومديري مدارس، جاء تصنيفهم كالتالي: 20 مشرفاً ومشرفة تربوية، و 8 يعملون في مناصب قيادية في الوزارة والإدارات التعليمية التابعة لها، ومستشار ومستشارة في إحدى الإدارات التعليمية، ومدير مدرسة متقاعد، بالإضافة إلى خبير في أحد المشاريع التربوية الخاصة بتطوير المناهج الدراسية.

القطاع الخاص يتعاقد مع مليون وافد

سعودة وهمية في 644 منشأة .. و61 ٪ زيادة الاستقدام الحكومي

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130303/Con20130303577390.htm

محمد الغامدي - الرياض

كشف تقرير لوزارة العمل للعام 1432هـ 1433هـ عن زيادة نسبة الاستقدام للجهات الحكومية 61 في المائة مقارنة بالسنوات الخمس الماضية.

وبين التقرير أن الجهات الحكومية استقدمت 110223 مقابل 68297 في العام الذي سبقه، وبلغ عدد تأشيرات العمل للمستقدمين لمنشآت القطاع الخاص 1،181،911 وعدد التأشيرات الموسمية 69395 فيما وصل عدد العمالة المنزلية التي استقدمت خلال فترة التقرير 1،251،306 وبلغ عدد العمالة المنزلية التي استقدمت في نفس الفترة 647796 عاملا.

ووفق التقرير رصدت وزارة العمل 644 منشأة على مستوى المملكة تمارس السعودة الوهمية، تم إيقاف الحاسب الآلي عنها، وذلك خلال زيارات لجنة السعودة بوزارة العمل على 44590 منشأة خلال عام ، فيما بلغ عدد المنشآت غير المتعاونة في توظيف السعوديين وتم ايقاف الحاسب الآلي عنها 511 منشأة، وبينت احصاءات أن لجنة السعودة ضبطت 10437 من العمالة المخالفة، وتم ترحيل 1543 من العمالة المخالفة لأنظمة العمل وأخذ تعهدات على 13229 من العمالة، وتم تحصيل غرامات مالية على 1873 منشأة بسبب المخالفات، وأوقفت اللجنة الحاسب الآلي عن 3011 منشأة، فيما أشار التقرير إلى أن هناك 12175 وظيفة يشغلها وافدون يمكن شغلها بسعوديين.

خبراء يتوغلون في عمق العمل القضائي اليومي ويشرحون مسببات التعثر

•"العدل" على حق .. نقص القضاة فرضيّة خاطئة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130303/Con20130303577484.htm

عبدالله الداني -جدة

واصل الخبراء وأصحاب الشأن ورجالات السلك القضائي تسليط الضوء على الدواعي الرئيسة لتأخر البت في القضايا وتزاحم المراجعين على المحاكم بأشكالها المختلفة واتفق أغلب من استمعت إليهم «عكاظ» على عدم وجود ما يطلق عليه نقص عدد القضاة وقدموا حزمة من الحلول والمعالجات التي تكمن رجال السلك القضائي لأداء مهامهم الأساسية بعيدا عن الضغوطات الإدارية.. واقترح خبير ومحامي التدقيق في تعيين القضاة الجدد، مشيرا إلى أن الزج بهم في أتون العمل القضائي من أول وهلة يؤثر على سير القضايا وسرعة البت فيها.

المحامي الدكتور ماجد قاروب تناول عددا من المفاهيم المغلوطة التي درج البعض على ترديدها دون بحث أو تعمق، وقال: عندما نتحدث عن القضاء وعدد القضاة يجب أن تكون لنا نظرة شمولية للأمر من كافة الجوانب.. لابد أن نتحدث عن القضاء في محاكم وزارة العدل العامة والجزائية وديوان المظالم ومحاكمه الإدارية ذات الاختصاص التجاري والإداري والجنائي واللجان القضائية التي يقارب عددها المائة في مختلف الأجهزة الحكومية. الملاحظ أن الشكوى من تأخر القضاء يظهر بصورة كبيرة في المحاكم العامة والجزائية وتكاد تنخفض ثم تنحسر. المشكلة في ديوان المظالم واللجان القضائية وتأخر القضايا في المحاكم العامة والجزائية يعود لعدد كبير من الدواعي وجملة الأسباب، أولها: أن ما يقارب الأربعين في المائة من أعمال المحاكم العامة هي من الإنهاءات لا من الأعمال القضائية والتي يحضر إليها مراجعون وشهود يحتلون حيزا كبيرا من حجم ووقت ومساحة العمل في المحاكم.

القضايا الكيدية والثقافة

يضيف الدكتور قاروب أن عدد القضاة مقارنة بعدد السكان يصل بنا إلى معادلتين، الأولى انخفاض عدد القضاة مقارنة بعدد السكان كمعدل عالمي. والنقطة العكسية هو ازدياد عدد القضايا على المعدل العالمي مقارنة بعدد السكان، ويعزز تلك الصورة السلبية عددا من الأمور أهمها انتشار القضايا الكيدية وضعف الثقافة الحقوقية والسماح لغير المختصين من المحامين بالترافع، ضعف الأجهزة الإدارية في المحاكم بداية بمكتب رئيس المحكمة والأجهزة المساندة والتي من أهمها تحضير الخصوم وصولا إلى الجهاز المساعد والمساند للقاضي من الناحية الإدارية والقضائية، ناهيك عن أسلوب العمل وكثرة وتردد المراجعين، الأمر الذي يشغل وقت القاضي الذي يمكن أن يتفرغ للعمل القضائي وهذه العوامل أثرت سلبا في مجمل الأوضاع. المطلوب تخصيص معاون أو ملازم قضائي يباشر الأعمال الإنهائية وتبادل المذكرات بين الخصوم وتحديد مواعيد الجلسات والتأكد من صحة التبليغات بالتواصل مع قسم محضري الخصوم.. كل ذلك يؤدي إلى أن يتفرغ القاضي وتنعكس معادلته الوقتية بأن الوقت المهدر منه في اليوم يعادل 90 في المائة أغلبه عمل إداري والرد على استفسارات المراجعين إلى أن يصبح 90 في المائة من وقته لنظر القضايا من الناحية الموضوعية بعد أن عالجها وباشرها إداريا وشكليا مكتب القاضي ومعاونوه.

10 آلاف وظيفة قضائية

المحامي قاروب أضاف أنه في المحاكم الجزائية تتراكم القضايا والمشاكل ويزداد عليها معضلة تداخل الأجهزة الأمنية والحقوقية في صميم الإجراءات الإدارية لأعمال المحاكم الجزائية بسبب طبيعة القضايا الجنائية فنجد تداخلا مباشرا مع هيئة التحقيق والادعاء العام والسجون والشرطة وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة بالشق الأمني، حيث تتركز المعضلة

الأساسية في ضعف التنسيق الذي يؤدي إلى هدر الوقت والحقوق على الجميع. ولذلك فإن إصلاح الشأن القضائي والعمل في المحاكم يحتاج إلى نظرة ومعالجة شمولية لكل عناصر العمل القضائي والحقوقي.
وذكر قاروب بأنه بهذه المعالجة ستكون بعض الملاحظات العامة حول تأخر بعض القضاة وانشغالهم تكاد تكون أمور ثانوية خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الجهود الإصلاحية الكبيرة التي تقوم وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء خاصة في الإدارة العامة للتفتيش القضائي التي تقوم بمراقبة وتصحيح العمل في المحاكم إداريا وشكليا وموضوعيا. وما نتطلع إليه هو تمكين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء من أداء رسالتهم ومهمتهم في تطوير مرفق القضاء ومن أهمها إيجاد الوظائف المطلوبة من حيث النوع والكم اللازم لدعم الأجهزة الإدارية في المحاكم التي تحتاج إلى مالا يقل عن 10 آلاف وظيفة جامعية إدارية وحقوقية لشغل الوظائف الإدارية في جميع أقسام وإدارات المحاكم المختلفة.
ويطالب قاروب بأن تكون مخصصات تلك الوظائف بالقدر الذي يسمح باستقطاب الكفاءات وللتدليل على عدم وضوح الرؤية لدى وزارة المالية هو الإعلان عن وظائف ترجمة من وإلى اللغة العربية إلى عدة لغات براتب 4 آلاف ريال.. وهذا يؤكد بأن وزارة المالية والخدمة المدنية بعيدة كل البعد عن معرفة واقع اقتصاديات سوق العمل وأن المبلغ المخصص لسكرتير في مكتب ترجمة وليس لمترجم محترف يعمل في السلك القضائي يعتمد على صحة الترجمة الحكم بالقصاص في بعض الأحيان.

الوزارة على حق

القاضي السابق في ديوان المظالم المحامي محمد بن سعود الجذلاني أوضح حقيقة تصريحات وزير العدل الدكتور محمد العيسى الذي أكد في أكثر من مناسبة عدم وجود النقص في السلك القضائي، وقال إن من يتأمل ما تضمنته التصريحات من تشخيص الأسباب الرئيسة لتأخر إنجاز القضايا، يجد أن ما أشار إليه من مشكلات وأسباب تعد تشخيصا دقيقا صادرا من رجل مارس القضاء ولامس ما يعانيه القاضي من مشكلات تعوق الإنجاز وتهدر الوقت الثمين للقاضي في أعمال لا صلة لها بالمهمة الأصلية للقاضي وهي الفصل في الخصومات بين الناس، وهذه حقيقة يؤمن بها كل القضاة وهي محل تذمر وشكوى منذ سنوات طويلة، سواء كان هناك نقص فعلي في أعداد القضاة أم لا، إلا أني أؤكد أنه في حال تبني ما ذكره وزير العدل من تشخيص لمشكلة تأخير القضايا، وتطبيق ما ورد في تصريحاته من خطوات علاجية.

شغل القضاة بمهام أخرى

القاضي الجذلاني يلخص الحلول في توفير الكوادر الإدارية والاستشارية الكافية لكل مكتب قضائي على أن تتولى كل الأعمال التي تشغل القاضي عن عمله الأصلي وتساعده على تحضير القضية ودراستها وبحثها، ومن ثم كتابة الأحكام ومراجعتها، ويحث الجذلاني بعدم إشغال القضاة بأي أعمال إنهائية وتفريغهم للنظر في الخصومات وإصدار الأحكام فقط مع تفعيل مكاتب الصلح في المحاكم، إيجاد آلية دقيقة للتحكيم ومراجعة أنظمته وإصلاحها وإيجاد نظام فاعل للتحكيم التجاري. ويضيف: بنظرة متأنية فاحصة لما تضمنته تصريحات وزير العدل نجد أنها تعتبر خريطة طريق للقضاء على مشكلة تأخير القضايا، ومع ذلك لابد من زيادة أعداد القضاة لأنه لا يمكن أن تكون تصريحات قيادات الجهات القضائية بمن فيهم وزير العدل السابق، مجرد مبالغة أو تصريحات مرتجلة لا تستند على أي دليل.

مفارقة نقص العدد

زاد الجذلاني بالقول «أعيد التأكيد على ما سبق أن أشرت إليه سابقا من أنه من المفارقات العجيبة الإقرار بوجود نقص هائل في أعداد القضاة، وتأخير غير مقبول في إنجاز القضايا، وكان آخر ذلك ما صرح به رئيس ديوان المظالم من عدم رضاه عن نسبة إنجاز القضايا في الديوان، ومع ذلك يوجد نسبة لا يستهان بها من القضاة يتم تفريغهم من العمل القضائي وتكليفهم بأعمال ذات طبيعة إدارية بحتة تؤثر سلبا على إنجاز القضايا، كما تؤثر أيضا على القاضي نفسه الذي ينقطع عن مزاولة العمل القضائي مع أن عمله القضائي هو الذي يكسبه الخبرة والتأهيل وليس الأعمال الإدارية».

جودة الأحكام القضائية

وأردف الجذلاني أنه من الجوانب التي يخشى أن يكون لها أثر سيئ على جودة الأحكام ومستوى إتقانها، كثرة التعيينات القضائية من القضاة الجدد الذين يتم الزج بهم مباشرة في ممارسة العمل القضائي والفصل في الخصومات دون إكسابهم التدريب العملي الكافي والتأهيل التطبيقي المناسب الذي يمكنهم من إصدار أحكام موافقة للحق والعدل وملتزمة بالأصول الإجرائية وبقواعد العدالة العامة، خاصة في ظل التوسع في افتتاح محاكم الاستئناف والحاجة إلى توفير القضاة لها، ويكون ذلك من القضاة العاملين في الميدان، فيأتي القضاة الجدد في ميدان شبه خال من الكفاءات التي يمكنهم الرجوع إليها في المشورة والسؤال عما أشكل عليهم، فتحدث أمور لا تحمد عاقبتها. ويتساءل ولا أدري حقيقة كيف يكون الحال بالقضاة الجدد الذين لا يجدون مثل تلك الخبرات للرجوع إليها ولا تتوافر لهم المصادر المعينة على إصدار الأحكام.

الجذلاني يرى أن المحاكم الإدارية تقوم على إعمال السوابق القضائية والتي تتشكل منها مبادئ القضاء الإداري وقواعده، فكيف يكون الشأن بقاض متخرج في كلية الشريعة أو حتى المعهد العالي للقضاء ولم يتكون لديه بعد المهارة أو الملكة القضائية في القضاء الإداري.. (لا ينبغي أن يُفهم كلامي على أنه دعوة لتقليل تعيين القضاة، وإنما هو تأكيد على أهمية أن يراعى في تعيينات القضاة ما يكفل المحافظة على جودة الأحكام وانضباطها والتزامها بالأطر الواجبة للحكم القضائي إجرائيا وفي الموضوع).

ويلفت إلى أهمية إعادة النظر من جديد في حصر مهمة القاضي في القضاء فحسب، والعهد بالإجراءات الإدارية لمكتب القضائي إلى موظفين يملكون أهلية تامة ويريحون القاضي من تلك التواقيع على استلام المعاملات وصدورها، بل في التوقيع على المواعيد التي ما زال بعض القضاة يحتفظ بها لنفسه، سوف تعيد دور القاضي المهم والمتمثل في النظر القضائي للخصومات فحسب.

المواعيد المطولة والنظام

وخلص الجذلاني إلى القول: إن كثيرا من أصحاب الخصومات والقضايا قد يستوعبون ويتقبلون منحهم وإعطاءهم موعدا بعد أربعة أو خمسة أشهر مع تأخره وثقله، إلا أن الذي لا يمكن هضمه أو قبوله أن يشاهد التخلف عن الموعد، وليس ثمة إجراء حازم أو حاسم متمثل في الإحضار بالقوة الجبرية وتفعيل الأحكام الغيابية وتطبيق المواد 55، 56 من نظام المرافعات الشرعية المتعلقة بغياب الخصوم أو أحدهم، أو أن القاضي يسارع إلى البحث عن تأجيل للجلسة لأدنى سبب مثل النظر في الوكالات التي ينبغي أن تكون من اختصاص أقسام الإحالات، بحيث لا يتم قبول الدعوى وحضور الأطراف إلا بوكالة مكتملة تتضمن كافة الحقوق المطلوبة مثل الإقرار والإنكار وسماع اليمين وطلبها وغير ذلك، كما أنه يتعين في نظري التأكيد على المحامين ألا يقبلوا وكالة ناقصة، بل يجب أن تتضمن الوكالات الحقوق اللازمة وذلك اختصارا للوقت وحفظا لمواعيد النظر في الجلسات القضائية.

ملاحقة 80 صيادا متهمين بتهريبهم من إثيوبيا والصومال إلى حرض اليمنية

20 ألف أفريقي ينتظرون دورهم لتجاوز الحدود

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130303/Con20130303577420.htm

عكاظ ـ جازان

فيما تواصل «عكاظ» جولتها الميدانية على الحدود الجنوبية، لمعرفة ما يحدث هناك، والوقوف على ظاهرة المتسللين الجدد؟ من أين جاؤوا؟ وماذا يريدون؟ واستقصاء الإجابة من ذوي الاختصاص، ومن خلال مسح ميداني، يرصد الوقائع، ويلاحق المتسللين حيثما كانوا، كشف لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي لحرس الحدود في جازان العقيد عبدالله بن محفوظ أن رجال حرس الحدود في جازان يقبضون يوميا على عدد من المتسللين يتراوح عددهم من (007 – 0021) متسلل من كافة الجنسيات، خاصة الجنسيات الأفريقية من إثيوبيين وحبوش، وقال إن الوضع على الحدود مسيطر عليه والحمد لله وهناك توجيهات عليا بالتعامل مع المتسللين وفق الأعراف الدولية، وأضاف أن رجال حرس الحدود بذلوا جهودا كبيرة في التصدي لهم بالتعاون مع الجانب اليمني على الحدود والقبض عليهم وترحيلهم إلى بلدانهم، وقال إن هؤلاء المتسللين يدخلون الأراضي السعودية عن طريق التهريب من اليمن ويقطعون مسافات كبيرة للوصول إلى الأراضي السعودية ظنا منهم بأنهم سوف يفلتون من قبضة رجال الأمن، مشيرا إلى أن بعضهم يعانون من الأمراض، موضحا أن هناك تسللا معاكسا من السعودية إلى اليمن، كذلك يتم القبض عليهم، وقد تم القبض على العديد من الجنسيات المختلفة، حيث ضبط في

الأسبوع المنصرم على بيطري مصري الجنسية يحاول الهروب إلى الأراضي اليمنية وآخر من الجنسية التركية، وهو قبطان سفينة أفاد أنه قام ببيع سفينته ولديه جواز سفر بحري لا يتم السماح له بالسفر إلا عن طريق الموانئ.
وقال إن مكافحة التسلل تسير بشكل كبير وقف المخطط لها من الجهات الأمنية، وإن دور حرس الحدود هو الحد من تلك العمليات، وهناك العديد من العوائق التي تحد من عمليات التسلل والتهريب، منها السياج الأمني والعقوم الترابية والكاميرات الحرارية وأبراج المراقبة والدوريات الأمامية والخلفية، وطمأن المواطنين والمقيمين نافيا ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، وأن العديد من تلك الأخبار مبالغ فيها، وأضاف أن التوجيهات العليا قضت بتشكيل لجان أمنية للوقوف على الوضع وتقديم الاقتراحات حول الحد من عمليات التهريب والتسلل.
فيما قامت «عكاظ» بجولة على بعض القرى الحدودية في المنطقة وكشفت عن تخوف بعض الأهالي من تلك العصابات، وقال المواطن ناصر علي: إن العديد منهم يتسللون في الليل مستغلين الظلام وهدوء الناس ويقومون بالعبور من جوار القرى والهروب من الدوريات الأمنية، ويقول بعضهم إنهم يريدون المدن للبحث عن العمل، أما في القرى فإن بقاءهم بها ضئيل لعدم توفر المعيشة هناك.
فيما يقول المواطن حسن أحمد: إن المتسللين -بما فيهم الأفارقة- يشكلون خطرا على الأهالي والقرى وإن دخولهم ليلا مخيف للغاية، وقد تم إبلاغ الجهات الأمنية التي بدورها تقوم ضمن منظومة واحدة في الحد من دخولهم ومن ثم القبض عليهم وترحيلهم من حيث جاؤوا.
وقال المواطن محمد عبدالله: إن الأهالي لهم بالمرصاد وهناك تعاون بين رجال الأمن والسكان في القرى الحدودية وقد تم الإبلاغ عن كثير من المتسللين ومن ثم القبض عليهم، والإبلاغ أيضا عن سيارات تقوم بنقلهم إلى المدن مقابل مبالغ مالية.
محافظ الحرث محمد هادي الشمراني قام بجولة تفقدية ترافقه لجنة من جميع الجهات الأمنية للوقوف على الحدود في الحرث ومتابعة ما ورد من الأهالي من شكاوى حول تواجد العديد من مجهولي الهوية في مواقع معينة، وتم التعامل مع الموقف وتكثيف الدوريات والحد من بقائهم في تلك المواقع.
علي الجفري مسؤول منظمة الهجرة الدولية في حرض، أوضح لـ«عكاظ» أن معظم سكان مدينة حرض الحدودية هم من اللاجئين الأفارقة الذين يحاولون الدخول إلى الأراضي السعودية، حيث يصل عددهم لأكثر من 15 ألف أفريقي، فشلوا في الدخول إلى السعودية منذ عام 2011م، وما زالوا يتزايدون، ما ينذر بكارثة إنسانية، فضلاً عن الجرائم التي يتعرضون لها في منطقة حرض، وتنقلهم من مدن أخرى يمنية وفقا لتقارير رسمية وغير رسمية. وقال: السفارة السعودية في صنعاء قدمت 200 ألف دولار في كانون الثاني (يناير) الماضي لأجل تسفير 277 لاجئاً عبر مطار الحديدة اليمني، ولتوفير مخيم وغذاء للعدد الكبير الذي يتزايد من حين إلى آخر. وأشار إلى أن السعودية الدولة العربية الوحيدة الداعمة لهؤلاء اللاجئين، إلى جانب الدعم السويسري في ظل قلة المخيمات. وقال: إن المخيمات تتسع لـ 150 فردا، ويتم تسكين أكثر من ألف فرد فيها، بينما يصل عددهم الإجمالي إلى أكثر من 15 ألف لاجئ إثيوبي وصومالي.
وأضاف أن الغالبية إثيوبيون، معظمهم ليسوا في مخيمات، لكن في أنحاء متفرقة من مدينة حرض، حيث ينامون في أرصفة الطرقات وغيرها حتى أصبحت المدينة كأنها جزء من أفريقيا، وأغلبهم اعتادوا على الأكل من القمائم أو ما يحصلون عليه من بقايا أكل المطاعم، وآخرون يأكلون مع أصدقائهم في المخيمات.
وذكر أن هدف الأفارقة هو الدخول إلى السعودية، فبعضهم يتسللون عبر مهربين، ثم يتم القبض عليهم وترحيلهم إلى حرض، ويعيدون الكرة، والأغلبية يفشلون في الدخول إلى الأراضي السعودية بعد نفاد ما لديهم من نقود، إذ يتم دفعها للمهربين، ولا يجدون سوى البقاء في حرض لسد الجوع والعطش، مع تحميل السكان الأصليين أعباء اقتصادية، وجرائم متنوعة.
من جهته قال أحمد شديوه المدير العام لمديرية حرض: إن عدد الإثيوبيين وبقية الأفارقة ارتفع إلى أكثر من 15 ألفا ومرشح أن يصل إلى 20 ألفا، وأصبح تواجدهم بهذه الأرقام الكبيرة يشكل عبئاً كبيراً على المديرية من النواحي الأمنية والاجتماعية والغذائية والصحية وغيرها من المشكلات التي ترتبت على وجودهم العشوائي، وإن هذه الأعداد في تزايد يوماً بعد آخر وتنذر بتزايد المشكلة إذا لم توضع لها الحلول المناسبة.
فيما أكد لـ«عكاظ» رئيس مؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن عيسى راجحي على الدور الذي تبذله السلطات السعودية للحد من تسلل هؤلاء الأفارقة إلى أراضيها، وهناك تعاون كبير بين الأشقاء في السعودية واليمن بهذا الخصوص يتمثل في تقديم العون والمساعدة لهم من أجل إعادتهم إلى بلدانهم، موضحا أن أعدادا هائلة يتم التعامل معها، وعند التحقيق عن سبب دخولهم يؤكدون أنه من أجل تحسين مستوى المعيشة. هذه الأعداد الهائلة من الأفارقة، خاصة

الإثيوبيين والصوماليين، الذين يحاولون الدخول إلى أراضي المملكة ويفشلون، تقدم لهم معونات نقدية وغذائية، وتتبنى الجهات المختصة في السفارة السعودية في صنعاء تسفيرهم إلى دولهم عبر مطار الحديدة غرب اليمن.
موضحا أن المأساة لا تزال قائمة وتحتاج إلى جهود دولية أخرى، لمنع كارثة إنسانية، إذ هناك عمليات تعذيب يتعرض لها اللاجئون الأفارقة من عصابات مسلحة في منطقة عبس ومديرية حرض الحدودية في محافظة حجة، التي تعتبر النقطة الرئيسية للتهريب، حيث تقوم هذه العصابات بمطاردة بعض الأفارقة وإرعابهم بإطلاق النار عليهم والقبض عليهم واحتجازهم في بعض المزارع في القرى النائية وفي أحواش المواشي بعد أن يتم تقييدهم بالقيود والسلاسل. وتعرض بعضهم للقتل الوحشي من أجل إجبارهم على الاتصال بأقاربهم في السعودية ودول أخرى خليجية أو أمريكا من أجل تحويل مبالغ مالية تصل إلى ألف دولار مقابل إخلاء سبيل الفرد الواحد. وهذه العصابات تستغل الفقر والبطالة والأوضاع الاقتصادية المتردية والحروب والصراعات السياسية والانفلات الأمني لتنفيذ جرائمها.
وأصدرت السلطات اليمنية في محافظات الحديدة وحجة وحضرموت وتعز قائمة بأسماء 80 صيادا ومهربا يمنيا متهمين بتهريب الأفارقة إلى السعودية واليمن عبر البحر والبر.
وذكر مسؤول أمني يمني أن الأجهزة الأمنية في المحافظات طالبت باعتقال صيادين يمنيين متورطين في عمليات التهريب الواسعة التي انتشرت أخيرا للمواطنين الأفارقة والمواشي إلى اليمن والسعودية عبر البحر والبر.
وقال إنه تم القبض على 20 صيادا وخمسة مهربين يعملون في النقل عبر السيارات يتم التحقيق معهم من أصل 70 صيادا وعشرة سائقي شاحنات وسيارات نقل متهمين بتهريب الأفارقة إلى اليمن والسعودية.

"فساد تعليم حائل".. محاكمة المتهمين الشهر المقبل

جلسة "الإدارية" الأولى ستخصص لـ11 قياديا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135584&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
قررت المحكمة الإدارية بمنطقة حائل أن يكون الأسبوع الأخير من شهر جمادى الأولى المقبل، موعدا لأولى جلسات المحاكمة للمتورطين في ما بات يعرف بـ"فساد تعليم حائل".
وحددت المحكمة موعد المرافعات بعد أيام من إحالة قضية التجاوزات المالية والإدارية في إدارة التربية والتعليم بمنطقة حائل إلى هيئة الرقابة والتحقيق التي ارتفع عدد المتورطين فيها إلى 34 شخصاً سعوديين وأجانب. وستشهد الجلسة الأولى محاكمة قيادات إدارة التربية والتعليم والبالغ عددهم 11 شخصاً.
وفي الإطار نفسه، كشفت مصادر متابعة للقضية أن المحكمة الإدارية في حائل ستنظر أيضاً في قضية أخرى مرفوعة من عاملين في إدارة التربية والتعليم بالمنطقة ضد مدير التربية والتعليم السابق حمد العمران منذ توليه الإدارة. وأشارت المصادر إلى أن المخاطبات التي أرسلت لإشعار وزارة التربية والتعليم بالتجاوزات المالية والإدارية، تم التواصل بشأنها مع نائب الوزير خالد السبتي.
بعد أيام من إحالة قضية التجاوزات المالية والإدارية بإدارة التربية والتعليم بمنطقة حائل إلى هيئة الرقابة والتحقيق، حددت المحكمة الإدارية الشهر المقبل موعدا للمرافعات بالقضية.
وستكون فاتحة محاكمة إدارية حائل للمتهمين الـ 34 بقضية فساد تعليم حائل، في الأسبوع الأخير من شهر جماد الأول المقبل.
إلى ذلك، كشفت مصادر متابعة لقضية تعليم حائل أن المحكمة الإدارية بحائل ستنظر كذلك بالقضية الثالثة المرفوعة ضد مدير التربية والتعليم السابق حمد العمران منذ توليه إدارة تعليم المنطقة، منوها إلى أن القضايا السابقة كانت من عاملين في الإدارة ضده.

وأشارت إلى أن المخاطبات التي أرسلت لإشعار وزارة التربية والتعليم بالتجاوزات المالية والإدارية، تم التواصل بها مع نائب وزير التربية والتعليم خالد السبتي بناء على موعد مسبق مع نائب والوزير، وأيضا أشعر بها نائب الوزير لشؤون البنين حمد آل الشيخ.

"بدل" موظفات "الاجتماعية" معلق بـ"المالية" و"المدنية"

مصدر لـ"الوطن": الموضوع يخضع لإجراءات حكومية "روتينية"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135656&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

رغم مرور أشهر عديدة من رفع وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع إقرار "البدل النقدي" لموظفاتهن العاملات في المراكز الاجتماعية، إلا أن القضية لا تزال معلقة. وكشف مصدر مطلع بوزارة الشؤون الاجتماعية لـ"الوطن" أن مشروع إقرار البدل النقدي لموظفات الشؤون الاجتماعية الذين تم تثبيتهم قبل نحو 9 أشهر، تم رفعه إلى وزارتي المالية والخدمة المدنية للموافقة عليه، مضيفاً أنه لا يمكن صرف البدل حتى تتم موافقة وزارة المالية، في حين لن يتم صرف البدل دون أن يتم تحويل وظائفهم عبر وزارة الخدمة المدنية.

وبين المصدر في سياق تصريحاته للصحيفة أن وكيل الوزارة للشؤون الاجتماعية ومدير شؤون الموظفين مهتم بموضوع الموظفات، مؤكدا من خلال متابعته للموضوع أن الأمر لا يقف عند وزارة الشؤون الاجتماعية وإنما من قبل وزارتي المالية والمدنية، وقال "الأمر يخضع للإجراءات الروتينة الحكومية".

وأوضح أن الأمر أكبر بكثير من البدل وطريقة صرفه، لافتا إلى أن عدد الذين تم تثبيتهم تخطى 7000 ألف، وهو عدد كبير، وأصبح الأمر شائكا، لأن هناك من الموظفات من تريد الرجوع إلى منطقتها وأخريات يردن العودة إلى إدارتهن وغيرهن من الموظفات اللاتي لهن طلبات أخرى.

وبين أن الوزارة استطاعت أن تحل جزءا من تلك المشاكل التي تواجههم من خلال إلغاء تكاليف كثيرة، وإضافة مباشرات للواتي يبعدن عن الموقع أكثر من 50 كم، واصفا الخطوات المتخذة بـ"المبشرة والجيدة".

يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تفاعلت منذ وقت مع ما نشرته "الوطن" سابقا بخصوص صرف البدل لموظفات المراكز الاجتماعية بعد مطالبات من قبل موظفاته، وأن وزارة الشؤون الاجتماعية تعكف على تحويل مسمى وظائفهن إلى "ملاك شامل" منذ فترة، ولكن لم يصدر قرار بهذا الصدد حتى الآن، وأن صرف البدل لبعض الموظفات يعود إلى توظيفهن في نفس المركز كالتأهيل الشامل أو فروع أخرى.

الاقتصادية

طالبت بتجهيز معامل لمساندتهم .. مصدر لـ"الاقتصادية" :
• التعليم العالي" تسمح بقبول ذوي الإعاقات السمعية في الجامعات

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.aleqt.com/2013/03/03/article_736035.html

مويضي المطيري من الدمام

قال لـ"الاقتصادية" مصدر أكاديمي في جامعة الدمام: إن وزارة التعليم العالي حصرت قبول ذوي الإعاقات بالكليات في الإعاقة السمعية فقط، مرجعا السبب في تخصيص السمعية دون غيرها؛ إلى كونها الأكثر عددا من بين الإعاقات، ولدى أصحابها مقدرة أكثر من غيرهم.

وقال "إن اجتماع عقد أخيرا بين عمداء كليات الجامعة، تضمن تقديم كلية الآداب للبنات تجربة سابقة غير رسمية، قبلت من خلالها مجموعة من الطالبات لديهن بعض إعاقات، وكانت التجربة مقبولة نوعا ما، لكنها مكلفة، وحاليا نعمل على تحويل التجربة إلى قرار رسمي بعد تعليمات وزارة التعليم العالي".

وبيّن أنه يتم حاليا إعادة البنية التحتية في الكليات، وبخاصة التي قيد البناء لتوفير عدد من المعامل والأجهزة الخاصة لذوي الإعاقة السمعية؛ بناءً على تعليمات وزارة التعليم العالي من خلال خطابها الذي نص على قبول ذوي الإعاقة السمعية، مضيفا "بناءً عليه تم العمل على إصدار لجنة متخصصة لقبول طالبات الإعاقة السمعية"، مبينا أن حدوث أي حادث لأحد طلاب أو الطالبات ممن كانوا يتمتعون بسلامة الجسد ويتحولون إلى معاقين حركيا يفترض على الكلية التعامل مع الحالة ما لم يتطلب تخصص دراستهم سلامتهم جسديا، منوها إلى أن المتقدمين لبعض التخصصات من المعاقين لا يتم رفضهم، إلا أنه يتم تحويلهم إلى كليات أخرى لا تتطلب السلامة الكاملة جسديا.

كما كشف عن أن غالبية الكليات، على الرغم من محاولتها إيجاد حلول للمعاقين حركيا كتوفير المرافق المساندة، إلا أنها دون المطلوب، منوها إلى أنه يمكن للطلاب الذين أصيبوا بأي نوع من الإعاقات الحركية أن يؤجلوا الدراسة لمدة لا تزيد على عامين.

وأشار إلى أنه لا بد من دراسة عدد الحالات من المعاقين الداخلين الكليات، موضحا أن التجهيزات أو إعداد المرافق للمعاقين حركيا، والاختصاصين، تكون مكلفة جدا مقابل عدد النسب المقبلة على الدراسة الجامعية، موضحا أن الأفضل تقليل تكلفة التجهيزات بتخصيص موقع الدور الأرضي لاستقبال طلبة الإعاقات.

وأوضح أن بعض المداخل الخاصة والممرات التي تخص معاقي الحركة ليست بالشكل المطلوب، وما زالت الإمكانات أقل مما هو مطلوب في المباني الحالية، منوها إلى أن المباني الجديدة تتم فيها مراجعة المخطط الهندسي خلال العامين الماضيين لتتوافر به هذه النوعية من الخدمات للمعاقين حركيا.

وقال المصدر ذاته: "إنه يفترض معرفة اتجاهات المعاقين، وما يحتاج إليه سوق العمل منهم، وليس منطقيا أن يفتح كل التخصصات لأعداد محددة، لكن يجب تحديد تخصصات معينة لهم، وأن يتواجد على مستوى كل الجامعات، ومن خلال وزارة التعليم العالي يتوجه هذا الإجراء لفتح التخصصات للمعاقين حركيا، مبينا أنه، عالميا، بعض الجامعات تعنى بهذا الجانب، وليس جميع التخصصات".

من جانب آخر، أوضح لـ"الاقتصادية" الدكتور عبد الله الربيش، مدير جامعة الدمام، أن خطة قبول الطالبات من ذوات الإعاقة السمعية وتشكيل اللجنة الفرعية الدائمة لضبط المخالفات الإدارية بكلية الآداب في الدمام، لها مهامها وهي تطويره، مبينا أن لجنة ضبط المخالفات تنظمه داخل كلية الآداب؛ لأنها أكبر كلية ففيها أكثر من ثمانية آلاف طالبة وعدد الموظفات العاملات فيها أكبر؛ لذلك خصصت لها هذه اللجنة، في حين بقيت الكليات الأصغر لها لجان بالجامعة، منوها إلى أن هذه اللجنة تدار من قبل النساء بالكامل.

وأوضح "فيما يخص قبول الإعاقات السمعية للدراسة بالجامعة بسبب أن هذه الحالات أكثر من الإعاقات الأخرى ويكونون سالمين ذهنيا، وبمجرد توفير بعض الأجهزة يتجاوزون هذه الإعاقة، ولم تكن الكليات مهيأة سابقا لاستقبال ذوي الإعاقة السمعية، بينما ستندرج الإعاقة البصرية أيضا، مبينا أن مباني الكليات القديمة تم تطويرها كمداخل من قبل إدارة المشاريع.

ينطلق اليوم بالرياض ويبحث الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية

• منتدى مكافحة الغش" يستهدف تجفيف منابع السلع المغشوشة والمقلدة

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ- 3 مارس 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130303/ec27.htm

الجزيرة - الرياض:
يناقش المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية اليوم 7 محاور ذات علاقة بجهود الهيئات والمنظمات الدولية في الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وتجفيف منابع إنتاج السلع المغشوشة والمقلدة والتي تشمل المستهلك بصفته المستفيد الأول من مخرجات أعمال أوراق وورش العمل والتوصيات التي سيتخذ على ضوءها قرارات تحميه من آفة الغش التجاري.
وتبدأ الفعاليات في ضيافة الجمارك السعودية مساء اليوم الأحد، وعلى مدى ثلاثة أيام بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الإنتركونتيننتال في الرياض.
ويفتتح أعمال المنتدى وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف بحضور وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة والأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية والأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية وبمشاركة مديري عموم الجمارك العربية ومجموعة من المتخصصين العرب والأجانب. ويعد المنتدى منبراً للجهات ذات العلاقة بموضوع مكافحة الغش التجاري في القطاع العام والخاص وفي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة بإجراء الدراسات والبحوث الأكاديمية. ويمثل المنتدى فرصة لعرض جوانب المشكلة واستعراض التجارب الناجحة وسيتخلله العديد من أوراق وورش العمل التي ستسهم بفاعلية في تسليط مزيد من الضوء على هذه الظاهرة السلبية والخروج برؤية واضحة وتوصيات بناءة وصولاً إلى الحد منها.
وسيكون للمبادئ القضائية لحماية حقوق الملكية الفكرية والإعلام وعقوبة التشهير حظاً من المحاور إضافة إلى جمعيات حماية المستهلك في مواجهة ظاهرة الغش التجاري والتقليد، وحجم المشكلة وأساليب مواجهتها، وتراخيص نقل البضائع واشتراطاتها، وتسهيل نقلها مع الدول الأخرى من خلال الاتفاقيات الإقليمية والثنائية، وممارسات الغش والتقليد في المناطق الحرة وبلدان العبور، والإستراتيجيات المتكاملة الضامنة للقضاء على الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية، وأهمية تبادل المعلومات وربط قواعد البيانات والشراكة بين القطاعين العام والخاص حجر الزاوية في بلوغ الهدف. وسيناقش المشاركون في الملتقى المواصفات والجودة ودور هيئة التقييس لدول مجلس التعاون في ضبط سلامة المنتجات في السوق الخليجية المشتركة، مستعرضين التجارب العربية والعالمية الناجحة في هذا المجال ومن ضمنها تجربة الجمارك السعودية. وسيشهد المنتدى على هامشه تنظيم المعرض العربي الثاني لتوعية المستهلك بالمنتجات الأصلية وأساليب التفريق بين الأصلي والمقلد وأجهزة الفحص وأدواته.

المسؤولية الاجتماعية المتأصلةفي الدين الإسلامي لا تزال في المراحل الأولية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20130304/Con20130304577858.htm

معتوق الشريف (جدة)

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى صور الواجبات التي تناط بالمواطن تجاه وطنه لما لها من دور فاعل في مساعدة أبناء الوطن على تخطي العقبات بما تقدمه من دعم مادي ومعنوي للمبادرات لا سيما الشبابية منها، لكن رغم هذه الأهمية ما يزال هذا الواجب غائبا عن الواقع.

لقد احتلت المسؤوليات الاجتماعية في العالم دورا بارزا مهما في قطاع الأعمال خلال الفترة الأخيرة، وأصبحت ركنا أصيلا في استراتيجيات الشركات العالمية، لدرجة أن بعض الشركات في الدول المتقدمة أصبحت تضع مقاييس خاص لمدى التزامها وتنفيذها ببرامج المسؤولية الاجتماعية، بينما ما زلنا نهمش هذا المفهوم ونتهرب عبر وصفه عملا خيريا قائما على العطاء السري (الصدقة) دون إدراك بأنه عمل تنموي حق لأبناء الوطن الفقراء والمحتاجين عند الأغنياء. ومن باب التوعية والتثقيف بالقضايا التي تهتم المجتمع سوف نلقي الضوء على المسؤولية الاجتماعية من خلال هذا الحوار مع مؤسس موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، الخبير والباحث في مجال المسؤولية الاجتماعية الرمضي بن قاعد العنزي.

• ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وكيف تراه لدى المؤسسات؟

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بأنها: التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد.

كما عرفها كثير من الباحثين من وجهات نظر مختلفة بأنها: مبادرة أو سلوك أو التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان، والمواصلات وغيرها.

أما التعريف المحلي الذي وضعه مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض فوصفها بأنها «مساهمة منشأة القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل فيه مع التصرف بمسؤولية بدوافع دينية وأخلاقية لتعزيز مكانتها التنافسية في مجال نشاطها».

ولم يتفق حتى الآن على تعريف موحد للمسؤولية الاجتماعية عالميا، ولكن هي وجهات نظر تختلف من بلد لآخر إلا أنها تتفق على الأثر الايجابي الذي ينبغي على القطاع الخاص أن يؤديه في المجتمع.

ولا يزال المفهوم حتى غير واضح لدى كثير من المنظمات سواء الحكومية أو الخاصة، فكثير ما تطالعنا بعض الجهات الحكومية والمؤسسات الخيرية بعبارات (من باب مسؤوليتنا الاجتماعية، وغير ذلك من العبارات) حقيقة الجهات الحكومية والمؤسسات الخيرية غير الربحية التي تساهم الدولة بدعمها لا تدخل ضمن هذا المفهوم أنما ما تقوم به هي واجبات مسنده لها من الدولة الذي يدخل تحت هذه المفهوم هي منظمات القطاع الخاص الربحية.

• ما مجالات المسؤولية الاجتماعية؟

تختلف المجالات من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، ولكن تتفق المجالات على أنها إسهامات القطاع الخاص في التنمية بشكل عام، وتكون هذه المجالات وفق أولويات واحتياجات المجتمع وفق السياسة الاجتماعية العامة ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا من يحدد الأولويات، ومن ينسق جهود القطاع الخاص الاجتماعية، أم نتركها للتقديرات العشوائية. لذلك من الأهمية بمكان لملمة هذه الجهود المتفرقة في هيئة أو وزارة تعنى بتنظيم هذه الجهود وفق استراتيجيات.

• كيف ترى تعامل الشركات مع برامج المسؤولية الاجتماعية؟

** رغم أن لدينا بعض المساهمات الجيدة من بعض الشركات، ولكن لا يزال التعاطي مع برامج المسؤولية الاجتماعية دون مستوى الطموح المطلوب من القطاع الخاص الذي أصبح ينمو بشكل كبير بفضل السياسات التي تنتهجها الدولة في هذا الجانب، فكثير من الشركات لا تدرج المسؤولية الاجتماعية ضمن أهدافها واستراتجياتها، وأحيانا تخلطها مع مفاهيم العمل الخيري والعلاقات العامة والتسويق وغيرها من المصطلحات التي لا تعتبر من المسؤولية الاجتماعية رغم خيريتها. وأغلب ما يعبر عنه على انه مسؤوليات اجتماعية مثل رعاية ملتقيات أو منتديات هو في الحقيقة بوادر للمسؤولية الاجتماعية، وهذا جيد ولكن المسؤولية الاجتماعية أوسع من ذلك بكثير.

• كيف ترى تعامل الجمعيات الخيرية مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

الجمعيات تؤدي دورا كبيرا في المجتمع، وهناك جمعيات كثيرة لها أثر ايجابي على تنمية برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص من خلال التعامل الواضح والشفاف مع الشركات، ويمكن أن نسمى بعض الجمعيات الرائدة في العمل الخيري على سبيل المثال لا الحصر مثل جمعية إنسان وجمعيات البر، وحقيقة هي كثير لا يسع المجال لذكرها. وبعض من الجمعيات أصبحت تتجه نحو العطاء للتنمية، وحسب معلوماتي العامة المتواضعة أن وزارة الشؤون الاجتماعية أصبحت تعمل على زيادة عدد الجمعيات والواقع يشهد بذلك، وتعمل جاهدة وجادة على إعادة تنظيم إعمال الجمعيات والعمل الخيري بشكل عام لما يحقق تطلعات المجتمع وأتوقع ان تكلل جهودها عن تنظيمات جيدة ومفيدة للمجتمع.

ولكن هناك بعض الجمعيات تحتاج إلى إعادة نظر من خلال عدم إدراك القائمين عليها أو سوء تأويل لبعض الصلاحيات التي أعطيت لهم من وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد تسيء هذه الجمعيات قليلة العدد إلى الجمعيات التي لها دور تنموي في المجتمع.

ولكن الأمر يحتاج إلى مزيد من بحث التكامل وإيجاد الكوادر القادرة على الاستفادة من خيرية القطاع الخاص من خلال لتواصل الفعال والشراكة سواء في الرؤية أو التنفيذ والهدف.

• هل يعني لا بد من سن قوانين لإلزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية؟

كلا ليس كذلك فالذين سبقونا لم يسنوا أنظمة مباشرة في هذا الجانب، وتبدأ المسؤولية الاجتماعية عندما ينتهي القانون، فالمسؤولية الاجتماعية بطبيعتها اختيارية، وهذا يعطيها التنوع. ولكن ينبغي العمل على قوانين تنظيم للمسؤوليات والأولويات، وقياس الأثر.

ويعتبر التزام الشركات بالقوانين أدنى مستويات المسؤولية الاجتماعية مثل الالتزام بقوانين العمل، وقوانين حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، وسلامة أماكن العمل كلها قوانين يجب الالتزامات بها، ولكن المفترض على الشركات أن تتجاوز هذا القوانين إلى برامج تطوعية، التي تحقق مصالح المجتمع أو بمعنى أدق أن تبادر في مساهمات اجتماعية تتجاوز ما هو محدد في القوانين.

فيجب علينا جميعا كل حسب دوره أن نسعى إلى تنمية القيم من خلال الثقافة المجتمعية.

• لماذا الشركات في دول العالم المتقدم لديها مسؤوليات اجتماعية والشركات العربية لا تفعلها بشكل كامل؟

نحن في المجتمعات العربية تعودنا أن الدولة تقوم بكل شيء، ونضع اللوم على مؤسسات الدولة عند وجود قصور في نشر أو إلزام أو توجيه أو غير ذلك من الأمور، ودائما ننسى الأهم من ذلك، ننسى أنفسنا نحن كأفراد مؤثرين في المجتمع، نحن يجب أن يكون لنا دور.

الشركات في المجتمعات الغربية لديها مسؤوليات لأن المجتمع يطلب ذلك ويسأل عنه، وكثير من المستثمرين في الغرب يسألون عن منهجية الشركات في المسؤولية الاجتماعية فإن وجدت المسؤولية الاجتماعية استثمروا وإلا اتجهوا إلى الشركات التي لديها مسؤوليات اجتماعية.

بينما نحن لا نطلب ولا نسأل.. فما دمنا لا نسأل؛ كأن لسان حال الشركات يقول ما دام المجتمع لم يطلب ذلك فلماذا أذن نحن نفعل ذلك. فالمفترض إننا نحن كمستهلكين لسلعة أو خدمة ومجتمع بشكل عام أن نسال عن برامج المسؤوليات الاجتماعية لدى الشركات، فإن وجدت مسؤوليات اجتماعية نتقبل هذا المنتج أو الخدمة وان لم توجد ينبغي البحث عن البديل، فدورنا كمستهلكين مهم جدا في التعامل مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، خصوصا في ظل الأسواق المفتوحة عالميا، كما يقال حارب غلاء السلع بالاستغناء عنها والبحث عن البديل، فنحن كمستهلكين يجب أن نطبق هذا المثل إن أردنا تفعيل هذا المفهوم في المجتمع.

• كيف يمكن لنا جميعا أن نساهم في تعزيز هذا المفهوم في المجتمع؟

العلاقة علاقة تكامل، فالإعلام له دور فعال في هذا الجانب يجب أن يسلط الضوء على هذا المجال وعليه مسؤوليات اجتماعية، كذلك المؤسسات الحكومية لها دور في نشر ثقافة هذا المفهوم في المجتمع مثل المؤسسات التعليمية والأكاديمية

ويجب أن تكون مادة أساسية من متطلبات الجامعات، وكذلك نشر ثقافة الاستهلاك المقرونة بقيم المجتمع التي تشجع على التكافل الاجتماعي بالإضافة إلى إيجاد هيئة مستقلة تنظم هذا الجهود وتقيس الأثر وفق أولويات واحتياجات المجتمع.

أسرة ضحية جرثومة الدم بجازان لـ عكاظ:

الصحة تتحمل مسؤولية التأخير في نقل حنان لمستشفى متخصص

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130304/Con20130304577903.htm

افتخار باحفين (جازان)

شدد جابر دوشي والد الفتاة حنان التي توفيت متأثرة بنقل دم ملوث بجرثومة في العناية المركزة بمستشفى الملك فهد المركزي بجازان، على محاسبة المقصرين الذين تسببوا في نقل دم ملوث الى جسد ابنته حنان، وطالب بمعالجة بقية أبنائه المرضى في المستشفيات المتقدمة بمن فيهم ابنه طارق الطالب الجامعي المصاب بسرطان الغدد.

وقال إدريس الدوشي شقيق حنان لـ«عكاظ» التي حضرت مراسم العزاء، إن حالة شقيقته بدأت في التدهور ولم يحرك الأطباء أو إدارة المستشفى ساكنا إلى أن فارقت الحياة، ودون في شهادة وفاتها السبب على أنه جرثومة في الدم، مضيفا أن عدم معالجة تردي الأوضاع الصحية بمنطقة جازان وغياب الرقابة ينذر بكثير من المآسي في المستقبل إن لم يتم تدارك هذه الأوضاع، محملا في الوقت نفسه وزارة الصحة مسؤولية وفاة شقيقته، لأنهم طالبوا المستشفى بنقلها لأحد المستشفيات المتقدمة عبر الإخلاء الطبي لإنقاذ حياتها وهو الأمر الذي لم يتحقق، نتيجة المماطلة والروتين المعقد.

وبين إدريس أن له ثلاثة اشقاء مرضى مصابين بالأنيميا يحقنون شهريا بالدم وهم: هدى البالغة (26 عاما)، والضحية حنان، ومروان (23 عاما) الذي كان منوما في المستشفى، وأبدى مخاوفه من أن تتضاعف مأساتهم في قادم الأيام إن لم يعالجوا في مستشفيات متقدمة وعلى وجه السرعة.

وقال إدريس الذي دخل في موجة من البكاء إن شقيقته حنان وقبل وفاتها أرسلت عبر جوالها رسالة تشتكي خلالها من صعوبة في التنفس وتحمد الله على قضائه، وهذه كانت رسالة الوداع حيث لفظت أنفاسها وغادرت الدنيا وبقيت الرسالة في جواله. وأكد أن الأسرة سوف ترفع دعوى ضد وزارة الصحة، مع المطالبة بالمحاسبة الفورية لمن تسببوا في وفاتها.

من جانبه، قال عبدالرحمن الشقيق الأكبر للضحية حنان إنها كانت لا تكف عن الصراخ وتردد بصفة مستمرة «أنقذوني سأموت» خاصة بعد أن تدهورت حالتها الصحية في الأيام الأخيرة، نتيجة ارتفاع درجة الحرارة الداخلية التي تحولت إلى خارجية، تسببت في تغيير لون جسدها ليتم نقلها إلى العناية المركزة، وأشار إلى أن الأطباء عندما تأكدوا من نقل دم ملوث لشقيقته لم يشعروا أسرتها بالحقيقة وتكتموا على الحقيقة، إلى أن فضح أمرهم بعض الممرضين والممرضات في المستشفى، مبينا أن لديهم تقريرا يدين المستشفى يبين أن شقيقته توفيت بسبب جرثومة في الدم.

وحمل عبدالرحمن مدير الشؤون الصحية بجازان الدكتور حمد الاكشم المسؤولية المباشرة لأنه تأخر في البت في إجراءات الاخلاء الطبي. وقال: بعد صدور الموافقة يوم الثلاثاء بنقل شقيقتي للمستشفى التخصصي أي قبل وفاتها بأربعة أيام، راجعنا (والدي وأنا وشقيقي إدريس) مدير الشؤون الصحية بجازان الدكتور حمد الاكشم في مكتبه يوم الاربعاء، وشرحنا له الوضع الصحي المتردي لحنان وطالبنا بضرورة نقلها بعد صدور الموافقة، وأرسل خطابا عاجلا لمدير عام الطوارئ بوزارة الصحة. وأضاف عبدالرحمن أن مدير الشؤون الصحية قال لهم «مشكلتكم أنكم قابلتم يومي الخميس والجمعة»، وتساءل: هل يتوقف إنقاذ أرواح المرضى في هذين اليومين، وهل الإخلاء يتوقف في هذين اليومين، خاصة إذا ما علمنا أن دقيقة واحدة قد تنقذ حياة مريض فما بالك بأيام. وأضاف شقيق الضحية أنهم استفسروا من مدير الشؤون الصحية عن أسباب

عدم التعاقد مع طبيب أو استشاري أو اخصائي لأمراض الدم الوراثية بعد وفاة الطبيب النيجيري فقال إنهم طالبوا الوزارة ولم تصلهم الموافقة.
من جهته، قال مروان الشقيق الأصغر للضحية الذي كان منوما في المستشفى: استغربت طلب والدي مغادرتي للمستشفى، وكم كانت صدمتي كبيرة عندما وجدت المعزين في منزلنا، وعندها أيقنت أن حنان ماتت وهي رفيقة ألمي وأوجاعي في المستشفى، فلم أتمالك نفسي ودخلت في موجة من البكاء. وقال «أخاف الموت مثل شقيقتي».

رفع دعوى لدى الهيئة الصحية الشرعية

محامي رهام يطالب بـ 50 مليونا تعويضا عما أصابها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130304/Con20130304577737.htm

مريم الصغير (الرياض)
كشف محامي رهام إبراهيم الحكمي لـ «عكاظ» عن آخر المستجدات في قضية الطفلة رهام بقوله: «باشرت برفع دعوى قضائية أمام الهيئة الصحية الشرعية للحفاظ على حق موكلتي التي أصيبت بالإيدز نتيجة نقل دم ملوث بالفيروس لها في مستشفى جازان العام، مطالبا بمجازاة كل من تسبب في ذلك سواء بإهمال أو تقصير أو عدم مبالاة أو تعمد، حسب اللوائح والأنظمة المرعية، فضلا عن تعويض موكلتي مقابل ما أصابها جراء نقل الفيروس وتبعات ذلك النفسية والجسدية والاجتماعية عليها ووالدها الذي أصيب بصدمة عنيفة حتى يومنا هذا، وكذلك حال والدتها».
وأضاف الحكمي أنه سيطالب بـ 50 مليون ريال تعويضا لرهام، مؤكدا أن هذا المبلغ ليس كثيرا مقارنة بما أصابها.
وقال الحكمي إن أول تلك المطالبات ستكون بنقل الطفلة إلى جناح بدلا من تلك الغرفة، ومراعاة الحالة النفسية لها وتأمين خادمة مع ممرضة، بالإضافة إلى التعجيل بنقلها إلى مستشفى عالمي متخصص لتلقي العلاج.
يذكر أن «عكاظ» كانت قد نشرت في أعداد سابقة تفاصيل قصة نقل الدم الملوث بالإيدز للطفلة رهام الحكمي بمستشفى جازان العام.

المجلس"يقر توصية لتطوير اللائحة الإدارية والمالية لهيئة الري بالإحساء

أعضاء شورى يطالبون بتطوير حافز ويحذرون من انعكاسه على زيادة البطالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/04/article814663.html

الرياض عبدالسلام البلوي :

وافق مجلس الشورى على توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالإحساء وأقر في جلسته التي عقدها أمس الأحد برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بتحديث وتطوير اللائحة الإدارية والمالية للهيئة واعتماد سلم رواتب موظفيها بما يتماشى مع التطلعات في تحسين خدماتها المقدمة للمستفيدين، وشدد الشورى على دعم برامج الهيئة وأنشطتها المتعلقة بالحفاظ على البيئة الزراعية وإعادة تأهيل وتحسين الوضع الاقتصادي للمزارع الواقعة تحت إشرافها وفق رؤية تركز على تطوير برامج الإرشاد الزراعي وتحديث البرامج التشغيلية والإدارية ذات العلاقة بتقنين وتوزيع المياه بما يحفز على الترشيد في استخدامها واستغلالها الاستغلال الأمثل.

من ناحية أخرى ناقش المجلس التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية وقال العضو صالح الحصيني إن هناك شكوكاً حول جدوى برنامج حافز في تخفيض البطالة وكذلك هويته وماهيته يوجد عليها ضبابية، و تساءل أحد الأعضاء عن آلية تعامل الصندوق مع قطاعات العمل في مجال دعم السعودة وعن جهود الصندوق لإلزام قطاعات العمل بتسجيل العاملين لديها في التأمينات الاجتماعية، وطالب آخر بربط الصندوق بالجامعات في مجال البحوث وعدم ترشيد نفقاتها في مجال البحث العلمي والتدريب وربط ذلك بخطة زمنية، كما دعت العضو أمل الشامان إلى إعادة النظر في مدى جدوى البرامج التي يقدمها صندوق تنمية الموارد البشرية بدلاً من اهتمام لجنة الإدارة التي درست التقرير بالجانب المالي وعملية الترشيد على تلك البرامج لأن هذا الإجراء قد يحد من إيجابيات تحققت من خلال البرامج والبحوث التي أجراها الصندوق .

وانتقد أعضاء تغييب المعلومات التفصيلية عن استثماراته، وقلة نسبة النساء العاملات في الصندوق اللاتي لم يتجاوزن 23 موظفة وهو ما يشكل نسبة 10% وهو ما لا ينسجم مع القوى العاملة في المملكة، فيما تساءلت عضو شورى عن وجود إحصائيات موثقة لدى الصندوق عن أوضاع الشباب ممن هم فوق السن الذي يسمح لهم بالحصول على إعانة " حافز "، وهل يوجد بطالة ممن هم فوق سن الخامسة والثلاثين ، وقالت " إذا لم يتمكن حافز من إيجاد فرص عمل خصوصاً لمن هم في المحافظات والمدن الصغيرة فهل هناك خطط بديلة ، وما هي الآليات التي سيتعامل بها خلال السنوات المقبلة في ظل الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل"، وطالب أحد الأعضاء بإيجاد ترتيبات جديدة ليحقق " حافز " أهدافه في دعم طلاب العمل وإيجاد الفرص المناسبة لهم ، وأن لا ينعكس سلباً بزيادة معدلات البطالة .

وناقش المجلس أمس تقرير المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث وتمحور النقاش حول تحديد تكلفة تشغيل السرير سنوياً ومعرفة الرواتب التي تصرف للسعوديين وغير السعوديين، وشددت المداخلات على إيجاد مكافآت وحوافز لتوفير الكفاءات الطبية المتميزة والمحافظة عليها، واقترح أعضاء تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي إلى مدينة طبية أو أكاديمية طبية، ولاحظ أحد الأعضاء خلو التقرير من مؤشرات الأداء ، وتساءل عن أعداد

الموظفين وهل تتناسب مع قلة عدد أسرة المستشفى ومدى استيعابه للمرضى، فيما طالب عضو آخر بأن تتبنى المؤسسة خطة لرفع عدد الأِسرَّة إلى 2500 سرير خلال السنوات الخمس القادمة .
وتساءل عضو آخر عن أسباب ضعف التعاون بين المستشفى والمستشفيات المرجعية الأخرى، والمستشفيات في المدن والمحافظات الأخرى، ولاحظ عضو آخر ارتفاع قيمة إيجارات السكن المستأجرة لبعض منسوبي المستشفى وطالب بأن تعيد المؤسسة النظر في هذا الأمر .
ويرى عضو شورى أن المستشفى توسع في قبول عدة حالات مرضية لا تستلزم الدخول إلى مستشفى كان قد أنشئ من أجل رعاية وعلاج الأمراض المستعصية، وطالب أحد الأعضاء أن تقدم اللجنة توصية واضحة لدراسة وضع تضرر عدد من الكفاءات الطبية الوطنية من الكادر الصحي الجديد ، فيما قالت عضو آخر أن الكادر الصحي قد ساوى بين أطباء وزارة الصحة وبين أطباء المستشفيات التخصصية فيما يخص المزايا المالية مما أحدث تسرباً للممارسين الصحيين المتميزين من المستشفى.
إلى ذلك طالبت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في تقريرها بشأن التقرير السنوي لهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 32 1433 بأن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة العمل على تفعيل دور المختبرات الخاصة بما يمكنها من الانتشار وتعدد التخصصات، ودعت إلى مواءمة مرافقها بما يمكنها من تشغيل النساء في الأعمال المناسبة وفق التعليمات والأوامر الصادرة بهذا الشأن ، وجاءت التوصية الأخرى بالمطالبة بربط المراجع الداخلي بمجلس الإدارة بدلا من محافظ الهيئة لمزيد من الاستقلالية وتحقيقا لحوكمة أفضل .
وأوردت اللجنة في تقريرها المعوقات التي تواجه هيئة المواصفات ومن ذلك عدم وجود كادر وظيفي خاص بالهيئة مقارنة بالهيئات الأخرى مثل هيئة الاتصالات وتنظيم الكهرباء والسياحة، واشتكت الهيئة من تسرب الموظفين المؤهلين لوجود فرص وظيفية لدى جهات أخرى مماثلة تتمتع بمزايا مالية أفضل مثل الهيئات المشار إليها، إضافة إلى قلة الوظائف المعتمدة في الميزانية وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لتأمين أجهزة المختبرات لتواكب التطورات، وكذلك عدم تثبيت العاملين على بند علامة الجودة على وظائف رسمية رغم الأمر السامي الصادر عام1426.
وكان المجلس قد ناقش أمس تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية وتوصيتها بدعم المكتبة ماليا وبشريا وذلك لمواكبة التطور الحثيث من حولنا في المجالات التي تعنى بها المكتبة.

برنامج الأمان الأسري الوطني يطلق دورة للمتعاملين مع حالات إيذاء وإهمال الأطفال بتبوك

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/04/article814668.html

تبوك – علي القرني
انطلقت الدورة التدريبية التاسعة للمهنيين المتعاملين مع حالات إيذاء وإهمال الأطفال أمس بمدينة تبوك بقاعة مركز الأمير فهد بن سلطان الاجتماعي وهي دورة تدريبية متعددة التخصصات والمتخصصين في حالات إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم وتنظمها المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة تبوك بالتعاون مع برنامج الامان الاسري الوطني بمشاركة ما يقارب (80) مشاركا ومشاركة من مختلف الجهات والتخصصات بالمنطقة من الاطباء والأخصائيين الاجتماعيين، والأخصائيين النفسيين، والأطباء النفسيين ورجال الأمن والعاملين في مجال التعليم.
وافتتح الدورة مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة تبوك الصيدلي محمد بن علي الطويلعي مرحباً بالمشاركين من مختلف الجهات الحكومية في هذه الدورة، مؤكداً على حرص الشؤون الصحية على انجاحها شاكراً مستشفى الصحة النفسية على حسن التنظيم ومقدراً لكافة المشاركين مشاركتهم في هذه الدورة.

ويقدم المحاضرات على مدى الأربعة أيام فريق عمل من مدربين هم: الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الامان الاسري الوطني والدكتور ماجد بن عبدالعزيز العيسى نائب المدير التنفيذي لبرنامج الامان الاسري الوطني والدكتور عبدالودود خربوش استاذ علم النفس بكلية الاداب والعلوم الانسانية بجامعة القاضي عياض بمراكش.
وتناولت الدورة في يومها الأول لمحة تاريخية عن ايذاء وإهمال الاطفال قدمتها الدكتورة مها المنيف واستعرض الدكتور ماجد العيسى مفاهيم ايذاء وإهمال الاطفال كما تناولت الدكتورة مها المنيف في محاضرة ثانية جذور العنف وعوامل الخطورة الاجتماعية.
وبعد ذلك تناول الدكتور ماجد العيسى مؤشرات العنف ضد الاطفال وأبرز الدكتور عبدالودود خربوش عواقب واثار العنف ضد الاطفال، بعد ذلك أقيمت ورشة العمل الاولى للمشاركين وعنوانها الكشف عن مؤشرات العنف ضد الاطفال ثم نوقشت وعرضت نتائج اوراق العمل وملخصاتها.
وقسمت الدورة الى أربع وحدات الوحدة الاولى: ماهية العنف ضد الطفل، الوحدة الثانية: التقييم والتدخل في حالات العنف ضد الطفل، الوحدة الثالثة: قواعد العمل الأساسية في حالات العنف ضد الطفل الوحدة، الرابعة: الوقاية من العنف ضد الطفل. وسيتم مناقشتها خلال أيام الدورة الأربعة.

نازحو الحدود الجنوبية: متضرِّرون تختفي ملفات تعويضاتهم.. ومقيمون يُستَبْعَدون

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/04/749728

جازان – عبدالمجيد العريبي
مضى عامان منذ نزوح سكان قرى الحد الجنوبي وإخلائهم من مساكنهم بسبب الأحداث التي شهدتها المنطقة، غير أن عددا من النازحين لم يتسلموا شيئا من المخصصات التي وفرتها الدولة كإعانات مالية لتحسين أوضاعهم المعيشية، أو عوضا لمن فقدوا منازلهم وممتلكاتهم.
وبات النازحون يعيشون في دوامة متابعة شكاوى قدموها لإمارة جازان وتم إحالتها إما لإدارة الدفاع المدني في صامطة أو محافظة الحرث، وانتهى الأمر بمعاملات بعضهم إلى فرع وزارة المالية في جازان، غير أن مجموعة من المطالبات والتعقيدات حالت دون حصولهم على شيء، بينما أفيد بعض المراجعين بأن ملفاتهم غير موجودة أو أنها لم تصل إليهم، وقد يضطر بعضهم إلى بدء المطالبة بالتعويضات من نقطة الصفر.
ضياع ملفات المستفيدين
وذكر عزيز موسى هزازي أنه بعد أن أنهى كافة المتطلبات والمراجعات المضنية في سبيل الحصول على حقه من التعويض، وعند مراجعته أخيرا فرع وزارة المالية في جازان، أفيد من قبل الموظف المختص أن ملفه غير موجود، الأمر الذي اضطره إلى التوجه لإدارة الدفاع المدني في صامطة لاستخراج ملف بديل عن المفقود بنفس رقم الحصر السابق، وتم رفعه مجددا إلى المالية، مضيفا أنه عندما راجع المالية للمرة الثانية لم يجد ملفه، ما دفعه إلى رفع شكوى إلى إمارة جازان، مرفقا معها صور جميع وثائق لجنة الحصر المكونة من الدفاع المدني وحرس الحدود والقوات المسلحة والإمارة والبلدية، حيث حولت معاملته من قبل الشؤون الأمنية في الإمارة إلى الإدارة العامة للدفاع المدني في جازان، ومنها إلى إدارة الدفاع المدني في صامطة، لتختفي للمرة الثالثة، متسائلا «هل يعقل أن تختفي معاملتي ثلاث مرات بمحض الصدفة».
مقيمون مستبعدون
وقال أحمد كامل، طبيب مصري يعمل في مركز الرعاية الأولية في الخوبة، إنه على الرغم من حصوله على ملف لحصر أضراره وخسائره جراء النزوح، إلا أنه أبلغ بحرمانه من التعويضات لكونه مقيماً وليس مواطناً، مشيرا إلى أن

مقيمين آخرين تسلموا تعويضات عن خسائرهم، وأضاف «لماذا يصرف لمقيمين آخرين وأحرم مع بعض زملائي، على الرغم من كوني أحد سكان الخوبة، وقد نزحت من منزلي مثل بقية أهالي المحافظة، ورصدت لجنة حصر الأضرار ما تم تدميره تماما من ممتلكاتي وأثاث منزلي، فمن يعوضني عن ذلك»، مشيرا إلى أنه عندما راجع فرع المالية في جازان أبلغوه أن الأمر «قضي وانتهى وليس لك شيء»، حسب قوله.

كما انتهى الحال بالمدير الطبي في مركز الرعاية الصحية الأولية في الخوبة شكيل أحمد، وهو مقيم يحمل الجنسية الهندية، بعودته إلى بلاده بعد أن انتهى عقده دون أن يتسلم شيئا من مستحقاته، رغم الأضرار التي لحقت به وبمنزله جراء عملية النزوح.

مراجعات بلا جدوى

وأشار كل من يحيى حسن هليلي، وصبحي محمد هزازي، وعلي محمد كعبي، إلى أنهم لم يتسلموا شيئا من إعانات النازحين وتم حرمانهم منها بعد مراجعات ما بين إمارة جازان ومحافظة الحرث والمالية والدفاع المدني، دون أن تجدي نفعا، حسب قولهم، مطالبين المسؤولين عن تسليم الإعانات للنازحين صرف مستحقاتهم التي خصصت لهم كغيرهم من الأهالي المتضررين.

استغلال للجهل

وأشار كل من علي يحيى محمد كعبي، وجابرعبدالله هزازي، وياسين هزازي، إلى أنهم كانوا من سكان الحد الجنوبي، وأن لهم منازل في الخوبة، وحرموا من الإعانات المالية ولم تتم مساواتهم ببقية سكان القرى الحدودية، وعند مراجعتهم لوزارة المالية وإحضار إثباتات تم توجيه فرعها في جازان بصرف مستحقاتهم، مضيفين أن فرع المالية حسم من مستحقاتهم بدل الأضرار التي لحقت منازلهم في الخوبة، مضيفين أن بعض موظفي المالية في جازان استغلوا عدم معرفة كبار السن للقراءة والكتابة، ووقعوهم على تعهدات بإعادة مبالغ بدل الأضرار التي صرفت لهم عن منازلهم في الخوبة، وتم حسمها من مبالغ الإعانات المالية. بدورها، وجهت «الشرق» خطاباً لفرع وزارة المالية في منطقة جازان، لطلب إيضاحات حول الموضوع، حيث تسلم الخطاب في فرع المالية الموظف محمد طيران، كما أرسلت «الشرق» فاكسا لإدارة الدفاع المدني في جازان تسلمه المتحدث الرسمي للإدارة الرائد يحيى القحطاني، ولم يرد الصحيفة أي تعليق من الجهتين حتى ساعة إعداد التقرير للنشر.

الأحمري متحدِّي الإعاقة" يبحث عن حقوقه من الشؤون الاجتماعية" لست سنوات

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/04/749806

القصيم – أحمد الحصين

«متحدي الإعاقة» هكذا وصف نفسه بعد أن تحوّل من مواطن يعيش حياته بشكل طبيعي إلى مقاوم للإعاقة جعل من نفسه معاكساً للظروف التي يواجهها في حياته طيلة 23 عاماً من عمره، وتحوّلت معاناته شبه يومية بعد حرمانه من حقوقه كأحد أفراد ذوي الاحتياجات الخاصة التي كفلها له النظام. ويقول عبدالرحمن بن حمود الأحمري، من قرية آل مشهل، إحدى قرى محافظة محايل عسير، «عجزت عن الحصول على حقوقي من قِبل وزارة الشؤون الاجتماعية لست سنوات ظللت فيها أبحث عن حقوق فرضتها الدولة لي ولم أحصل على شيء منها رغم نظامية طلباتي.

تقرير طبي

ويبين التقرير الطبي الخاص الصادر من المديرية العامة للشؤون الصحية أن عبدالرحمن خرج للدنيا بعد فترة حمل كاملة وعملية قيصرية عام 1413، وعانى الأحمري منذ ولادته من ازرقاق وضيق تنفس، وأجريت له عملية إنعاش، وكان

يعاني من ضيق تنفس، وجذع الطفل أطول من الأطراف، وأجريت له أشعة سينية أظهرت تشوّهات في الأطراف مع عدة كسور في الساق وعظم الفخذ، وأجرى اختصاصي العظام محمد نجم الدين، الكشف الطبي وكشف في تقريره الطبي أن الأحمري يعاني من ضيق في التنفس والتهاب في الرئة وتشوهات خلقية في الأرجل والذراعين وتكون العظم الناقص.

كرسي متحرك

وأكد عبدالرحمن الأحمري أن معاناته منذ ولادته تلك وحتى اليوم لم تجد أذناً مُصغية في وزارة الشؤون الاجتماعية والتأهيل الشامل، مؤكداً أنه قد عانى عدم أخذ حقوقه كمعاق طيلة تلك الفترة، وأن آخر كرسي قد تم صرفه له منذ عام 1431هـ وهو كرسي متحرك وليس كهربائياً، وأكد الأحمري أنه منذ ذلك العام وحتى اليوم لم يُصرف لي أي شيء سواء كرسياً أو عربة أو سريراً، وجميع احتياجاتي الخاصة بكوني معاقاً لم أحصل عليها، مؤكداً أن نسبة العجز لديه وصلت إلى 70% بناء على تقارير طبية، والشؤون الصحية تعلم بذلك، وحتى بطاقة التخفيض الخاصة بي لم أحصل عليها سواء في الخطوط السعودية أو النقل الجماعي.

تردد دون فائدة

وبين الأحمري أن معاناته بدأت بالتردد على التأهيل الشامل في مدينة أبها، الذي يبعد أكثر من 180 كلم عن مقر منزله في قرية قرب محافظة محايل عسير، التي تبعد عنه ثمانية كلم، وأنه يراجع الشؤون الاجتماعية ليعلموا أنه مازال على قيد الحياة خلاف المراجعات الأخرى، لكي يتم تجديد الإعانة السنوية البالغة 1166 ريالاً تُصرف لي شهرياً، وليس من المعقول أن تكفي حتى ربع احتياجات المعاق، خلاف الضمان الاجتماعي الذي يصرف مبلغ 850 ريالاً فقط.

سنوات ضائعة

وأوضح الأحمري أنه حُرم من الدراسة والخروج من المنزل، ولا يملك حتى الشهادة ولا المنحة ولا حتى السيارة الخاصة به كمعاق، مبيناً أن ترتيبه في تقديم السيارة في وزارة الشؤون الاجتماعية هو 9746، ومنذ ست سنوات وحتى اليوم لم يصله شيء، وقال «حتى لو اتصلت أو ذهبت إلى مقر التأهيل الشامل ووزارة الشؤون الاجتماعية يقولون لي انتظر، ومازلت أنتظر حتى اليوم طيلة تلك السنوات الست، بالإضافة إلى حرماني من عربة معاق كهربائية تجعلني أخرج بكل راحة، وقد قدمت طلباً منذ عام 1431هـ وحتى اليوم والتأهيل الشامل والشؤون الاجتماعية يطالبونني بالصبر، وذكر له أحد المسؤولين أنه لا يوجد لديهم سوى مقاس 16، واستغربت من أن يُصرف لي ذلك المقاس رغم أن المقاس المخصص لي هو 20».

وأكد أن آخر ما صُرف له كان عربة عادية صُرفت لي عام 1431هـ، ومازلت أشتري العربات العادية من حسابي الخاص أو من المحسنين، مبيناً أن المعاق يحتاج إلى عربتين لحركته وعربة خاصة لدورة المياه.

استغلال للمعاق

ويضيف الأحمري «كل المرافق العامة من مدارس ومحاكم وحتى المسجد، حُرمت منها بسبب عدم تفاعل الجهات الحكومية بتجهيز تلك المرافق للمعاق، وحتى الطريق الواقع بين بيتي والمسجد ترابي وغير معبد رغم تقديمي شكوى للمحافظ الذي وجّه بشكل سريع البلدية»، مؤكداً أن الطريق تسبب له في الحرمان من الصلاة في المسجد بشكل مستمر، وأن الجهات الخدمية والحكومية لم تهيئه لذوي الاحتياجات الخاصة، ويضيف «وصلت لسن 32 ولا أمتلك شهادة، وأصبحت في موقع يسهل استغلاله من قِبل كثير من سماسرة الشركات، وقد عرض علي وسيط وظيفة براتب 3000 ريال شريطة أن يعطيني نصفها ويأخذ نصف المرتب، كما لا أتمتع بالحسومات المخصصة للمعاق في جميع المواقع التجارية والمستشفيات الخاصة».

خادمة منزلية

وقال الأحمري كنت قد طلبت استخراج فيزة لخادمة منزلية وأعطوني إياها، ولكن من أين آتي بمبلغ استقدامها؟ وكذلك من أين أدفع راتبها الذي قد يصل إلى 1500 ريال وإعانتي 1166 ريالاً من الشؤون الاجتماعية؟! بالإضافة إلى الحرمان من المسكن والمصاريف، واحتياجاتي لا تتم وفق ما يعتقده كثيرون في الشؤون الاجتماعية، ومستعد للتنازل عن المكافأة مقابل توفير جميع احتياجاتي، مؤكداً أنه في كل مرة يستمع من خلالها لوزير الشؤون الاجتماعية يشعر بأن المعاق يعيش في حياة رفاهية، والواقع بعكس ذلك الكلام، وحياة المعاق في المملكة ليست كما يظن الوزير، ولكن الوزير لا يعلم أنه قد وصل الأمر إلى حرماني من العربة العادية.

العثيمين لـ الشرق: المعاقون في أعيننا والوزارة تستهدف الإنسان والمكان في جازان

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/04/749791

جازان – محمد الكعبي
كشف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عن برنامج للتوحد تباشره الوزارة في الوقت الراهن عبر مراكز التأهيل، في الرياض وجدة والدمام واعداً بأن يتم تعميمه على سائر مناطق المملكة. وقال الوزير في تصريح لـ «الشرق» على هامش افتتاح أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر لمبنى دار الملاحظة الاجتماعية بجازان، إن جميع المعاقين في أعيننا، مشدداً على أن التوحد يحتاج إلى كوادر مؤهلة وليس موقع فقط. وأشار إلى أن بعض التوحديين لديه قابلية لتعليم وهؤلاء يرعون من قبل وزارة التربية والتعليم.
وقال إن الدار ضمت مسجداً، ومدارس، وصالات للأنشطة، ووحدات للزيارات العامة والخاصة، والعيادة طبية، والعزل الصحي، والملاعب الرياضية والفناء الداخلي المفتوح، وورشاً ومعامل التدريب، والوحدات السكنية المفتوحة «المهاجع»، ومطبخا مركزيا، وصالات الطعام، واستراحة الجلوس للمشمولين بالرعاية، والحجز الانفرادي عند الاحتياج إليه. وأشار إلى أن هذه المنظومة المتكاملة نفذت وروعي فيها الوفاء بالاحتياجات الوظيفية للموظفين، والرعاية الاجتماعية الأفضل للمشمولين برعاية الدار على مساحة إجمالية قدرها 40 ألف متر مربع، وبطاقة استيعابية تصل إلى 200 حالة، وبتكلفة إجمالية بلغت 54 مليون ريال. فيما بلغت تكاليف التجهيزات المخصصة للمشمولين والموظفين مليون ونصف المليون ريال.
وأكد الوزير أن الاعلام شريك استراتيجي للجهات الحكومية وخاصة الخدمية، وقال نحن نفيد الإعلام والإعلام يفيدنا، ونطلعكم على جهود ومشاريع الدوله بكل صدق وشفافية، والإعلام من جهة أخرى يقيم وينظر، وكل ما كانت الخطوط مفتوحة والمعلومات متاحة كان الأداء أفضل للجهتين. لكنه ألمح إلى أن الإعلام يتطرق إلى المعاش الضمان الاجتماعي ويغفل الخدمات الساندة للمعاش والتي تأتي في الشهر نفسه، كالإعانة السنوية المقطوعة، وتسديد جزء من فاتورة الكهرباء، والحقيبة المدرسية، والإعاشات. وقال إن الوزارة انطلقت برؤية واضحة عبر برنامج عمل وخطط إنتاج مستهدفة الإنسان والمكان في جازان، فكان بفضل الله الإنجاز والنتيجة والثمرة، مبيناً أن الخطة والأمل يتحول إلى عمل وإنجاز نراه الآن مرفقاً حضارياً، ومعلماً بارزاً يفتتحه أميراً لمنطقة في هذا الماكن من أجل الإنسان، من أجل العناية والرعاية الكريمة للإنسان.

التأمينات الاجتماعية" تستقبل أكثر من65 ألف إصابة عمل.. خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/488941

الرياض - «الحياة»
أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أنها استقبلت خلال العام الماضي (1433هـ) نحو 65656 ألف حالة إصابة عمل، وأشارت إلى أنها وفرت لهم العناية الطبية الشاملة التي تضم خدمات «التشخيص والعلاج والجراحات والتأهيل والأدوية والمستلزمات الطبية والأطراف الاصطناعية، وهو ما أسهم في شفاء 70 في المئة من مجموع المصابين».
وأكدت المؤسسة في بيان (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أمس، أنها تقدم العناية الطبية للمصابين بإصابات عمل من خلال المستشفيات والمراكز التي تتعاقد معها في جميع مناطق ومحافظات المملكة، وتقدم العناية الطبية للمصابين بإصابات عمل من دون تحديد فترة العلاج ولا تكاليفه حتى تستقر حالته.
كما تقدم للمشترك بدلات يومية عن كل يوم تغيب فيه عن العمل بسبب إصابة العمل، بنسبة 100 في المئة من الأجر اليومي، وتصرف له ولمرافقه نفقات الانتقال من مقر سكنه أو عمله إلى الجهات التي يتلقى فيها العلاج، وكذلك نفقات الإقامة إذا تطلب الأمر إقامته في المكان الذي يعالج فيه أو عند مراجعته للجان الطبية.
وأوضحت المؤسسة أن عدد الإصابات تمثل 0.99 في المئة، مقارنة بعدد المشتركين، إذ بلغ عدد إصابات العمل للمشتركين السعوديين 3659 حالة بنسبة 5.57 في المئة من إجمالي عدد الإصابات، فيما بلغ عدد الإصابات لدى المشتركين غير السعوديين 61997 حالة بنسبة 94.42 في المئة.
وذكرت أن الفرق الكبير بين عدد الإصابات للمشتركين السعوديين وغير السعوديين هو أن عدد المشتركين غير السعوديين أكبر بكثير من عدد المشتركين السعوديين بواقع 4.46 مشترك غير سعودي لكل مشترك سعودي، ولطبيعة العمل للمشتركين غير السعوديين. مشيرة إلى أن معظم إصابات العمل تركزت في نشاطات التشييد والبناء، والتجارة، والصناعات التحويلية، حيث تمثل ما نسبته 85.21 في المئة من إجمالي الإصابات، يعود لكثرة المشتركين في هذه النشاطات، إذ يمثلون 77.67 في المئة من مجموع المشتركين وكذلك إلى طبيعة هذه الأعمال.
وأفاد التقرير بأن الإصابات في الأطراف العلوية هي الأعلى، إذ بلغت نسبة 32.88 في المئة، أما الإصابات التي حدثت خلال هذه الفترة وتم شفاؤهم من دون عجز فبلغت 44644 حالة بنسبة 68 في المئة و 2386 حالة بنسبة 3.63 في المئة، تم شفاؤهم بعجز، و 351 حالة وفاة بنسبة 0.53 في المئة، و 18275 حالة بنسبة 27.83 في المئة. في العلاج.
ودعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأصحاب العمل لتوفير وسائل السلامة اللازمة في منشآتهم، والسعي لتوفير بيئة عمل آمنة وخالية من المخاطر لحماية العمال والمحافظة على سلامتهم وصحتهم.

جدة: رصد مخالفات على المنشآت التعليمية في نظامي الأجور" و الكفالة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/488954

جدة - عبدالرحمن باوزير
كشفت إدارة التفتيش التابعة لمكتب العمل في جدة عن رصدها مخالفات في غالبية المدارس الأهلية خلال زياراتها الدورية، والمتمثلة في عدم كفالة المنشأة التعليمية معلميها، وعدداً من التجاوزات في نظام الأجور الجديد.
وبالمقابل، انتقدت لجنة المدارس الأهلية في الغرفة التجارية بجدة بطء سير معاملاتها في مكتب العمل، وتعطيلها لحركة المسيرة العملية التعليمية.
وكشف مصدر مطلع في إدارة التفتيش بمكتب العمل في جدة لـ «الحياة» عن أعداد المراقبين المباشرين للتفتيش اليومي في إدارته، والبالغ عددهم 30 مفتشاً، مبيناً أن إدارة التفتيش تعتمد على آلية معينة خلال جولاتها التفتيشية، إذ تتم زيارة منشأتين بشكل يومي، مشيراً إلى أنه يتم اختيار المنشآت من الإدارة ذاتها، معتمدة على جدولة للشركات والمؤسسات، مع مراعاة نطاقات العمال فيها. وأوضح المصدر أن الاختيار يبنى بحسب النطاقات، إذ تركز إدارة التفتيش على أصحاب النطاقات الحمراء، وتخرج بزيارتين لشركتين من ذات النطاق الأحمر أو من عليهم ملاحظات بشكل يومي، مشيراً إلى أن التفتيش لا يستثني المدارس الخاصة، إذ تخصص لهم زيارات بشكل دوري كل شهرين تقريباً، وأن إدارته لا تملك الحق في إغلاق أي منشأة مخالفة، بيد أن عملها يكمن في رصد المخالفات.
من جهته، انتقد رئيس لجنة المدارس الأهلية في الغرفة التجارية بجدة مالك غازي بطء سير معاملات المدارس الأهلية في مكتب العمل من نقل كفالة أو طلب تأشيرة، مشيراً إلى أن مكتب العمل لا يفرق في تعامله بين المدارس الأهلية والمنشآت التجارية، مستدلاً بالوقت الكبير الذي تقضيه معاملات المنشآت التعليمية. وأكد غازي في حديثه إلى «الحياة» أن غياب الجودة في العمل وسرعة التنفيذ للمعاملات الخاصة بالمدارس الأهلية تشكل عبئاً كبيراً على ملاك المدارس، لما يتطلبه نقل الكفالة من وقت كبير، مطالباً بسرعة الأداء ومعرفة مواطن الخلل وتفاديها خصوصاً للمنشآت التعليمية، كون لها حساسية أكثر من غيرها من المنشآت، وتأخيرها يؤثر على المدرسة وما يترتب عليها من تأثر الطالب والعملية التعليمية كاملة. وأشار إلى أن نسبة المعلمين السعوديين في التخصصات التي تحتاجها المدارس الخاصة تكاد تكون غير متوافرة في سوق العمل، وخصوصاً في تدريس مواد التربية الإسلامية، اللغة العربية، والاجتماعيات، لافتاً إلى أن إدارة المدارس ملزمة بتحقيق نسبة 100 في المئة بتلك التخصصات، ما يترتب عليه البحث عن المدرس السعودي وإن كان بقدرات متوسطة.
وبين أن خفض نسبة السعودة في المنشآت الأهلية يعرضها للنطاق الأحمر في نظام مكتب العمل، ما يسبب في إيقاف وتعطيل كل معاملات المدرسين الأجانب، مشيراً إلى أنه تلقى وعوداً من وزير العمل خلال ورشة عمل للجنة الوطنية للتعليم التي عقدت أخيراً في الرياض إلا أنها لم تحظ بجانب تطبيقي وتنفيذي.
وأفاد بأن من ضمن الوعود رفع نظام نطاقات عن المدارس الأهلية بشرط أن يتوافر عدد من السعوديين في تخصص معين بكثرة لوقف التأشيرات في هذا التخصص، موضحاً أنه تمت مخاطبة وزارة العمل مقترحين تطبيق عقوبات كتوقيف الإعانات المالية عوضاً عن العقوبات التي تؤثر على صلب العملية التعليمية، خصوصاً في وسط العام الدراسي أو في بدايته.

إحالة والدي "المعنف راكان" إلى المحكمة العامة

إيواء الطفل في دار الحضانة.. و6 جراحات تجميلية في انتظاره

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=135826&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

في الوقت الذي أوشكت فيه هيئة التحقيق والادعاء العام على الانتهاء من إجراءات التحقيق في قضية الطفل "راكان" المعنف من قبل والديه، وبدأت في إعداد لوائح الاتهام لإحالتها إلى المحكمة العامة قريبا، أودعته إدارة الحماية التابعة للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة نهاية الأسبوع الماضي دار الحضانة التابعة لها، بعد تعافيه من الحروق والجروح التي لحقت به بعد تعذيبه من قبل والده.

وأوضح مدير إدارة الحماية الاجتماعية في جدة صالح سرحان لـ"الوطن" أن الطفل فضل العيش في دار الحضانة والانخراط مع أقرانه من النزلاء إلى حين الانتهاء من قضية تعنيفه، والتي ستنظر أمام المحكمة العامة بجدة، لافتا إلى أنه خرج من مستشفى الملك فهد العام بجدة بعد خضوعه لجلسات العلاج النفسي والجسدي، وشفائه من الحروق التي عمت جسده نتيجة التعذيب الذي تعرض له على يد والده وسكبه للماء المغلي عليه.

وأكد أن إدارة المستشفى والشؤون الاجتماعية وفرتا له الرعاية اللازمة وكل ما احتاجه، مضيفا أنه ما زال هناك 6 عمليات جراحية سيخضع لها لاستكمال علاجه وسيتم تحديد موعدها من قبل فريق الأطباء المعالج للحالة.

وأكد أن الطفل لن يسلم إلى والديه قبل انتهاء الجهات الأمنية والمختصة من التحقيق مع الأب لمعرفة ملابسات تعذيبه لابنه الذي يخضع حاليا لدورات تدريبية دراسية لتأهليه للدراسة، كاشفا أن راكان لا يحمل هوية سعودية ولم يسجل في سجل المواليد ولم يحصل على فرصة للتعليم ودخول المدارس كأقرانه ومن هم في سنه.

ومن جانبه، قال راكان متعب لـ"الوطن" لا أريد العودة لمنزل والدي فهو الذي عذبني ومنعني من العيش في سلام وكان يضربني ويسكب الماء المغلي من غلاية الشاي على رأسي ووجهي وظهري، وكان يمنعني من تناول الغذاء والخروج من البيت.

وقال قررت العيش مع من يرعوني وأرفض العودة لبيت والدي الذي كان يحبسني في دورة المياه للنوم.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن دائرة النفس بهيئة التحقيق والادعاء العام أوشكت على إنهاء تحقيقاتها مع المتهمين في قضية التعنيف، وبدأت إعداد لوائح الاتهام، بواقع لائحة منفصلة لكل متهم، وأنها ستحيل القضية إلى المحكمة العامة بجدة في غضون أيام.

وتعود تفاصيل تحويل حالة الطفل المعنف والتي تابعتها "الوطن" إلى بلاغ تلقته دار الحماية الاجتماعية بجدة من جد راكان ويدعى عبدالله مبارك تبين منه أن حفيده البالغ من العمر تسعة أعوام يتعرض لتعذيب بشع من والديه، وتفاعلت إدارة الحماية مع البلاغ بتبليغ شرطة جدة والتي اتخذت إجراءاتها الفورية بإحضار الأب والأم بالقوة الجبرية وتحويل الطفل إلى دار الحماية ومنها إلى مستشفى الملك فهد العام بجدة.

معلمون: "التربية" تماطلنا حتى في حقوقنا "التقاعدية"

تعليم القنفذة: رفعت المستحقات وستسلم تسلسليا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135776&CategoryID=5

القنفذة : محمد المجدوعي

لا يزال المعلمون المتقاعدون بتعليم القنفذة للعام الماضي 1433 يعانون من تأخر حصولهم على مستحقاتهم لنهاية الخدمة، على الرغم من مطالبهم المتكررة ومراجعاتهم للإدارة دون جدوى.

وقال المعلمون المتقاعدون عبدالعزيز بن فهد الشحيتان، عبدالرحمن محمد باجعفر، عبدالله حسن بازغيفان، محمد مطهر علي، وهادي محمد الجليدي في حديث إلى "الوطن": حصلنا على التقاعد للعام الماضي 1433 وكنا نتوقع استلام مستحقات نهاية الخدمة مع تمتعنا بالتقاعد مباشرة، خاصة أن مواعيد التقاعد معروفة لدى الإدارة منذ فترة طويلة، كما أن الإدارات التعليمية المجاورة سلمت منسوبيها مستحقاتهم بعد تقاعدهم مباشرة".

وأضاف المعلمون: "نحن بحاجة إلى حقوقنا وهذا أقل تقدير وتكريم لنا فقد بذلنا الكثير من عمرنا في التعليم والتربية دون تحفيز أو تكريم وأقل شيء كان يفترض أن نحصل على حقوق نهاية الخدمة دون انتظار أو معاناة أو مطالب، فنحن نود أن نستفيد منها في تسديد بعض ديوننا وتسيير أمورنا".

ولفتوا إلى أنهم في كل شهر يراجعون الإدارة للاستفسار عن سبب التأخر في إيداع حقوقهم بحساباتهم إلا أن موظفي الإدارة يطالبونهم بمراجعتهم الشهر التالي، ويتكرر معهم ذلك في كل شهر حتى أصابهم الملل.

من جهته، أكد مدير التربية والتعليم بمحافظة القنفذة الدكتور محمد الزحمي لـ"الوطن" عند عرض مطالب المعلمين المتقاعدين عليه، أن الإدارة حريصة على تسليم كافة المعلمين حقوقهم مبكرا، وأن مكافآت نهاية الخدمة للمعلمين المتقاعدين للعام 1433 هـ صرف بعضها والبعض الآخر في طور إنهاء الإجراءات للاستلام وقد رفعت وستسلم تسلسليا.

نجران.. مخاوف من تزايد جرائم المتسللين

العشوي: ضبطنا حالات جنائية ونكثف الجهود للقبض على الهاربين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135772&CategoryID=5

نجران: خالد آل فاضل، سلمى الصالح

بعد تزايد المتسللين إلى منطقة نجران مؤخرا، خاصة القرى الحدودية، بدأ الخوف يدب في قلوب الأهالي من الخطر الذي يشكله هؤلاء، والجرائم التي يرتكبونها بسبب كثرة أعدادهم وتنوع جنسياتهم، مطالبين الجهات الأمنية بتكثيف حملاتها للقبض على المخالفين.

وأوضح المواطن سالم شريف أن أغلب المتسللين يفدون لغرض الكسب غير المشروع عبر السرقات والاعتداءات وبيع الممنوعات، وغير ذلك من المخالفات، مشيرا إلى أن وجودهم الآن - رغم أنهم لا يشكلون خطورة - قد يضاعف من زيادة معدلات الجريمة.. يساعدهم في ذلك المناطق الوعرة والتضاريس الصعبة؛ إذ تتسم مناطق الحدود بوجود سلاسل جبلية وعرة تسهل عمليات التسلل وتزيد من صعوبة مطاردة المتسللين. وأوضح المواطن عبدالله آل مدشل، أن تزايد أعداد المتسللين وبالذات من الأفارقة يشكل خطرا كبيرا على سكان الحي والمنطقة كاملة، كونهم غير نظاميين، ويعيثون في الأرض فسادا، فضلا عن ذلك فالغالبية منهم يملكون أسلحة بيضاء مخبأة معهم ولا يتوانون في إظهارها أو حتى استخدامها إذا لزم الأمر.

إلى ذلك، كشف الناطق الإعلامي لشرطة منطقة نجران النقيب عبدالله محمد العشوي لـ"الوطن" أمس، أن عدد المقبوض عليهم من قبل الشرطة خلال الفترة من 1 / 1 / 1434 إلى 15 / 4 / 1434 من جميع الجنسيات بلغ 1136 ، منهم 613 من الجنسية الأفريقية، مبيناً أنه تم ضبط عدد من الحالات الجنائية، منها القبض على إثيوبي في قضية قتل وآخر في ترويج مسكر، بينما تم القبض على صومالي في قضية مضاربة، وقضايا سلب لأفارقة غير معلوم جنسيتهم تحديدا.

وردا على سؤال لـ"الوطن" عما إذا كان أحد المتسللين الأفارقة ينتمي لتنظيم القاعدة، تحفظ العشوي على الإجابة، مؤكدا أنه غير مخول بالتصريح في مثل هذه الحالات.

وأشار إلى أن الجهات الأمنية تبذل كافة جهودها للقبض على المتسللين من خلال تنظيم نقاط التفتيش حفظا للأمن.

وفي سياق متصل، بين العشوي أن شرطة محافظة حبونا تمكنت أمس من نصب كمين للإطاحة بمهرب مجهولين بمتابعة محافظ حبونا ناصر مبارك الزايد، بعد إغلاق جميع المنافذ وتضييق الحصار عليه، ليترك سيارته ويلوذ بالفرار على قدميه. وأضاف أنه تم إيقاف السيارة والعثور على 13 مخالفا من الجنسية اليمنية، ضبط بحوزتهم مسدس وخمس طلقات حية وجهاز جوال، موضحا أنه بالتعميم عن الشخص تم القبض عليه في وقت قياسي وتسليمه لجهة الاختصاص.

وكانت "الوطن" قد انفردت على موقعها الإلكتروني أمس بنشر تصريح المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي بعد اجتماع اللجنة الأمنية التي أمر بتشكيلها وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، للوقوف على فاعلية الإجراءات الأمنية في مواجهة التسلل على الحدود الجنوبية للمملكة ومتابعة وترحيل المتسللين، مع قادة الجهات الأمنية في منطقة نجران تحت عنوان "التركي: سلامة الوضع الأمني من جهة حدود نجران، أكد خلاله أن الحقائق التي وقفت عليها اللجنة تؤكد سلامة الوضع الأمني وقيام الجهات الأمنية بواجباتها في التصدي لمحاولات التسلل عبر الحدود التي يتجاوز طولها ١٣٠٠ كلم، وتكامل العمل الأمني في متابعة المتسللين وترحيلهم.

مليونا ريال.. سقف سداد "ديون السجين"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135846&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي

وافقت جهات عليا على رفع الحد الأعلى للسداد عن السجناء المعسرين ليصل إلى مليوني ريال، شريطة أن يتنازل الدائنون عن الزيادة فوق ذلك، وأن يتم تهميش صكوك المديونية، وتوافر بقية شروط السداد الواردة في الأمر الملكي بشأن السداد عن السجناء المعسرين بمناسبة شفاء خادم الحرمين الشريفين.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن إجمالي الحالات التي رصدتها اللجنة المشكلة لتنفيذ أمر السداد، بلغت نحو 16 ألف حالة، في حين تجاوزت المبالغ المطلوبة نحو 1.25 مليار ريال.

صدرت موافقة الجهات العليا على رفع الحد الأعلى للسداد عن السجناء المعسرين لـ"مليوني ريال"، شريطة أن يتنازل الدائنون عن ما زاد عن ذلك، وأن يتم تهميش صكوك المديونية ضمن التنازل مع توافر بقية شروط السداد الأخرى الواردة في الأمر الملكي بشأن السداد عن السجناء المعسرين بمناسبة شفاء خادم الحرمين الشريفين.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن إجمالي الحالات التي رصدتها اللجنة المشكلة لتنفيذ أمر السداد عن المعسرين، بلغت نحو16 ألف حالة، أنجزت معاملات طلب سداد، في حين تجاوزت المبالغ المطلوبة نحو 1.2 مليار ريال.

وكشفت المصادر عن أن اللجنة التي تولت أمر دراسة طلبات السداد عن المعسرين، رفعت للجهات العليا بحالات تجاوز سقف مديونياتها مليون ريال، لتأتي الموافقة برفع الحد الأعلى للسداد إلى مليوني ريال شريطة أن ينهي هذا السداد الدين، وأن اللجنة رفعت كذلك بحالات لأشخاص متوفَين ولا تنطبق عليهم بعض الشروط التي وضعتها اللجنة بالسداد، وتم استثناؤهم من الشروط.

وقالت المصادر إن اللجنة المكلفة بسداد ديون السجناء والمعسرين كانت قد استثنت المماطلين والمتلاعبين بأموال الناس، والمتهربين من إرجاع الحقوق لأصحابها، من الأمر الملكي.

وشددت على أن اللجنة حددت ضمن خطاب تلقته اللجان الفرعية لسداد ديون السجناء في المناطق كافة ـ اطلعت عليه "الوطن" ـ أولويات السداد عن المعسرين، والتي اقتضت أن يكون البدء بالديات، ومن ثم عوض الخلع أو الطلاق أو فسخ عقد النكاح.

واشترطت اللجنة للسداد عن السجناء ضمن خطابها، أن تكون الديون ثابتة على المدين بحكم قضائي مكتسب للقطعية، وأن تكون الديون ترتبت على المدين بسبب عمل مشروع، وأن يثبت إعساره في جميع الديون، وأن ترفق إقرارات من الدائنين بالمتبقي لكل دائن، وأن يكون المدين سجينا أو سبق سجنه قبل تاريخ الأمر الملكي، وألا تكون الديون بسبب جريمة، وأن يكون أحد أطراف المديونية سعوديا، وأن يكون الدين قد ترتب داخل المملكة إذا كان المدين أجنبيا، واشترطت اللجنة أنه إذا كان الدين على سعودي خارج المملكة، أن يكون سجينا أو مطلقا بالكفالة وممنوعا من مغادرة ذلك البلد قبل السداد، وألا يكون قد تم السداد عن المدين وعاد في ديون جديدة.

تطاردها مثل السراب منذ 35 عاماً رغم إنجابها 49 مواطناً ما بين ابن وحفيد

"أم علي": والله ما أريد من الجنسية إلا العلاج في المستشفيات الحكومية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://sabq.org/ORxfde

فهد الروقي- سبق- عفيف:

"أم علي" عجوز سبعينية، تحمل قصة إنسانية، سطرتها الليالي والأيام التي قست عليها بحكمة من الله، وجعلتها حبيسة منزلها المتواضع على ظهر كرسيها المتحرك.. فلا مستشفيات تقدِّم لها خدمة العلاج، ولا مؤسسات خيرية وحكومية تقدِّم لها ما يسد حاجتها من مال؛والسبب أنها بلا هوية، ولا تحمل أي جنسية، رغم أنها زوجة لمواطن سعودي، وأم لستة أبناء منه، وجدة لـ 43 حفيداً، كلهم يحملون الجنسية السعودية، ويتمتعون بكامل حقوق المواطنة.

رحلة "أم علي" - كما يسردها زوجها "عبد الله" - بدأت في الحياة قبل قرابة 75 عاماً، عندما وُلدت في قرية "أبو حجر الأعلى" التابعة لمنطقة جازان، وكان والداها مملوكَيْن "عبيدَيْن" للشريف محمد هزاع أبو طالب، وهناك ترعرعت في أكناف القرية حتى خطف الموت والدَيْها تباعاً وهي صغيرة.

وبعد أن كبرت زوَّجها جدها، الذي تولى رعايتها بعد والدها، للعم عبدالله، وهاجرا سوياً بعد تحرير المماليك لمحافظة عفيف.

وهنا بدأت رحلة جديدة في حياتهما في البحث عن لقمة العيش سوياً، ومعها بدأت مشاق الحياة مع العم "عبدالله" لإثبات هويته؛ حيث كان هو الآخر لم يستخرج هوية؛ بحكم أنه كان مملوكاً.

بدأ العم عبدالله في المطالبات حتى تحقق له ذلك في العام 1409هـ، وأصبح مواطناً سعودياً، لكن هذا الأمر لم يتحقق لزوجته؛ فعاشت حياتها حتى الآن بلا هوية.

وقال العم "عبد الله": "لم أجد باباً منذ 35 عاماً إلا وطرقته لإثبات هوية زوجتي، وإضافتها معي في سجل العائلة، إلا أن كل محاولاتي كان مصيرها الفشل".

وأوضح: "العائق هو أن والدها تُوفّي وهي صغيرة قبل إصدار الجنسيات، وعاشت حياتها عند مالكي والدها حتى تحرير العبيد، وتولى رعايتها جدها ثم تزوجتُها، وكنت وقتها أيضاً لا أحمل الجنسية، لكنني حصلت عليها لاحقاً".

وأكمل حديثه وهو يقدم لـ"سبق" مجموعة من الأوراق، منها نسخة لسجل عائلته مضافاً فيه أسرته من "أم علي" المكوَّنة من ولد وخمس بنات، ومنها صك شرعي "طلب إثبات زوجة وأولاد" صادر من محكمة محافظة عفيف عام 1419 هـ، يثبت زواجه من "أم علي" المدعوة "مزيدة بنت حسن سعدي غالب" عام 1375 هـ، والباقي مذكرات مراجعة لطلباته الموجهة للجهات المسؤولة؛ لغرض منح زوجته الجنسية وإضافتها معه.

ويلتفت العم "عبد الله" يميناً وينادي لزوجته؛ لتقابل "سبق"، وتسمع منها ما تبقى من فصول المعاناة، فإذا بها تأتي على كرسي متحرك، يدفعها أحد أحفادها، فينهض العم "عبد الله"، ويتلقف العربة من حفيده، ويقول لها ممازحاً: "أنا من سيحملك يا من حملتِ همومي وهموم بيتي بلا تذمر"، وهي تئن من المرض.

وبادرت "أم علي" بصوت مبحوح: "يا ولدي.. والله ما أريد من الجنسية إلا العلاج في المستشفيات الحكومية؛ فأنا كما ترى أهلكت السنون جسدي، ولم أعد قادرة على الحركة، وشاء الله أن تصيبني جلطة في الشق الأيمن من رأسي، شُلَّت معها الجهة اليمنى من جسدي، وزاد من ذلك مرض ضغط ارتفاع الدم وداء السكري فأنهكت تماماً، وزاد عذابي رَفْضُ المستشفيات استقبالي وعلاجي؛ لأنني مجهولة الهوية".

ويلتقط الحديث زوجها المكلوم: "في كل يوم يمر أضع يدي على قلبي خوفاً من أن تتعرض أم علي لأي عارض صحي خطير؛ فهي كما ترى كبيرة في السن، وتعاني أمراضاً كثيرة".
وتساءل: "ما مصيرها لو أصابها شيء لا قدر الله؟ وأين أذهب بها؟ ومن سيعالجها وهي بلا هوية؟". مبدياً خوفه أيضاً من أن يتم القبض عليها وتوقيفها للسبب ذاته!
وأضاف العم "عبدالله": "مع هذا كله لم يترك الفقر لنا العيش برغد؛ فنحن نعيش في هذا المنزل المتواضع الذي تبرع لنا به أحد فاعلي الخير، ولا يوجد لدي أي دخل سوى المساعدة التي تُصرف لنا من الضمان الاجتماعي البالغة 862 ريالاً رغم كِبَر أسرتي وارتفاع تكاليف المعيشة".
وتابع: "فاقم ذلك عدم حصول زوجتي على الجنسية؛ الأمر الذي ترتب عليه عدم إضافتها معي في سجل الأسرة؛ ما حرمنا من إضافتها أيضاً معي في الضمان الاجتماعي، وذلك حرمني من المبلغ المقرر للزوجين، الذي قد يساعدني في مواجهة مصاريف المعيشة".
هذا كله فقده العم "عبدالله" فضلاً عن مبلغ بدل المعيشة الذي يُصرف لكل فرد إضافي في سجل رب الأسرة.
كذلك أفقده عدم إضافة زوجته معه مبالغ كثيرة، كان سيحصل عليها خلال التعديلات التي طرأت على سلم الضمان الاجتماعي خلال السنوات الماضية؛ ما سيكون عوناً له على مواجهة الفقر وتوفير مستلزمات أسرته دون الحاجة للناس.
ويناشد العم "عبدالله" الجهات المسؤولة إصدار هوية وطنية لزوجته، وإضافتها معه في سجل العائلة؛ بحكم أنها سعودية الأصل والمنشأ، أنجبت 49 مواطناً، ما بين ابن وحفيد، وإنهاء معاناته ومعاناتها؛ حتى تتمكن من العلاج من الأمراض التي تكالبت عليها، وأنهكت قواها.

في ظل بطالة الجامعيين والمبتعثين..

أصحاب المؤهلات الدنيا من العاطلين سقطوا من حسابات التوطين!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/05/article815126.html

الرياض- راكان الدوسري

في الوقت الذي فرضت فيه قضية البطالة نفسها على أحاديث المجتمع وتصريحات المسؤولين على حد سواء ضمن همٍّ وطني مشترك لقضية باتت مزمنة وشائكة ، وفي ظل تصريحات مسؤولي وزارة العمل حول أرقام كبيرة من العاطلين يقولون إنه تم توظيفهم بالفعل، يبقى السعوديون العاطلون عن العمل من ذوي المؤهلات الدراسية المتوسطة والدنيا خارج سياق حديث التوطين في أحيان كثيرة ، بالرغم من أن سوق العمل في البلاد يعج بملايين الوافدين الذين قد لا يجيد بعضهم حتى القراءة والكتابة. فقد بيَّن رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض في وقت سابق انه يوجد في المملكة حاليا أكثر من 800 ألف عامل لا يقرأون ولا يكتبون، في الوقت الذي أكدت فيه مصادر سوق العمل أن العمالة الوافدة تسيطر على أكثر من 80 في المائة من المنشآت الصغيرة في البلاد.

وأشارت دراسات نشرت حول واقع سوق العمل السعودي أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية ما بين 25 و 29 سنة، وذلك بنسبة بلغت 38.2 في المائة، كما أكدت تلك الدراسات إلى زيادة نسبة البطالة بين ذوي المؤهلات الدراسية الدنيا .

د.إبراهيم السليمان الخبير في الموارد البشرية، أكد أن الجهود المبذولة في مسألة التدريب والتأهيل للسعوديين لا تتم بالصورة السلمية، مشيراً إلى أن السعوديين من ذوي المؤهلات المتوسطة والدنيا تتوفر أمامهم فرص عمل مهولة بحكم أعداد العمالة الوافدة التي يفتقد غالبيتها إلى التأهيل والتدريب والذين يحملون مؤهلات دنيا ومتوسطة ، وقال إن المهن البسيطة تسيطر عليها العمالة الوافدة والتي اكتسب الغالبية العظمى منها خبراتها من خلال عملها في البلاد.

وطالب الدكتور السليمان الجهات الحكومية بتأهيل الشباب السعوديين للعمل في المهن التي لا تحتاج إلا لتدريب بسيط ، وإتاحة الفرصة لأولئك الشباب للعمل بها.

وأشار إلى أن غالبية رجال الأعمال يحجمون عن توظيف الشباب السعوديين من ذوي المؤهلات المتوسطة والدنيا بحكم عدم حملهم لمؤهلات عليا، بينما يوظفون أجانب من ذوي المؤهلات البسيطة . وبيَّن أن تجربة سوق الخضار التي خاضها السعوديون ونجحوا فيها لعقد من الزمن تؤكد بجلاء إلى أن توفر الحماية الحكومية وتخصيص قطاعات تجارية يمنع العمل فيها لغير السعوديين سيمثل أحد أهم الحلول لإتاحة الفرصة أمام الشباب الذين لم يتمكنوا من إكمال دراستهم ، داعياً الجهات الحكومية إلى النظر بجدية إلى واقع سوق التجزئة وسيطرة العمالة الوافدة عليه.

وأكد أن مهناً كثيرة في سوق المملكة يمكنها أن تحتوي الشباب العاطلين عن العمل من ذوي المؤهلات المتوسطة والدنيا، شريطة أن تتوفر إرادة فاعلة في تمكين شباب الوطن من العمل بها.

التعامل الإلكتروني" وزيادة المختبرات يحدان من عشوائية فسح السلع عند المنافذ

سلع مغشوشة" والمُستهلك يشتري المرض" ويهدر ماله!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/05/article815054.html

جدة، أدار الندوة سعد بن عبدالله - صالح الرويس

بدأت يوم أمس الأول أعمال المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية - الذي تستضيفه مصلحة الجمارك السعودية- في الرياض؛ بهدف توحيد الجهود العربية لمواجهة خطر تلك السلع على المستهلكين والأسواق، والإطلاع على التجارب الدولية في إجراءات الكشف على السلع قبل فسح الدخول.

وتعد المملكة -ودول الخليج عموماً- أرضية خصبة لانتعاش تجارة السلع المقلدة والمغشوشة المستوردة من الخارج؛ نظراً لاعتمادنا على الاستيراد بنسبة 90%، كما يقلص هذا النوع من الصناعات المقلدة فرص العمل، واستراتيجيات التصنيع المحلية.

ويبقى الأهم هو وعي صنّاع القرار بشروط حماية السوق المحلية والعربية؛ لخلق مناخ جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية؛ لأن تطبيق القانون في مواجهة الغش والتقليد من شأنه أن يجذب للمنطقة العربية استثمارات ضخمة لتنمية صناعاتها، إلى جانب وعي المستهلك بضرورة التثبت من السلع قبل شرائها، وتحديداً ذات المواصفات "التجارية".

"ندوة الثلاثاء" تناقش ظاهرة إغراق السوق المحلي بالسلع المقلدة والمغشوشة؛ سواءً المستوردة منها، أو مايتم تصنيعه محلياً، وذلك تزامناً مع أعمال المنتدى العربي.

ضعف رقابة

في البداية قالت "منال الشريف": إن إغراق الأسواق بالسلع المقلدة والمغشوشة يعود إلى ضعف الرقابة من كافة الجهات المعنية، مُرجعة هذا الكم الهائل إلى هوامش الأرباح التي يُحققها ضعاف النفوس، وكذلك سهولة دخولها إلى الأسواق، الأمر الذي جعل الأغلبية تتاجر في مثل هذا النوع من السلع، منتقدةً ضعف الكوادر اللازمة للكشف عن السلع المقلدة والمغشوشة، سواء كان ذلك في الجمارك أو وزارتي التجارة والبلديات، مع غياب المختبرات المجهزة مثل ما هو موجود في كثير من الدول المجاورة.

وطالبت بتقليص حجم المجاملات والمحسوبيات في فسح السلع، و"التعامل الإلكتروني"، بغض النظر عن صاحب العلاقة وموقعه ونفوذه، مع إبعاد العنصر البشري في إجراءات المعاينة للحد من التجاوزات.

واتفق "العيسى" مع رأي "منال" في حجم المكاسب الهائل للاتجار في السلع المغشوشة والمقلدة، مضيفاً: "لا أبالغ إذا قلت انها تحقق أرباحاً تفوق أرباح المواد المحظورة، وهذا ما شجّع ضعاف النفوس في التوسع في هذه التجارة".

فارق السعر

وعلّق "الدخيل" قائلاً: إن المستهلك يُسهم بقدر لا بأس به من حجم الإقبال على السلع المقلدة، مطالباً بزيادة الوعي؛ لأن المستهلك غير الواعي يسهم في زيادة مبيعات السلع المقلدة، وبالتالي تشجيع هؤلاء التجار على استيراد المزيد منها، مضيفاً أن التهافت على "الماركات" لدى فئة الشباب والنساء دون التركيز على جودة المنتج أسهم في زيادة الغش والتقليد، موضحاً أن الإقبال على شراء السلع التي تحمل ماركات عالمية دون التأكد من جودتها يكلف الاقتصاد المحلي كثيراً، ويخدم من يستورد تلك البضائع، لافتاً إلى أن أحد أسباب لجوء المستهلكين للسلع ضعيفة الجودة هو فارق الأسعار بين الأصلي والمقلد، الذي أسهم بشكل كبير في زيادة حجمه داخل الأسواق.

وذكر "القثامي" أن التركيز دائماً يكون على الغش المستورد، بينما نتجاهل الغش المحلي سواء كان في المواصفات أو تقليداً لمنتجات لها سمعتها، مضيفاً أن تجارة السلع المغشوشة والمقلدة محلياً لا تقل عن ما يتم استيراده، مشيراً إلى ما يتم إعلانه في الصحف في ضبط مصانع ومعامل وورش تمارس التزوير والتقليد، خاصة مع تزايد حجم العمالة، وكذلك التستر الذي يصل إلى نسب كبيرة حسب إحصاءات الجهات الرسمية.

نسب ضارة

وأكد "القثامي" على أن أغلب أدوات التنظيف والصابون و"الكريمات" و"الشامبو" تُصنّع محلياً، مع وضع أسماء الشركات العالمية عليها، ثم تباع في أسواقنا على أنها مستوردة تحت نظر الجميع، مضيفاً أن المشكلة لا تقتصر على الملكية الفكرية فقط، لكن الكارثة في خطورة الاستخدام الآدمي لها، لاحتوائها على نسب ضارة من "الكيماويات"، وعدم مطابقتها المواصفات التي تحددها هيئة الغذاء والدواء.

وتداخل "العيسى"، قائلاً: إن تجارة السلع المغشوشة والمقلدة أصبحت مصدر تهديد لصحة وسلامة المستهلك، كما أنها تمثل إهدارا للموارد من خلال زيادة الصرف الاستهلاكي، وتهديد الصناعات الوطنية، والإحجام عن الاستيراد، وكذلك زعزعة الثقة في الاقتصاد ككل، مبيناً أن عدم وجود معايير دولية على السلع المغشوشة يؤدي إلى تدمير البيئة، بل وينشأ عنها أضرار غير محسوسة، سواء أتلفت أو استهلكت، ضارباً مثالاً ب"الإطارات المغشوشة"، وما تمثله تلك السلع من مخاطر أمنية، حين لا يُعلم من يقف خلفها، وما هي أهدافه؟، وأين تذهب تلك الأرباح الهائلة التي تتحقق منها؟.

وتناولت "منال الشريف" جانب الضرر الذي ينال المستهلك الذي يتعرض للغش، إضافةً إلى ما يتكبده الاقتصاد الوطني من خسائر كبيرة، وكذلك خسارة جزء من دخل البلد في سلع استهلاكية رديئة، والضحية المباشرة هو المستهلك المغلوب على أمره.

غياب التشهير

وكشف "القثامي" عن افتقاد الجهات الرقابية الداخلية لنظام صارم يتضمن عقوبات رادعة، مطالباً بمصادرة تلك البضائع المقلدة التي تضبط، وذلك كأقل ما يجب اتخاذه، إلاّ أن الواقع عكس ذلك، مضيفاً: "ما يجري حالياً في قضايا الغش التجاري هو إعداد محضر ضبط وتحفظ على البضاعة لدى الشخص الذي ضبطت لديه، دون الحق في مصادرتها، مع تحويل القضية إلى المحكمة الإدارية لاستصدار حكم قضائي"، ذاكراً قضية لم تنظرها المحكمة منذ سبعة أعوام مع أحد المحلات التي تبيع سلعا مقلدة لأحد منتجاتهم، مشيراً إلى أنه لا التجارة ولا البلديات تملك صلاحية المصادرة لتلك البضائع التي تعج بها الأسواق.

وأرجعت "منال الشريف" سبب انتشار السلع المقلدة والمغشوشة إلى غياب العقوبات الرادعة، والأهم من ذلك في نظرها هو غياب التشهير من قبل الجمارك بمن يستورد تلك السلع الرديئة، مُنتقدةً الترخيص لمحال أبو ريالين، التي ترى أنها تُسوّق بضائع سلبية وضارة بصحة الإنسان والبيئة، متسائلةً: من المسئول عن انتشارها والسماح لها؟، ولماذا السكوت عنها؟، كاشفةً عن استقبال حماية المستهلك لشكاوى قدمتها سيدات بعد تعرض وجوههن لحروق نتيجة استخدام "كريمات" من تلك المحال، مشيدةً بخطوة وزارة التجارة حين بدأت سياسة التشهير بالمخالفين، وعدم التفريق بين تاجر كبير وغيره، وأن هذه الخطوة ستحد كثيراً من الغش.

مواصفات أقل

وعرض "القثامي" نوعا من الغش يمارس حالياً عبر استيراد بعض الأفراد سلعا غذائية وصحية تجارية مشهورة من دول عربية بجودة أقل من المنتجات المصدرة للمملكة، وتباع بأسعار أرخص من المصنعة في السوق، نظراً لوضع أصحاب العلامة التجارية خط إنتاج بمواصفات أقل لتلك الدول مراعاة للمستوى المعيشي للفرد هناك، مضيفاً أن المستهلك يبحث عن الأرخص دون التنبه لمصدر السلعة، بينما الخلل يكمن في دخول بضاعة ليست معدة للسوق، وبالتالي تتعرض سمعة الوكيل للضرر، ويفقد ثقة المستهلك في المنتج، إضافة إلى الخسائر المادية، مُقدماً نماذج لعمليات غش خطيرة تمارس محلياً، خاصة في أدوات التجميل و"الشامبوهات" والصابون.

ولفت إلى وجود "كريمات" تبييض البشرة وخطورة إنتاجها دون مختبرات ومعامل تحدد بدقة نسب مادة "الزنك" و"الزئبق"، التي يفترض ألاّ يتجاوز قياساتها (0.1)، ولو زاد عن ذلك لأصبحت مسرطنة، وكذلك أحماض الفواكه في الشامبوهات يجب ألاّ تتجاوز نسبة (10%) في حين تكون النسب غير محددة بمعايير دقيقة في بضائع أبو ريالين والمشابهة لها.

مسار أحمر

وعلّق "الدخيل" قائلاً: إن عقوبات مصلحة الجمارك رادعة، حين تصادر البضاعة المغشوشة ويغرم المستورد قيمتها كاملة في المرة الأولى، وتتضاعف إلى ثلاث مرات في حال تكرارها، إضافةً إلى المسار الأحمر وهو معيار تقييم

للمستورد، خاصةً متى ما تم ضبط ممنوعات، مُبرراً غياب التشهير لتطبيقهم نظام الغش الموحد خليجياً -لا يشتمل على التشهير-، وبالتالي لا يمكن تعديل أي مادة فيه إلاّ بموافقة جميع الدول الأعضاء.
وطالب "العيسى" بالتركيز على كافة عناصر السلسلة والبدء بالدول التي تمارس الغش، مضيفاً أن الدول المستوردة تتجاوز (200) دولة، بينما من يُصدّر تلك البضائع في حدود خمس دول، مشيراً إلى أنهم أدرجوا في إعلان الرياض السابق وما قبله وجوب وضع عقوبات عليها، كذلك لابد من معاقبة الناقل الدولي وبلد الاستيراد عبر الدائرة الجمركية، مع مراقبة الأسواق، مُشدداً على أهمية وجود المختبرات.
وأكد على أن الأهم هو تكامل العقوبات، وكذلك التشهير الذي أعتقد انه ضمن عقوبات الغش التجاري، إلى جانب الربط بين الهوية الوطنية والسجل التجاري الذي تم الانتهاء منه بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة.
أين المواصفات؟
وأقر "العيسى" بأن الإشكال الذي يواجههم هو عدم توفر مواصفات لبعض السلع، وهو ما يمثل تحديا كبيرا قياساً إلى حجم البضائع التي ترد، كما أنه لا يوجد لهذه البضائع وكيل محلي، مؤكداً على أنه لا مخرج لهذه الأزمة إلاّ بإنشاء المختبرات، ذاكراً أن الجمارك السعودية سجّلت الريادة في حجم الضبطيات على مستوى العالم العربي.
وتداخلت "منال الشريف" قائلةً: إن دورنا في جمعية حماية المستهلك ينحصر في الجانب التوعوي فقط، مضيفةً أنه على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء ينص على العناية والمحافظة على حقوق المستهلك وتبني قضاياه، مع نشر الوعي الاستهلاكي بين أفراد المجتمع، إلاّ أننا لسنا جهة رقابية ولا تنفيذية، مبينةً أنهم يعملون على كشف ملابسات الغش والتدليس والخداع، مع وضع المقارنات في نشرات الجمعية عن السلع المختلفة في أسواقنا من حيث الجودة ومناسبة سعرها، وهذا دورنا فقط.
وأبدى الحضور تحفظهم على الجمعية وقصور دورها على التوعية فقط، وطالب "الدخيل" بتوعية المستهلك للتفريق بين العبارات المضللة التي تكتب على بعض السلع، حين تشير إلى أن المنتج تصميم أوروبي بينما التصنيع في الصين؛ لإيهام المستهلك أن المنتج أوروبي.
زيادة مختبرات
وحمّلت "منال الشريف" الجهات الرقابية الحكومية مسؤولية هذه التجاوزات، مضيفةً أنه حين يطالب المستهلك بحقوقه من ذلك التاجر الذي غشّه ببضاعة رديئة، فإنه يجد "الأمرّين" من الجهات الرقابية وذات العلاقة بما فيها حماية المستهلك، مضيفةً أن طول الإجراءات المتبعة تجعله "يدوخ سبع دوخات" ولا يجد من يقف معه، بل ولا يسمع إلاّ وعوداً غير صادقة، حتى يتسرب الملل إلى جوفه، لينتهي به الأمر إلى التسليم بضياع حقه.
وعرّف "العيسى" بدور وجهود مصلحة الجمارك في التصدي لتلك الظاهرة، وتقليص حجم السلع المغشوشة والمقلدة، قائلاً: عملنا يعتمد بالدرجة الأولى على توافر عنصرين هما المواصفات والمختبرات، فالمواصفات تمثل المرجعية في تحديد مدى مطابقة البضائع المستوردة وبالتالي السماح بدخولها متى ما طابقت أو رفضها في حال عدم المطابقة، والآخر هو المطابقة التي تتم في مختبرات يتوافر لها إمكانات وتجهيزات وكفاءة عالية، مُشدداً على أهمية زيادة عدد المختبرات لمواجهة الكم الهائل من السلع التي ترد على المملكة، مؤكداً على أن مختبرات الفحص بعددها الحالي لا تفي بحاجة الجمارك قياساً إلى الكم الهائل من البضائع، حيث لا تناسب بين حجم الاستيراد والمختبرات.
تزوير الشهادات
وقال "العيسى": أمام هذا الكم الهائل من البضائع المستوردة لم يكن أمامنا إلاّ أحد الأمرين؛ إما أخذ عينات لفحصها في المختبرات المحدودة، وهذا سيترتب عليه تأخير فسح البضائع لطول انتظار نتائج الفحص، أو الفسح باعتماد شهادة معتمدة في بلد المنشأ تفيد بمطابقة البضاعة لمواصفات المملكة، رغم الإشكالات المتمثلة في تزوير شهادات المطابقة أو التلاعب في تحزيمها، مضيفاً أنه أمام هذا التوقع اتخذت مصلحة الجمارك إجراء يضمن عدم التلاعب في شهادة المنشأ بأخذ عينة للتأكد من مطابقتها، وكان نتيجة هذا الإجراء كشف حالات كثيرة تم التلاعب في تحزيمها، مبيناً أنه جرى الربط الآلي مع الجهات التي تمنح شهادات المطابقة ليتم إرسال شهادة المطابقة الكترونياً منعاً للتزوير.
وأضاف إنهم يسعون لإقرار تحزيم أمني لا يمكن العبث به، إضافةً إلى نظام إدارة المخاطر، الذي يعتمد على سجلات المصدر والناقل ومكتب التخليص؛ لأن التزامه وخلو سجله من المخالفات يمنحه تسهيلات وتنقل حاوياته للمسار الأخضر، في حين ينقله أي خلل إلى المسار الأحمر الذي يستدعي التفتيش والتدقيق، ومع ذلك يحدث استغلال لتلك التسهيلات بغرض تمرير سلع غير مطابقة.
تأخير فسح

وناشد "القثامي" المسؤولين للالتفات إلى معاناة المستوردين المستمرة في تأخير فسح بضائعهم المستوردة، خاصة الغذائية التي تتأثر بطول التخزين، مضيفاً أنهم خاطبوا هيئة الغذاء والدواء لإيجاد حل لمعاناتهم، لكنهم يتعذرون بقلة المختبرات المزودة بأجهزة كشف متطورة، مطالباً مصلحة الجمارك باعتماد المواصفات الخليجية والدولية في حال تعذر وجود مواصفات محلية، مضيفاً أن أحد أسباب التلاعب في شهادة المطابقة هو غياب اسم الوكيل على بعض السلع المستوردة، خاصة بعد إلغاء الاحتكار من قبل منظمة التجارة العالمية، لكن ذلك لا يمنع من وجود اسم الوكيل المحلي، معترضاً على التشديد الذي يتعرض له التاجر والوكيل الذي له تاريخ طويل في السوق، رغم السجل الناصع والالتزام بالمواصفات، في حين يكون التساهل مع التجار الجدد الذين لا يعلم عن سلامة بضائعهم.

ولفت إلى معاناتهم كمستثمرين من ازدواجية المواصفات، حين يكون لبعض السلع مواصفات محلية وخليجية، ومع ذلك يتم التعنت في فسحها، بل ورفضه إلاّ إذا كانت مطابقة للمواصفات المحلية، وهو ما يضطرهم إلى طلب السلعة بمواصفات المملكة، وبالتالي تكون الأسعار أعلى من مثيلاتها؛ لأن خط الانتاج في المصنع الرئيسي خاص بي أنا كمستورد سعودي، مشيراً إلى أن آلية تحديد قياسات ومواصفات منتجات الشركات العالمية يتم من خلال معاهد ومختبرات تحدد مواصفات تلك المنتجات.

نقاشات مطولة

وطالب "القثامي" بسرعة التحرك لمواجهة طوفان إغراق سوق المملكة، ذاكراً الرقم الذي تم إعلانه من قبل مصلحة الجمارك، بزيادة المضبوطات (40%) عن العام السابق، مطالباً الجمارك بإنشاء مختبرات تتبع لها اسوة بما فعلته هيئة الدواء والغذاء.

وعلّق "الدخيل" قائلاً: عدم إنشاء الجمارك مختبرات يعود إلى كونها جهة ضبط، إذ لا يمكن أن تؤدي دور الفحص والضبط معاً.

ولم يرَ "القثامي" أي تداخل بين العملين، مستشهداً بتجربة هيئة الغذاء والدواء التي لديها مختبرات تتبع لها وتمارس الفحص والضبط معاً.

وأشار "العيسى" إلى أنه يوجد خطط متكاملة للجمارك بدأت منذ عام 2008م، مضيفاً أنه تم تشكيل فريق عمل لتطبيق الجمارك أو الجهات الأخرى جميع التوصيات التي صدرت في ختام أعمال المنتدى العربي الأول وإعلان الرياض، مع اعتماد دلالة المنشأ بعد صدور قرار بمنع دخول أي بضاعة لا يكون عليها دلالة المنشأ بشكل لا يقبل الإزالة من عام 2008م، وهو القرار الذي شهد اعتراض بعض التجار لمثل هذا الإجراء، ذاكراً أنه دارت نقاشات مطولة انتهت بإقناعهم بجدوى القرار الذي أُقرَّ خليجياً وعربياً.

تعامل الكتروني

وأوضح "العيسى" أنهم نجحوا في تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مختبرات بدعم وترحيب الجمارك بفكرة التوسع فيها، مضيفاً أنه وقعت الجمارك اتفاقيات لإرسال عينات بأرقام سرية وتعامل الكتروني يمنع التلاعب، كما تقرر إرسال العينات للمختبرات بسرية واستقبال النتائج عبر نظام آلي، مؤكداً على أن للجمارك دورا كبيرا في إنشاء المختبرات، مبيناً أن البعض منها لم يتحرك إلاّ بعد مبادرة الجمارك بالاتصال بها رغم مضي ستة أعوام على إنشائها، كذلك تم توقيع اتفاقيات وحددت أسعار مقبولة وآلية محددة لاستلام العينات والنتائج، لافتاً إلى أنه قبل ثلاثة أعوام لم يكن هنالك إلاّ مختبر واحد، في حين يصل عددها حالياً إلى (15) باستثمارات كبيرة، وينتظر دخول (10) مختبرات جديدة قريباً.

غش في التجميل

وكشفت "منال الشريف" عن غش تجاري مارسه مركز تجميل لأحد الأسماء العالمية الشهيرة الذي افتتح مركزاً للعناية بالشعر في مدينة جدة، مضيفةً: "صاحب افتتاح المركز دعاية وترويج إعلامي كبير، وقدّم نفسه على أنه لزراعة الشعر والعناية به حسب ما يروج في إعلاناته، لكن الذي كان يعمله الخبير صاحب الاسم العالمي هو تغطية الجزء الذي لا ينبت في الشعر من فروة الرأس بشعر صناعي يثبت بطريقة معينة، بتكلفة تتجاوز مائتي ألف ريال، تتبعها جلسات عدة للتعديل والتسوية، وأجرة كل جلسة ألفي ريال".

وأوضحت أنه لم يكتف بذلك، بل إن الغش امتد إلى إعلانه تقديم منتجات تحافظ على "رونق الشعر"، بعد أخذ عينة من الشعر لإرسالها لمختبرات عالمية في باريس حسب زعمه، لمعرفة نوعية الشعر وتحديد العلاج المناسب، مبينةً أنه بعد ادعاء وصول نتيجة فحص العينة يقدم للزبون علبة فاخرة مصنعة خارجياً بداخلها "أمبولات" تباع ب(9000) ريال، لكن المذهل أنها تعبأ داخل المركز بخلطة يجري إعدادها عبارة عن شامبو مضاف إليه بعض المواد العشبية المحلية لاعلاقة لها بالشعر نهائياً، وبتكاليف زهيدة جداً لا تذكر، مؤكدةً على أن عينات الشعر مجرد خديعة وإيهام للزبون وترمى

في المهملات، مشيرةً إلى حدوث ضجة إعلامية كبيرة بعد انكشاف أمره، غادر بعدها موقعه الذي كان يحتل جزءاً هاماً في شارع التحلية إلى مكان منزو حالياً.

إجراءات جديدة لاستيراد السلع.. قريباً

أعلنت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس عن تطبيق إجراءات وضوابط جديدة خاصة باستيراد السلع قريباً؛ وذلك لضمان جودة المنتجات الواردة للمملكة وسلامة استخدامها للمستهلك.

وأشارت إلى أن هناك خطة عمل مع الجهات المعنية بالاستيراد، وورش عمل للوصول إلى تطبيق أعلى اشتراطات الجودة حسب المواصفات السعودية، مُنبهةً إلى مخاطر استيراد السلع المخالفة للمواصفات والمقاييس وضررها على المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني.

وأكدت الهيئة على الدور الحيوي الذي يؤديه رجال الجمارك في منع دخول السلع المقلدة، وآلية التعاون القائمة مع مجلس الغرف التجارية كشريك محوري يحتضن رجال الأعمال المستوردين.

وشدّدت الهيئة على أهمية تكامل عمل الشركاء معها، خاصةً رجال الأعمال، وضرورة تقييد السلع المستوردة للمواصفات المحلية لخدمة الطرفين المستورد والمستهلك، وتطبيق الضوابط والعقوبات على المستوردين للسلع الأقل جودة للمواصفات، مؤكدةً على أنه سيصدر قريباً نظام تطبيق العقوبات الواردة في نظام الغش التجاري.

وتشير الإحصاءات إلى أن هناك تزايدا متناميا في كميات المضبوطات من المواد المغشوشة والمقلدة من قبل الجمارك السعودية، حيث بلغت خلال عام 2011م أكثر من (48) مليون وحدة مغشوشة ومقلدة، بلغت قيمتها ما يزيد على (498) مليون ريال مقارنةً بما تم ضبطه خلال السنوات الخمس الماضية.

الجمارك تمنع دخول (87) مليون وحدة مقلدة في عام

ثمّن "عيسى العيسى" الدور الكبير الذي تؤديه المختبرات المعتمدة في كشف المتورطين بجلب السلع المغشوشة، مؤكداً على أن كل مختبر جديد ينشأ سوف يسهم بشكل كبير في تقليص السلع المغشوشة والمقلدة، كاشفاً عن تصدر المملكة لضبطيات قطع السيارات المقلدة على مستوى العالم، بينما أتت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السادسة، مشدداً على أنه مع كل مختبر يُنشأ فإن الجمارك سوف تنجح في تقليص دخول تلك السلع.

ولفت إلى مفارقة حدثت بعد إنشاء مختبر لفحص قطع غيار السيارات، حين رفض دخول مليون وحدة خلال أشهر فقط، وقال: لك أن تتخيل حال أسواقنا قبل عام 2009م، حين لم يكن هناك مختبر لهذا النوع من السلع، مستشهداً بتأثر سوق قطع غيار السيارات، الذي كان أحد المجالات الخصبة للغش والتقليد.

وأقر بمعاناتهم في السابق قبل وجود تلك المختبرات، مشيراً إلى ضبطية تمت قبل ستة أشهر حين فوجئوا في الجمارك بعدم وجود مواصفات سواء محلية أو خليجية لقطع غيار مستوردة، وعندما سألوا جميع الجهات المعنية لم يجدوا إجابة!.

وأشاد بنجاح مطابقة قطع غيار السيارات، التي قدمت خدمة كبيرة لهذا القطاع، حيث تم إعادة (300) ألف إطار غير مطابق للمواصفات في أول عام للمختبر، مؤكداً على أن مثل تلك الضبطيات تكون رادعة للمتورطين، نتيجة ما ينالهم من خسائر، وبالتالي يكون وجود المختبرات جانباً وقائياً مهماً؛ لأن التاجر سيتيقن من كشفه.

وكشف عن نجاحهم في منع دخول (87) مليون وحدة في العام الماضي؛ بسبب عدم المطابقة، غير الذي ضُبط وأُتلف، إضافة إلى الغرامات التي حصلت منهم، ذاكراً حلول أخرى منها تبادل المعلومات عبر منظمة الجمارك العالمية، موضحاً أنهم وقعوا مع مكاتب استشارية لديها مجموعة من الوكلاء يصلون أحياناً إلى ثلاثين وكيلاً، بعرض الجمارك عينات من السلع عليهم، وبدورهم يرسلونها إلى الشركة الأم لكشف التقليد، إضافةً إلى بدء العمل باعتماد دلالة المنشأ، حيث لم يكن في السابق مطلوباً دلالة المنشأ.

وأكد على أن ذلك أسهم في الحد من تلك الممارسات التي كانت تحدث في السابق، ذاكراً أنه يوجد بضائع مجهولة المصدر يتم التحايل بوضع لاصق يحمل عبارة "صنع في بلد كذا"!، مشيراً إلى أنه سيُطبق في المرحلة المقبلة إجراء آخر سيعمل به، وهو متابعة البضائع عبر شريحة لمعرفة خط سيرها.

علامات مقلدة وتحايل للدخول باسم «المنتج الأوروبي»!

نفى "عيسى العيسى" التساهل مع التجار الجدد وتهمة التشديد على الوكلاء، موضحاً أن إدارة المخاطر تلزم أي تاجر جديد بالدخول في المسار الأحمر آلياً، حيث يتم التفتيش والفحص للسلع المقيدة عليه للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات، مضيفاً أن أي مستورد لا تسجل عليه ملاحظات ويتقيد باستيراد سلع مطابقة خلال عامين يكافأ بتسهيل إجراءاته سواء من حيث التفتيش أو المعاينة أو أخذ العينات.

وطالب "محمد القثامي" بوجود اسم الوكيل على البضاعة المستوردة لضمان الحماية والمرجعية، في حين قلل "محمد الدخيل" من فائدة ذلك، لاكتشاف حالات تقليد لبضائع وردت وعليها اسم الوكيل واكتشفت عملية التزوير، ذاكراً حادثة طريفة حين وردت بضاعة مشحونة من الهند لمنتج له علامة تجارية معروفة، ولا يوجد له مصنع آخر بخلاف الوحيد الذي يوجد في منطقة القصيم، وبعد البحث عن المستورد لم نجد له عنوانا، مؤكداً على أن التلاعب والتحايل يكون من المتاجرين الذين لا اسم لهم ولا وزن في السوق وهؤلاء هم سبب البلاء، نافياً وجود مستوردين غير مواطنين.
وقلل "محمد القثامي" من تأثير قرار عدم السماح لغير السعوديين بالاستيراد الذي يتم التحايل عليه عبر التستر، حينما لا يتجاوز دور المواطن الاسم فقط ومن يدير عملية الاستيراد هو الأجنبي، مطالباً بسرعة تطبيق قرار وزارة العمل الذي يقضي بمنح تأشيرة خروج وعودة لمرة واحدة للمقيمين، وبالتالي سيحد من تلك التجارة، كاشفاً عن تحايل يمارس حالياً، حين تعبر السلع المستوردة عدة موانئ إلى أن تصل إلى المملكة، حيث تصنع مثلاً في "هونغ كونج" وترسل إلى إحدى دول الخليج وتتجه لأوروبا، وتعود مرةً أخرى من أجل دخولها إلى سوق المملكة على أنها منتج أوروبي، في حين تمثل المناطق الحرة تهديدا، كونها "محطة ترانزيت" لمرور تلك السلع.
وأكد "العيسى" على أن المناطق الحرة تمثل مجالا خصبا لتصدير المقلد والمغشوش؛ لأنها مجال عبور، ذاكراً دور إدارة المخاطر في التنبه لأي منفذ جمركي يمثل تهديدا لسلامة أسواقنا، كاشفاً عن تنسيق دائم مع كل دول المنافذ من خلال ضابط اتصال في تلك الدول ترسل له كافة الضبطيات بأرقامها وتواريخها وأسماء المصدرين المتورطين، إضافةً إلى الإفادة عن العقوبات والإجراءات المتخذة ضدهم.
وأشار إلى أن منفذ البطحاء أكبر منفذ جمركي على مستوى العالم من حيث عدد النقل بالشاحنات، حيث تصل حجم الحركة عبر المنفذ أكثر من خمسة آلاف شاحنة يومياً ما بين القدوم والمغادرة.
وأوضح "الدخيل" تعليقاً على إشكالات المنافذ الجمركية مع دول الخليج بالإشارة إلى ما ينص عليه نظام مجلس التعاون من استكمال الإجراءات الجمركية في المنفذ الأول، وبالتالي أي بضاعة تصل عبر تلك المنافذ يكتفى بإجراءات المنفذ الخليجي والكشف الأمني، لافتاً إلى أن ما يُضبط عادة هو بضائع مصنعة في دول غير خليجية وردت عبر موانئ خليجية!.

أسرة ضحية جرثومة الدم بجازان لـعكاظ" :

الصحة تتحمل مسؤولية التأخير في نقل حنان لمستشفى متخصص

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130305/Con20130305578118.htm

افتخار باحفين (جازان)
شدد جابر دوشي والد الفتاة حنان التي توفيت متأثرة بنقل دم ملوث بجرثومة في العناية المركزة بمستشفى الملك فهد المركزي بجازان، على محاسبة المقصرين الذين تسببوا في نقل دم ملوث الى جسد ابنته حنان، وطالب بمعالجة بقية أبنائه المرضى في المستشفيات المتقدمة بمن فيهم ابنه طارق الطالب الجامعي المصاب بسرطان الغدد.
وقال إدريس الدوشي شقيق حنان لـ«عكاظ» التي حضرت مراسم العزاء، إن حالة شقيقته بدأت في التدهور ولم يحرك الأطباء أو إدارة المستشفى ساكنا إلى أن فارقت الحياة، ودون في شهادة وفاتها السبب على أنه جرثومة في الدم، مضيفا أن عدم معالجة تردي الأوضاع الصحية بمنطقة جازان وغياب الرقابة ينذر بكثير من المآسي في المستقبل إن لم يتم

تدارك هذه الأوضاع، محملا في الوقت نفسه وزارة الصحة مسؤولية وفاة شقيقته، لأنهم طالبوا المستشفى بنقلها لأحد المستشفيات المتقدمة عبر الإخلاء الطبي لإنقاذ حياتها وهو الأمر الذي لم يتحقق، نتيجة المماطلة والروتين المعقد.
وبين إدريس أن له ثلاثة اشقاء مرضى مصابين بالأنيميا يحقنون شهريا بالدم وهم: هدى البالغة (26 عاما)، والضحية حنان، ومروان (23 عاما) الذي كان منوما في المستشفى، وأبدى مخاوفه من أن تتضاعف مأساتهم في قادم الأيام إن لم يعالجوا في مستشفيات متقدمة وعلى وجه السرعة.
وقال إدريس الذي دخل في موجة من البكاء إن شقيقته حنان وقبل وفاتها أرسلت عبر جوالها رسالة تشتكي خلالها من صعوبة في التنفس وتحمد الله على قضائه، وهذه كانت رسالة الوداع حيث لفظت أنفاسها وغادرت الدنيا وبقيت الرسالة في جواله. وأكد أن الأسرة سوف ترفع دعوى ضد وزارة الصحة، مع المطالبة بالمحاسبة الفورية لمن تسببوا في وفاتها.
من جانبه، قال عبدالرحمن الشقيق الأكبر للضحية حنان إنها كانت لا تكف عن الصراخ وتردد بصفة مستمرة «أنقذوني سأموت» خاصة بعد أن تدهورت حالتها الصحية في الأيام الأخيرة، نتيجة ارتفاع درجة الحرارة الداخلية التي تحولت إلى خارجية، تسببت في تغيير لون جسدها ليتم نقلها إلى العناية المركزة، وأشار إلى أن الأطباء عندما تأكدوا من نقل دم ملوث لشقيقته لم يشعروا أسرتها بالحقيقة وتكتموا على الحقيقة، إلى أن فضح أمرهم بعض الممرضين والممرضات في المستشفى، مبينا أن لديهم تقريرا يدين المستشفى يبين أن شقيقته توفيت بسبب جرثومة في الدم.
وحمل عبدالرحمن مدير الشؤون الصحية بجازان الدكتور حمد الاكشم المسؤولية المباشرة لأنه تأخر في البت في إجراءات الاخلاء الطبي. وقال: بعد صدور الموافقة يوم الثلاثاء بنقل شقيقتي للمستشفى التخصصي أي قبل وفاتها بأربعة أيام، راجعنا (والدي وأنا وشقيقي إدريس) مدير الشؤون الصحية بجازان الدكتور حمد الاكشم في مكتبه يوم الاربعاء، وشرحنا له الوضع الصحي المتردي لحنان وطالبنا بضرورة نقلها بعد صدور الموافقة، وأرسل خطابا عاجلا لمدير عام الطوارئ بوزارة الصحة. وأضاف عبدالرحمن أن مدير الشؤون الصحية قال لهم «مشكلتكم أنكم قابلتم يومي الخميس والجمعة»، وتساءل: هل يتوقف إنقاذ أرواح المرضى في هذين اليومين، وهل الإخلاء يتوقف في هذين اليومين، خاصة إذا ما علمنا أن دقيقة واحدة قد تنقذ حياة مريض فما بالك بأيام. وأضاف شقيق الضحية أنهم استفسروا من مدير الشؤون الصحية عن أسباب عدم التعاقد مع طبيب أو استشاري أو اخصائي لأمراض الدم الوراثية بعد وفاة الطبيب النيجيري فقال إنهم طالبوا الوزارة ولم تصلهم الموافقة.
من جهته، قال مروان الشقيق الأصغر للضحية الذي كان منوما في المستشفى: استغربت طلب والدي مغادرتي للمستشفى، وكم كانت صدمتي كبيرة عندما وجدت المعزين في منزلنا، وعندها أيقنت أن حنان ماتت وهي رفيقة ألمي وأوجاعي في المستشفى، فلم أتمالك نفسي ودخلت في موجة من البكاء. وقال «أخاف الموت مثل شقيقتي».

رئيس لجنة الإدارة بالشورى آل ناجي لـ«عكاظ»:

طالبنا بإعادة فلسفة حافز لتوظيف المستفيدين من الإعانة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130305/Con20130305578022.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أكد لـ«عكاظ» الدكتور محمد آل ناجي رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى، أن اللجنة طلبت من صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إعادة فلسفة برنامج حافز ليكون مهيأ لإيجاد حلول توظيفية للمستفيدين من إعانة حافز قبل انتهاء مدة الدعم التي هي 12 شهرا.
وبين «ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال، بدل أن يتحول حافز إلى أمر محبط بالنسبة للذين يرغبون التوظيف وتنتهي إعانتهم المالية بعد 12 شهرا».

من جانبه قال عضو الشورى صالح الحصيني «إن برنامج حافز كان له دور إيجابي، وكذلك وزارة العمل في تقديم الكثير من المبادرات التي تصب في توظيف الشباب السعودي، ومنها برنامج حافز، ولكن تقرير البنك الدولي شكك في قدرة برنامج حافز على حل مشكلة البطالة في المملكة، وأنه غير قادر على حل مشكلة البطالة».
وتساءل الحصيني «هل هناك مبادرات أو ترتيبات موازية تساهم في إنجاح برنامج حافز لدى الوزارة؟».

التربية: الحل لا يتحقق خلال يوم وليلة

المستثنيات بـ إلا"..تائهات بين التعليم و(الخدمة)

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130305/Con20130305578196.htm

عادل عبدالرحمن (جدة)
لا تزال قضية المعلمات البديلات المستثنيات تثير جدلاً واسعاً لكل ذي علاقة بالمجال التربوي، وتنتظر حلولا تنهي معاناة صاحبات الشأن، خاصة بعد تشكيل لجنة وزارية من وزارات التربية والتعليم والخدمة المدنية والمالية، إضافة إلى جهات ذات علاقة لدراسة القضية وأبعادها، فيما تنظر المحكمة الإدارية القضية المرفوعة من قبل المعلمات البديلات عبر أحد المحامين ضد وزارتي التربية والخدمة المدنية، لعدم تطبيقهما الأمر السامي بتثبيتهن في وظائفهن التعليمية دون استثناء أو شروط أو قيود على حد قولهن، وكان وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أكد لـ«عكاظ» في حديث سابق، بأن هناك أمورا متراكمة وراء موضوع البديلات المستثنيات لافتا إلى أن الحل لا يتحقق خلال يوم وليلة.
«وضعنا تحت مسمى (البديلات المستثنيات)، يعد الخيط الأول أو الغرزة الأولى في سلسلة معاناتنا اليومية».. هكذا بدأت ليلى العوفي روايتها لـ«عكاظ» وتضيف «لم نحظ بالتقدير بالرغم من كفاحنا وإصرارنا لأن التثبيت حق مكتسب وأمر به والدنا الغالي خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله)»، وقالت «هوت هذه المشكلة بطموحاتنا وجعلت الفراغ حبيس أفكارنا»، متمنية أن تكتب قريبا الصفحة الأخيرة من كتاب معاناة البديلات.
من جهتها، ذكرت صفية الحربي أنها تعاقدت في المرة الأولى عام 1428هـ بعقد محو أمية صباحي براتب 2300 ريال، تصرف منها مبلغ 800 ريال أجرة نقل إلى المدرسة، وما تبقى من الراتب مصروف رحلة الذهاب والإياب لأربع ساعات.
وروت صفية معاناتها، وقالت «في عام 1430هـ تعاقدت للمرة الثانية كمعلمة بديلة بجزيرة فرسان براتب ضئيل، وكنت أذهب بالسيارة من منزل عائلتي في قرية حاكمة أبو عريش بجيزان لمدة ساعة حتى أصل الميناء ونستقل عبارة تقلنا إلى جزيرة فرسان ونبقى في عرض البحر لمدة ساعتين، وعند وصولنا إلى الجزيرة أستقل سيارة أخرى لمدة ساعة باتجاه الشقة الخاصة، وتتكرر المعاناة في رحلة العودة إلى منزل الأسرة في نهاية الأسبوع»،
وتضيف «المشوار شاق ومجهد ولكنني قبلت بالأمر لتوفير لقمة العيش لوالدتي الكفيفة التي تعاني حزمة من الأمراض وتحتاج إلى رعاية وعناية قبل أن تنتقل إلى رحمة الله».
تثبيت شامل
بدورها بينت المعلمة مرام، أن المعلمات أنهين عقودهن بكامل بنودها، رغم أنها كانت مجحفة لأنها تحرم المتعاقدات من الإجازة، وذلك منذ صدور الأمر الملكي بتثبيت المتعاقدين، واستطردت قائلة «خسرت أغلبنا التثبيت بسبب ظروف طارئة مثل الوضع والأمومة، بينما فقدت إحدى المعلمات فرصة التثبيت لأن عقدها انتهى قبل صدور أمر التثبيت بفترة قصيرة، بالرغم من خدمتها المتواصلة لمدة خمس سنوات وحصولها على شهادات الشكر والتقدير».
وأشارت مريم سعيد، إلى تثبيت حديثات التخرج بحجة أنهن كن على رأس العمل خلال صدور أمر التثبيت، بينما هناك الكثيرات خدمن لسنوات في السلك التعليمي دون أن تشملهن الوزارة بالتثبيت، علماً بأن الأمر السامي كان واضحاً ولم

يشر إلى أية استثناءات، وتضيف «عندما توجهنا إلى إدارة التعليم لإبداء تظلمنا هناك من اعتذر بوجود أخطاء، وهناك من قال لنا .. ليس لكم حظ».
وطالبت البديلة رهام عبدالله بأن يكون التثبيت شاملا دون أي استثناءات من عام 1426هـ إلى عام 1432هـ أسوة بمن كن على رأس العمل حين تم تثبيت خريجات جدد لم يمض على توقيعهن العقود إلا أيام معدودة، ولفتت إلى أنها تطالب وزارة المالية بالموافقة على استحداث وظائف للبديلات المستثنيات والرفع في ذلك إلى وزارتي التربية والخدمة المدنية لاعتمادها فقد أصبحت أوضاعنا صعبة للغاية.

رأي التربية

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، تشكيل لجنة لدراسة قضية المعلمات البديلات المستثنيات وقال: تعقد اللجنة حالياً اجتماعات لهذا الغرض، وبما يحقق رغبات المعلمات المتضررات. وبين الدخيني بأنه لا يستطيع إعطاء أي تفاصيل في هذا الموضوع قبل انتهاء اللجنة من أعمالها وليس هناك وقت محدد لذلك، وسيتم إعلان الأمر حين صدور نتائج الاجتماعات.

حملات تضامنية

إلى ذلك.. أفرزت وسائل التواصل الاجتماعي مساحة لقضية المعلمات البديلات وأنشأ المغردون في موقع تويتر «هاشتاق» تحت مسمى البديلات المستثنيات، وشهد الكثير من الأحاديث حول تاريخ المشكلة ومدى التفاعل الإعلامي معها، إضافة إلى قيام المعلمات البديلات بطرح معاناتهن بشكل كبير، حيث قالت الكاتبة منيرة آل عبدالله بأنه تم توقيع كتاب (مستثنيات) وأضافت «من يسبق الثاني.. تثبيت المعلمات أو طرح الكتاب إلى الأسواق».
بدوره قال المدون طراد الأسمري في تغريدة له «البديلات المستثنيات تموت في خطاب يغادر الصادر ويعود في الوارد آمال وتنكسر بين لجان من هنا ولجان من هناك أحلام».
وطالبت سهام الشتوي في تغريدتها بالتثبيت المكاني لأنه من أبسط حقوق المتضررات، لافتة إلى أنها لا تعلم سبب تعطيل القرارات ومن المستفيد من ذلك.
واحتوى «الهاشتاق» الذي يطرح فيه المغردون القضية على قصائد وفيديوهات ورسومات كاريكاتيرية تتعلق بالمعلمات البديلات يناقشن فيها أبعاد المشكلة ويسهبن في الحديث عن تفاصيلها.

نسفوا خبراتي بالتجاهل

إيمان البدراني معلمة متميزة، تخرجت عام 1418هـ وحلت الثانية على دفعتها، تجاوزها -كما تقول- قطار التثبيت.
إيمان عبرت عن خيبة أملها لما وصل إليه حال البديلات وازدياد معاناتهن المستمرة منذ عامين، وتابعت بالقول «تخرجت عام 1418هـ بامتياز وكنت الثانية على الدفعة وانتظرت حركة النقل بلا جدوى، فقررت العمل في التعليم الأهلي متحملة رواتبه الزهيدة وضغوطات العمل حتى أصبحت معلمة متعاقدة»، وتضيف «عملت لمدة أربع سنوات بلا تغيب متأملة التثبيت وعندما صدر لم يشملني وتم نسف خبراتي وعملي بالكامل». وطالبت البدراني، بالتثبيت الوظيفي والمكاني خاصة أن البديلات عملن من خلال عقود داخل المدن لسنوات، ولا يمكنهن البدء من نقطة الصفر.
وزادت، «غالبية البديلات لم يرضين بالعقود وشروطها التعسفية، إلا لعجزهن عن إثبات الإقامة خارج نطاق عقودهن أو لعدم وجود محرم فلذلك لا يمكن تثبيتهن خارج نطاق عقودهن».

عرعر.. ستينيّ يتهجم على أولاده الصغار.. والمستشفيات ترفض استقباله

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/05/750890

عرعر – خلف بن جويبر

تعيش أسرة سعودية في إسكان الوليد بن طلال إلى الشرق من عرعر حالة من الضغط النفسي والتوتر العصبي، بعدما تحول وجود أبيهم الستيني من مظلة تمنحهم الدفء والحنان والرعاية إلى مصدر حقيقي للخطر، في ظل ما يعانيه من أمراض نفسية وقيامه بتصرفات لا إرادية تمثل خطراً على أولاده السبعة الذين يعيشون مع أبيهم دون وجود أمهم التي تم تنويمها في مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد، وذلك لإصابتها بورم خبيث في مراحله الأخيرة.

وقد زارت «الشرق» منزل الستيني ورصدته على فرشة متهالكة بإحدى غرف المنزل الذي يكاد يخلو من أبسط مقومات الحياة وهو لا يعي سبب وجودنا. حيث تحدث أكبر أبنائه فيصل، الذي بدأ حديثه والألم يعتصر قلبه في نبرة خافتة تدل على عمق المعاناة، حيث قال: والدي دحيل البناقي رجل تجاوز الستين من عمره، وتبدر منه تصرفات لا إرادية، منها التهام الفضلات وبقايا الطعام، كما يقوم بطبخ كل ما تقع عليه عيناه، وفي كثير من الأحيان يقوم بالتهجم على إخوتي الصغار بتصرفات غريبة جداً وغير طبيعية.

وأشار الابن فيصل إلى أن مستشفى النقاهة في عرعر يرفض استقبال أبيه بحجة أن مستشفى الصحة النفسية هو المتخصص في مثل هذه الحالة.

ويضيف الابن: توجهت بوالدي إلى مستشفى الصحة النفسية ورفض استقباله بنفس الحجة، وهي أن مستشفى النقاهة هو المسؤول عن استقباله وأصبحت حائراً لا أعلم ماذا أفعل!. وعن أحوالهم المادية ذكر فيصل: لا نمتلك غير ضمان اجتماعي لا يتجاوز 3000 ريال شهرياً، ثلاثة أرباعه يذهب للدين، وفي وقت سابق كاد أن يتوقف لعدم تجديد التقارير الطبية الخاصة بوالدي ووالدتي.

ويواصل حديثه: تقوم جارتنا ببعض شؤون المنزل في ظل غياب والدتي المنومة في المستشفى منذ فترة بسبب إصابتها بمرض السرطان بحسب إفادة الأطباء.

وفي ختام حديثه، ناشد الابن فيصل البناقي المسؤولين في صحة الشمالية بسرعة نقل والده الذي بدأ يشكل خطراً حقيقياً على حياة إخوته الصغار. مؤكداً أنه سبق وقام باستخدام «السكين» ولولا لطف الله وتدخل أحد الجيران لأصاب نفسه أو أحد إخوته بجروح بليغة.

وقد نقلت «الشرق» معاناة الستيني للمتحدث الرسمي بوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني، الذي أكد أنه في حالة وجود مرض نفسي لدى المصاب، فإن المسؤولية تكون على عاتق مستشفى الصحة النفسية لمتابعة حالته. مضيفاً أن مستشفى النقاهة هو المسؤول عن رعاية كبار السن في مثل هذه الحالات، إن لم يكن هناك مرض نفسي لدى المسن، وإن الأطباء المشرفين هم من يقررون من يتابع حالته.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم صحة الحدود الشمالية فهد الشمري ما ذكره مرغلاني مضيفاً: لابد من متابعة مثل هذه الحالة والاستفسار عنها وذلك لاستقبالها في المستشفيات المتخصصة في علاج مثل هذه الحالات. وطلب الشمري معلومات خاصة بالمواطن الستيني، ووعد بالمتابعة مع المسؤولين في مستشفى النقاهة والصحة النفسية لتقديم كل الرعاية اللازمة له والخدمة الصحية المناسبة له.

جدة: خمسيني" يقتل والدة طليقته ويحرق منزلها ثم ينتحر!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/489279

جدة - أحمد آل عثمان

أقدم مواطن يبلغ من العمر 50 عاماً على قتل والدة طليقته داخل منزلها الواقع في حي الجامعة بمحافظة جدة من خلال مسدس كان يحمله، ثم افتعل حريقاً داخل منزلها، ومن ثم انتحر.

وباشرت شرطة جدة موقع الحادثة فور تلقيها البلاغ، بصحبة فريق من الأدلة الجنائية، ضباط التحقيق، والطبيب الشرعي، كما فرضت طوقاً أمنياً على الموقع وجرى فحص الجثث لمحاولة التوصل إلى أسباب الوفاة، وتم رفع البصمات والتحفظ على أداة الجريمة المستخدمة في الحادثة، فيما انتقلت فرقتا إطفاء وإنقاذ وإسعاف إلى موقع الحادثة فور تلقيها البلاغ لإخماد النيران المشتعلة، والبحث عن المحتجزين.

وأكد المتحدث الإعلامي لشرطة جدة الملازم أول نواف البوق لـ «الحياة» أن تفاصيل الحادثة تعود إلى إقدام مواطن يبلغ من العمر 50 عاماً بإطلاق النار على والدة طليقته البالغة من العمر 65 عاماً داخل منزلها الواقع في حي الجامعة بشارع المندي من خلال مسدس كان يحمله، ما أدى إلى وفاتها وإصابة طليقته (27 عاماً) في يدها اليسرى، إضافة إلى إصابة شقيقة طليقته (23 عاماً) بكسر في قدمها اليسرى.

وبين الملازم أول البوق أن الجاني افتعل حريقاً داخل المنزل الشعبي الذي يتكون من طابقين عقب تنفيذ جريمته، ومن ثم أطلق النار على نفسه ما أدى إلى وفاته، موضحاً أن فريق التحقيق باشر الحادثة وبدأ التحقيق لمعرفة تفاصيل وأسباب الجريمة، فيما نقلت المصابتان إلى المستشفى لتلقي العلاج، كما نقل المتوفيان إلى ثلاجة الموتى.

من جهته، أوضح المتحدث الإعلامي للدفاع المدني في منطقة مكة المكرمة العقيد سعيد الغامدي أن فرق الإطفاء باشرت إخماد النيران المشتعلة في مجموعة أثاث بالطابق الأرضي فور وصولها إلى موقع الحادثة والبحث عن محتجزين، وتبين من خلال المعاينة والتحقيق حدوث حالتي وفاة وإصابتين ناتجة من عمل جنائي، وتم نقل سيدتين مصابتين إلى المستشفى عن طريق الهلال الأحمر، فيما سُلمت القضية إلى شرطة جدة.

من جانبه قال مدير صحة جدة الدكتور سامي باداود لـ «الحياة»: «إن المصابتين وهما شقيقتان في حالة صحية مطمئنة ولا تشكل خطورة على حياتهما، إذ تتلقيان العلاج والرعاية في مستشفى الملك عبدالعزيز، مع العلم أن إحداهما أصيبت بكدمة في الرأس وكسر في الذراع، فيما أصيبت شقيقتها بكسر في الكاحل فقط».

وأوضح أحمد الغامدي (شاهد عيان) لـ «الحياة» أنه فوجئ بسماع طلق ناري توقع في بداية الأمر أن يكون صادراً عن ألعاب نارية إلا أنه وبعد مرور دقائق شاهد دخاناً وحريقاً يشتعل في المنزل، إذ أبلغ الدفاع المدني التي باشرت الحادثة، ثم سمع أصوات إطلاق النار، إذ تبين في ما بعد أن هناك خلافاً أدى إلى إقدام الجاني بتنفيذ جريمة القتل وتعمد إشعال الحريق في المنزل.

وعلمت «الحياة» من مصادر خاصة أن الجاني حضر إلى منزل طليقته، قرابة الساعة الثامنة من صباح أمس (الإثنين)، إذ بدأ في نقاش مع أسرة طليقته، إلا أن الخلاف احتد بينه والمجني عليها (والدة طليقته) فبادرها بإطلاق النار من مسدس كان يحمله، ثم أطلق على طليقته وشقيقتها أعيرة نارية تسببت في وفاة والدة طليقته وإصابة طليقته وشقيقتها اللتين تمكنتا من الهرب من المنزل الذي شهد الحادثة ومن ثم أقدم على الانتحار بقتل نفسه من مسدسه، بعد أن أشعل النار في المنزل .

الخرج: إثبات الهوية والحاجة يدفعان النازحات للعمل في المنازل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/489340

الخرج - نورا الحناكي

«عاملات منزليات مع سبق الإصرار». ليس اقتباساً لاسم فيلم سينمائي أو جزءاً جديداً لمسلسل رمضاني مقبل، بل هو جزء لا يتجزأ من واقع أليم يعيشه عدد من بنات النازحين من بعض مناطق المملكة، داخل محافظة الخرج، وعلى رغم أنهم يراجعون في إجراءات منحهم الجنسية السعودية، إلا أن الحاجة اضطراهن للعمل في البيوت عاملات، في ظل افتقار أولياء أمورهن إلى سجلات مدنية وبطاقات أحوال لعبت دوراً كبيراً في بطالتهم وامتناع جهات حكومية وأخرى خاصة عن توظيفهم، ليظل أطفالهم بلا هوية وتكتب على جبينهم الأمية، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل ظل برنامج «حافز» والضمان الاجتماعي حلماً يعجزون عن الوصول إليه، بفضل عدم توافر إثباتات رسمية لهم، في الوقت الذي يبتهلون فيه بالدعاء آملين أن تنفرج كربتهم ويعيشوا مثل أقرانهم.

فما بين غسيل وكي وتنظيف وتلميع، تتباين المهمات التي تقوم بها العاملة المنزلية السعودية (مع وقف التنفيذ) بواقع ٢٥ ريالاً في الساعة الواحدة، إذ تبدأ رحلة أم عبدالله للعمل في البيوت منذ الصباح الباكر، لتعود منهكة في الساعة التاسعة إلى منزلها، وتكمل مهمة أمومتها لأبنائها الستة الذين تكفّل الأب العاطل العمل بمسؤولية رعايتهم حتى عودتها، وفي ذلك تقول: «للأسف، تواضع حالنا المادية وبطالة زوجي اضطراني للعمل في المنازل، وعلى رغم التحاقه أخيراً بعمل موقت في سوق الخضراوات، إلا أن دخله لا يغطي أبسط حاجاتنا، كما أن هرب خادمات بعض المعلمات وتأخر استقدام بعضهن، وكثرة أعباء الأسر الكبيرة، أسهمت في تضاعف الطلبات عليّ».

وأضافت: «تفضل أخريات العاملة الأجنبية غير النظامية منعاً لحرج زوجها وأبنائها وأخذ راحتهم وتنقلهم في المنزل، وسبب انتقال أسرتي من مسقط رأسها الجنوب إلى محافظة الخرج لافتقارنا إلى سجلات مدنية وهويات رسمية، واقتصار جل إثباتاتنا على مجرد تصاريح وإقرارات إثبات بأسمائنا من شيوخ قبيلتنا، ومنح إمارة المنطقة لنا أرقام المعاملة، ومراجعتنا لها في إمارة وأحوال الرياض، كما أن ذلك ضاعف من مصاريف تنقلنا وأنهك موازنتنا، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل إن سلسلة مراجعة معاملاتنا في الإدارات الحكومية بدأت منذ عهد جدي واستمرت في عهد والدي لتصل إلى أبنائي، ولتظل أسرتي في صراع للحصول على هوية منذ ثلاثة عقود».

فيما ذكرت مريم صالح أن مهمة العمل في المنازل لابنتيها اللتين لا تتجاوزان الـ ١٧ عاماً هي للإسهام في إعالة إخوانهما البالغ عددهم ثمانية أفراد، في ظل عمل والدهم حارس أمن في أحد المجمعات التجارية، وأنها منحت الخيار لصاحبات المنازل في حساب أجرة بنتيها إما بالشهر في مقابل 2000 ريال، أو ٢٠ ريالاً في مقابل الساعة الواحدة، لافتة إلى أن المهمات تتباين بين تنظيف حجرات المنزل وتلميع الأثاث وغسل الأطباق وصفها، وغسل الملابس وكيها.

وقالت: «يبدأ عمل ابنتي صباحاً وينتهي عند صلاة المغرب، إذ لا أسمح لهما بالعمل بعد هذا الوقت، كما أني لا أوافق على مبيتهما في المنازل التي تعملان فيها، فنحن اضطررنا للنزوح من جازان بهدف إنهاء إجراءات استخراج السجل المدني لنا وإثبات هويتنا بصفة رسمية من خلال مراجعة أرقام المعاملة في العاصمة الرياض، بعد سلسلة من المراجعات تجاوزت العشرة أعوام، لم نجن من ورائها سوى الألم وتكبّد خسائر مادية وديون، ولا يزال لدى أبنائي أمل في الحصول على حقوقهم المتمثلة في الهوية السعودية برقمها وتاريخها، حتى يتمكنوا من الالتحاق بالعمل والمدارس أيضاً، فضلاً عن تنقلهم بتصاريح وتقارير من شيوخ قبيلتهم وإمارة منطقتهم».

أما منيرة (٣٥ عاماً)، فاتخذت العمل في المدارس وتنظيف الاستراحات حلاً أمثل لها، وفي ذلك تقول: «بعد أخذ الإذن من مديرة المدرسة وتكفل المعلمات بدفع (القطة) أعمد إلى تنظيف حجرتهن ودورات المياه وإعداد القهوة والشاي وفرش سفرة الإفطار لهن في مقابل ٧٠٠ ريال شهرياً، في حين لا أتأخر في تنظيف الاستراحات وإعادة ترتيب مرافقها في مقابل أجر أتفق على تحديده مع مالكة الاستراحة»، وأضافت: «يعمل زوجي حارس أمن في مقابل راتب لا يتجاوز

١٢٠٠ ريال، وإيجار المنزل لا يقل عن ثمانية آلاف سنوياً، في ظل افتقار أبنائي إلى سجل مدني يثبت حقوقهم، وهو ما يكرر مأساتي نفسها، لنظل نلاحق مراجعة معاملاتنا عاماً تلو آخر من دون جدوى».

عضوات الشورى: بقاء النساء في السجون بعد انتهاء المحكومية ظلم وتمييز"

وصفن أداء هيئة التحقيق والادّعاء العام بـ"الضعيف" مقارنة بعدد أعضائها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
رابط الخبر

جابر المالكي - الرياض

شن عدد من عضوات مجلس الشورى انتقادات واسعة على تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام فيما يتعلق بدور الكادر النسائي في «الهيئة» وجهودها أيضًا في متابعة سجون النساء ودور توقيفهن. وتساءلن عن دورها في حال رفض ذوي المرأة السجينة استلامها بعد انتهاء مدة محكوميتها.

واشارت العضوات الى ان التقرير لم يقدم إيضاحًا حول بقاء بعض السجناء والسجينات في السجن بعد انتهاء محكوميتهم. وتساءلوا عن مصير قرارات المجلس السابقة بشأن أداء «الهيئة» والتي شملت عدة جوانب تجد الهيئة فيها صعوبات ملحوظة كإيجاد مقار مملوكة لها.

فيما اقترح أحد الأعضاء أن تعمل الهيئة على إيجاد خطة سنوية للتخلص من مقارها المستأجرة والانتقال لمبانٍ مملوكة مما سيكون له الأثر الإيجابي على بيئة العمل وعلى حفظ المال العام.

ووصف العضوات أداء الهيئة بـ»الضعيف» مقارنة بعدد أعضاء التحقيق وما يسند إليهم من قضايا شهرية ودعا الأعضاء إلى إنشاء إدارة خاصة بالإحصاء الجنائي داخل الهيئة حيث اتفق عدد من الأعضاء معه مطالبين بإيجاد مرجعية إحصائية عن معدلات الجرائم وتحليل بيانات القضايا ودوافع الجرائم لاستخدامها في الأغراض البحثية والعلمية.

وتساءلت عضوة المجلس الدكتور أمل الشامان عن سجون النساء.. وهل هناك زيارات ميدانية من قبل الهيئة لها والاطلاع على قضايا الموقوفات.. وهل هناك كادر نسائي من قبل الهيئة يقوم بهذه الزيارات، والمعوقات التي تواجهها الهيئة هل سيتم معالجتها بشكل جذري أم سوف تضاف إلى التقارير السابقة.

واشارت الى تكرار التوصيات حيث كانت هناك توصيات منذ عام 1419هـ وأن الهيئة لديها مبانٍ مستأجرة وعددها 72 مبنى، وتساءل ما هي الصعوبات التي تواجه الهيئة في تطبيق هذه التوصيات.

وقالت الدكتورة حنان الأحمري: إن هناك نقصًا في الكوادر المالية والإدارية وأن الهيئة تم دعمها بثلث الميزانية المطلوبة. وتساءلت عن مصير قرار مجلس الشورى السابق وأنه لا يوجد عذر من تطبيق هذه القرارات.

ولفتت إلى أن بقاء السجناء بعد انتهاء محكوميتهم ليس من العدالة في شيء، وكان لا بد من وجود أرقام لهؤلاء ضمن تقرير الهيئة ومحكومياتهم وكذلك النساء اللاتي لا يرغب ولي أمرهن أن يستلمنهن، مطالبة بأن يطبق في حق أولياء الأمور الذين يرفضون استلام قريباتهن وأن بقاء هؤلاء النساء في السجون هو ظلم وتمييز ضد المرأة في المملكة.

وطالبت عضوه المجلس الدكتورة نورة العلوان بأهمية فصل دائرة السجون عن هيئة التحقيق والإدعاء العام وأن تتحول إلى هيئة مستقلة وأن تتحول هيئة التحقيق والإدعاء العام إلى هيئة وطنية مرتبطة بمجلس الوزراء.

وبين نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور فالح الصغير أن هناك أرقامًا في التقرير بحاجة إلى مراجعة، وأن ارتفاع نسبة القضايا في عالم اليوم هو أمر مقبول، وأنه لا يزال إلى اليوم لم تكتمل مهام التحقيق والإدعاء العام حيث إن من ضمن القضايا قضايا السرقة لم تدرج من ضمن مهام الهيئة.
وعن خلو تقرير الهيئة من البحوث والدراسات وراء القضايا والجرائم التي حققت فيها الهيئة، بين أن رد الهيئة بأنها ليست مركزًا بحثيًا وأن هناك مركزًا لدراسة الجريمة بوزارة الداخلية، وبالرغم من ذلك نعتقد في اللجنة أن الهيئة هي الجهة التي بإمكانها تقديم الدراسات والبحوث في هذا الجانب لم لديها من قضايا وتقارير.
وبين الصغير أن هيئة التحقيق والإدعاء العام قامت بـ 18824 جولة على السجون وتم خلال تلك الزيارات الإفراج عن أعداد من الموقوفين الذين لم يحاكموا وكذلك الذين لم يفرج عنهم بعد انتهاء محاكمتهم.
كما ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية والتقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام حيث اوصت اللجنة في تقريرها بالتالي على الهيئة تضمين تقاريرها القادمة معلومات عن نتائج جولاتها على السجون ودور التوقيف ومدى تمتع نزلائها بالحقوق التي كفلتها الشريعة الاسلامية وما يتم رصده من سلبيات في هذا الشأن او جدت. والتوصية الثانية دراسة ايجاد حوافز لاعضاء الهيئة لتمكينها من اسقطاب الكفاءات المناسبة لمجال عملها.
وبعد الاستماع إلى عدد من الآراء وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وتساؤلات وذلك في جلسة مقبلة.
وفي موضوع منفصل داخل عدد من أعضاء مجلس الشورى على تقرير هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج حيث قال: أحد الأعضاء إنه وفقًا لوتيرة الطلب على الكهرباء سوف يكون خلال 15 سنة القادمة أن تحرق المملكة أكثر من 8 ملايين برميل نفط يوميًا لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء.
وقال عضو آخر إن تقرير الهيئة يضع المعوقات المالية والإدارية ولا يضع المعوقات التي تواجه الاستراتيجية والخطط المستقبلية التي قد تواجه الهيئة، ولا بد من وضع المعوقات التي تواجه استراتيجية الهيئة المستقبلية وعمل الحلول له.
وأكد رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة المهندس محمد النقادي أن استهلاك الطاقة الكهربائية بهذا الشكل لا يشكل قلقًا بالنسبة للجنة بل للجنة ومجلس الشورى ونحن حريصون على تفعيل الطاقة البديلة، كما أن هناك حاجة إلى استيراد الأجهزة ذات الترشيد في استخدام الكهرباء والمطالبة بطاقة بديلة.
واقترح أحد الأعضاء إعادة النظر في قيمة التعرفة الكهربائية بحيث يتم اعتماد آلية الشرائح الزمنية حيث ترتفع قيمة الاستهلاك في أوقات الذروة فقط، مما سيكون من إيجابياته الترشيد، وعدم هدر الطاقة خصوصًا في فصل الصيف.
ودعت اللجنة في توصياتها بالتأكيد على اهمية استقلالية وحيادية كل من المشتري الرئيس والشركة الوطنية لنقل الكهرباء وان تكون اسهم هذين الكيانين مملوكة بالكامل للدولة في بادئ الامر حتى يتم تكوين عدد كاف من الكيانات المتنافسة في مجال التوليد. والتوصية الثانية تكون مشروعات انتاج الكهرباء المستقلة (ipp) التي تسهم فيها الدولة شركات توليد جديدة مستقلة عن شركة السعودية للكهرباء ولا يسمح للشركة السعودية للكهرباء بتملك اسهمها ما دامت في وضع مهيمن في السوق. والتوصية الثالثة دعت الي تضمين الاتفاقية الجديدة لشراء الطاقة والمياه المحلاة من مشروعات انتاج الكهرباء المستقلة ومشروعات انتاج الماء والكهرباء المستقلة من (iwpp) بنودًا تضمن تماشيها مع خطة الهيكلة. والتوصية الرابعة تعزيز امكانيات لجنة فض منازعات صناعة الكهرباء ومراجعة أدائها من اجل التعجيل في الفصل في القضايا المرفوعة لها.
وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وذلك في جلسة مقبلة.
كما ناقش المجلس أعضاء تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وقد ذكروا خلال مداخلاتهم عدة جوانب من أعمال الهيئة حيث أبدوا عدة ملحوظات تناولت في مجملها سوء بعض الخدمات المقدمة من شركات الاتصالات العاملة في المملكة. وطالبوا بأن تعمل الهيئة بحزم لتسديد تواضع أداء الانترنت وارتفاع رسوم هذه الخدمة، إضافة إلى معالجة صعوبة نقل الأرقام من مشغل إلى آخر في حال رغب المستخدم الانتقال إلى شركة أخرى بنفس رقمه.
وانتقد أحد الأعضاء توجيه الهيئة لشركات الاتصالات بوقف خدمة التجوال الدولي المجانية مع عدم إيضاح الأسباب التي دعت الهيئة لوقف تلك الخدمة المجانية.
وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وذلك في جلسة مقبلة.

رصد حالات "عنف" ضد الطلاب

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=136000&CategoryID=5

الدمام: ياسمين المحمود
أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي وجود كثير من حالات العنف تجاه طلاب المدارس في المنطقة الشرقية.
وأضاف سعيد الغامدي الذي يرأس كذلك لجنة الحماية الاجتماعية في تصريح إلى "الوطن" أنه تم رصد كثير من الحالات المعنفة ضد طلاب مدارس من المنطقة الشرقية، تمثلت في العنف اللفظي والجسدي ضد بعض الطلاب، ونتعامل مع هذه الحالات عبر وحدة الحماية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم حيث نقدم طلبا لدراسة حالة الطالب المعنف من قبل المدرسة التي يدرس بها، والتعاون مع وزارة التربية هو تعاون وثيق لرصد الحالات المعنفة بين الطلاب والتعامل معها بشكل مباشر، كما أن هناك عضوا في لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية لدى وزارة التربية والتعليم، تحت مظلة رئيس اللجنة والمدير العام لإدارة الشؤون المكلف بمتابعة مثل هذه القضايا والظواهر.
ولم يكشف مدير الشؤون الاجتماعية في الشرقية عن الأرقام المتوفرة لديهم عن عدد الحالات المعنفة أو الإحصائيات للطلاب المعنفين في المنطقة، مكتفيا بالقول إن هناك تعاونا مع مجمع الأمل للصحة النفسية، لتحويل الطالب إليها والتي تتكفل بالعلاج والتأهيل النفسي لمن ينبغي علاجه من الحالات المعنفه المسجلة لدى اللجنة، وكذلك الكشف على أحد أطراف المعنفين لمعرفة السبب وراء ذلك السلوك، وتشخيص المرض طبيا إن كان دافعاً لممارسة التعنيف، مع إخضاعه أيضا للعلاج المناسب إن تبين ذلك.

منذ 3 أشهر.. سعودي "سبعيني" بسجون العراق بدون "تهمة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=135982&CategoryID=1

الرياض: عبدالله فلاح
ينتظر سعودي سبعيني توجيه التهم التي أوقف بسببها قبل 3 أشهر لدى السلطات العراقية بعد دخوله بطريقة نظامية في إطار عمله كسائق شاحنة لإيصال البضائع، فيما كلفت لجنة المعتقلين السعوديين في العراق محامياً لمتابعة قضيته. كشف ذلك لـ"الوطن" رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق المحامي ثامر البليهد، وزاد أن المواطن نايف غازي الحربي من مواليد عام 1360 ويعمل في شركة نقل بضائع إماراتية واعتاد السفر في إطار عمله للعراق منذ 6 سنوات، إلا أنه تم إيقافه في المرة الأخيرة عند دخوله للحدود العراقية وهو يقود الشاحنة برفقة سائقين سوريين لشاحنتين تتبعان الشركة نفسها بعد أن سمح لهم باجتياز الحدود بحوالي 160 كيلومتراً بعد الاشتباه فيه، إضافة إلى القبض على يمني كان متعلقاً

بشاحنة يقودها سوري. وكان القائم بالأعمال السعودي في الأردن الدكتور حمد الهاجري كشف في وقت سابق لـ"الوطن" اعتزام وفد من السفارة بالأردن زيارة المعتقلين السعوديين في السجون العراقية خلال الفترة المقبلة.
يذكر أن نائب السفير العراقي الدكتور معد العبيدي كشف خلال لقاء سابق أن عدد السجناء السعوديين الموجودين في السجون العراقية 61 سجينا، وأن 90% منهم حكم عليهم بارتكاب أعمال إرهابية، مبيناً أن السفارة العراقية بالرياض قدمت طلباً منذ شهرين ونصف الشهر لتمكينها من زيارة السجناء السعوديين في السجون العراقية، ولكن لم يتم الرد حتى الآن. وقال إنه منذ 5 سنوات قضاها في السفارة العراقية بالرياض لم يقم بزيارة السجناء السعوديين سوى مرة واحدة فقط، مبيّنا أن عدد السجناء العراقيين في السجون السعودية بلغ 111 سجيناً.

اشتكت الفقر والعوز عبر إذاعة البرنامج الثاني

الشؤون الاجتماعية: معلومات المتصلة مها العتيبي غير صحيحة ومختلقة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/06/article815292.html

الرياض - حمد بن مشخص

اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية بياناً حول ماتناولته وسائل الاعلام ووسائل التواصل الالكتروني حول مكالمة المواطنة التي تدعى مها العتيبي وتشتكي الفقر والعوز خلال اتصالها باذاعة البرنامج الثاني من جدة، وما صاحب ذلك من قيام التبرعات لهذه الحالة، حيث كشفت الوزارة ان الكثير من المعلومات التي صاحبت هذه الحالة غير صحيحة ومختلقة.

وأكد وكيل الضمان الاجتماعي بوزارة الشوون الاجتماعية الاستاذ محمد العقلا على ضرورة وأهمية التنسيق بين الضمان الاجتماعي وقنوات الاعلام بشتى انواعها، مبيناً ان الضمان حرص على التواصل وتبيين الحقائق، مؤكدا على سرية وامن وخصوصية المعلومات الاجتماعية والاقتصادية لاسر الضمانية التي لا يمكن البوح بها وتمكين الآخرين من الاطلاع عليها. وأضاف العقلا انه بما أن المواطنة الكريمة صاحبة الصوت مكنت المجتمع من الاستماع اليها، والاستاذ القدير سعود الجهني ذكر الضمان نصاً متسائلاً اين هو؟ لذا اصبحت القضية رأي عام اوجب التوضيح بالنقاط التالية:

- ليس هناك مها ولا محافظة الخرمة في الموضوع 2- المواطنة الكريمة متزوجة وكذا اختها والضمان عائل من لا عائل له.
- المواطنتين كانتا مستفيدتين من الضمان قبل الزواج.
- اخوان المواطنة الكريمة في سن العمل ٢٥/٣٠/٣٢ والضمان لا يحق لقوي مقتدر.
- تسكن في ضاحية قريبة من الطائف.
- سكن جديد مكون من ٣ ادوار تقطن في شقة منه والسكن ملك لاحد الاخوة.
- والدتها متزوجة.
- والدة اخوتها من ابيها المريضة نفسيا مشمولة بالضمان وصرف لها مساعدة عاجلة قبل سنة ولديها راتب تقاعدي.
- احد الاخوة كان مبتعثا لدراسة العلوم البحرية في احد الدول العربية.
- فريق الضمان الاجتماعي من الطائف زار المواطنة الكريمة مساء امس الاثنين وستكون النتائج جاهزة.

يناقش مشروع تنظيم هيئة لإدارة الأوقاف وتعزيز دورها في التنمية

الشورى يصوّت على نظام يضبط الشهادات العليا الوهمية والمزورة..الاثنين

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/06/article815402.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أدرجت الأمانة العامة للشورى في جدول أعمال جلسة المجلس العادية الخامسة التي ستعقد يوم الأحد المقبل، تقرير اللجنة الأمنية بشأن طلب الموافقة على فرض غرامة مالية عند فقدان تصريح دخول المنشآت العسكرية أو التأخر عن تجديده، إضافة إلى التصويت على مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية.

غرامة مالية لفقد وتأخر تجديد تصريح دخول المنشآت العسكرية

وحدد المجلس جلسة الاثنين المقبل موعداً لإقرار المشروع المقترح لنظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا المقدم بموجب المادة 23 من نظامه من الدكتور موافق الرويلي، ويسبق التصويت الاستماع لوجهة نظر اللجنة التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات وآراء الأعضاء حول المشروع المقترح الذي نوقش في السنة الرابعة والأخيرة من الدورة الخامسة.

من جهتها تعرض لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في نهاية جلسة الاثنين تقريرها بشأن مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف لمناقشته تمهيداً لإقراره.

وكانت "الرياض" قد نشرتْ تفاصيل التنظيم، وتأكيد اللجنة على أهميته ورأيها بشأن تداخله مع نظام المرافعات الشرعية في مادته 250 التي تنص على " إذا اقتضى الأمر نقل وقف فليس لناظر الوقف سواء كان ناظراً خاصاً أو كان إدارة الأوقاف أن يجري معاملة النقل إلا بعد استئذان القاضي الشرعي في البلد التي يهدف فيها الوقف وإثبات المسوغات الشرعية التي تجيز نقله على أن يجعل ثمنه في مثله في الحال، وكل ذلك بعد موافقة محكمة التمييز".

وحاولت اللجنة التوفيق بما يجمع بين هذا التنظيم ونظام المرافعات الشرعية بما أجرته من تعديلات، وكذلك نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، ولاحظت اللجنة من خلال الواقع أن هذا التنظيم يطور الأوقاف والتعامل معها حسب الواقع الحالي، وحاولت اللجنة إيجاد مرونة كافية من إشكالية إطالة الوقت للمعاملات الوقفية الذي يفوت مصالح للوقف من غير إضرار بأحد.

ويهدف التنظيم لإدارة وتنظيم جميع الأوقاف وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط واقفيها، إلى جانب تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة.

يذكر أن التنظيم منح للهيئة العامة للأوقاف صلاحية الاحتفاظ بحسابات خاصة بأوقاف الحرمين، وأن تودع أموال الأوقاف في حسابات مستقلة لدى مؤسسة النقد أو المصارف السعودية المرخصة، وتشمل أموال الأوقاف تعويضات أصولها أو نزع ملكيتها على أن تكون السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، على أن تضع الهيئة نظاماً مالياً محاسبياً دقيقاً للأوقاف..

مجمع طبي يتخلص من مريض أمام دورات مياه

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130306/Con20130306578546.htm

سعد الحربي (المدينة المنورة)

تخلص مجمع طبي خاص في حي البحر بالمدينة المنورة من مريض (من جنسية أفريقية) وألقاه أمام دورات المياه في ساحة مستشفى الميقات العام، حيث ظل المريض ملقى على الأرض في الموقع قرابة الساعة قبل نقله الى قسم الطوارئ بمستشفى الميقات. وكان المجمع نفسه تخلص بالطريقة نفسها من طفل مريض وألقاه على الرصيف بعد أن أخرجه من مجمع العيادات بحجة عدم توفر علاج له في الثاني عشر من صفر الماضي.

تدخل عدد من المواطنين الذين تصادف تواجدهم في ساحة مستشفى الميقات لإبلاغ إدارة المستشفى بوجود المريض الذي ظل من صلاة المغرب حتى صلاة العشاء ملقى في الساحة بعد أن تخلصت منه سيارة إسعاف تابعة للمجمع الطبي الخاص حسب ما أوضحه لـ«عكاظ» شهود عيان، مشيرين الى أن مستشفى الميقات لم يتحرك بالسرعة المطلوبة لنقله الى قسم الطوارئ الا بعد ان تجمع حوله عدد من الأشخاص.

من جهته، أوضح مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي أن سيارة اسعاف المجمع الطبي الخاص احضرت المريض المجهول الهوية الذي لا يحمل إقامة وهو يعاني من التهاب الى قسم طوارئ مستشفى الميقات العام دون تنسيق مسبق. ورغم ذلك كشف أخصائي في القسم على المريض وتبين أن حالته لا تستدعي تنويمه في المستشفى، ومن ثم طلبت ادارته من اسعاف المجمع الطبي استلامه وإعادته لكنه رفض. وأبان أنه تم التنسيق مع إدارة الوافدين في الجوازات عن الحالة وتوجيه إدارة الرخص الصحية بالتحقيق مع المجمع الطبي حول تصرفه مع المريض بهذه الطريقة.

بعضهم يتسول ..الأهالي يشعرون بالحزن ..والشرطة تطالب بالإبلاغ عنهم

هائمون يقتاتون من النفايات بلا رعاية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130306/Con20130306578526.htm

جولة إبراهيم شهاب (جدة)

لم يعد الركض خلف أصحاب الاضطرابات العقلية والنفسية أمرا مألوفا كما في السابق، بل تحول الأمر في هذا التوقيت إلى استنكار وتساؤل: (من لهؤلاء .. وكيف يعيشون؟).

منصور فتيني من سكان حي السبيل يتحدث عن معاناة أصحاب تلك الحالات، حيث أن الكثير من المصابين بتلك الأمراض يتجولون في الحي ويأكلون من بقايا السكان، يفترشون الشوارع في الليل وينامون بين الحيوانات وفي المنازل الخربة، والبعض منهم يستيقظ لصلاة الفجر ويؤديها مع المصلين، وبعضهم يمتهن التسول، وهناك من يطرق عليك باب منزلك طالبا لقمة يسد بها جوعه أو شربة ماء.

وكانت في السابق امرأة تحمل طفلا، تأتي لحينا، والطفل لا يعاني من شيء، ويتعاطف معها سكان الحي، يطعمونها ويكسونها وطفلها، وعندما كنا نسألها عن اسمها وولدها ومن أين جاءت لاتجيب، فهي لاتسمع ولا تتكلم، ومصابة بالجنون، ولكنها تحتفظ بحنان الأم حيث لايفارق الطفل أحضانها. تذهب وتأتي بين فترة وأخرى حتى غابت عن الأنظار، فالبعض يقول تم القبض عليها، والبعض الآخر يقول أنها ماتت، وهناك من يقول بأن فاعل خير تكفل بعلاجها وسكنها واحتواء طفلها.

وتساءل فتيني: من لهؤلاء وكيف يتركون في الشوارع هائمون؟!. على الجانب الآخر يقول علي الحكمي بأن زميلا له في الدراسة، وكان من الأطفال المهذبين، كان فقيرا جدا، وليس لديه ما يسد به جوعه في الفسحة المدرسية، مرت الأيام وقبل فترة بسيطة صادفته في سوق البلد يهيم مع جنونه، يتجول هنا وهناك، رث الثياب أشعث الشعر، شاحب اللون، تعب السنين أرهق جسده رغم أنه في العقد الثاني من العمر، وأضاف: حاولت التقرب منه والتحدث إليه إلا أنه شعر بالذعر، سألته هل عرفتني، أنا زميلك علي، لم يجب، وفر هاربا وهو يتلفت للخلف ويمينا وشمالا. وأضاف: لا تكاد تمعن النظر في أحدهم إلا وتجد آثاراً لمعاناتهم، وتعب السنوات، فهذا مبتور أصبعه والآخر مضروبة قدمه وآثار الجروح مازالت عالقة، والخوف يسيطر عليهم.

صحيح أن وعي الأهالي في الفترة الأخيرة زاد عما كان في السابق، فأصبح التعامل مع أصحاب الحالات الخاصة مختلف نوعا ما، فلم تعد ملاحقة المرضى في الشوارع ورمي التعليقات موجودا بشكل كبير كما كان يفعل الأطفال قديما، وبالتأكيد فإن تربية الآباء والأمهات وتعليم الأطفال بأن أصحاب تلك الحالات ماهم إلا مرضى يعانون من مشاكل نفسية ولأسباب معينة، تزيد من فهم الطفل وتجعله لايتعامل معهم بطريقة سيئة، إلا أن أصحاب تلك الحالات يحتاجون للفتة أكبر واهتمام مختلف، بدلا من تجولهم في الشوارع ونومهم في المنازل الخربة وأكلهم من حاوية النفايات. ومن ناحية أخرى يقول زياد عبده حسن، أن أصحاب تلك الحالات يعانون مشاكل نفسية حادة، والانتباه من تصرفاتهم أمر مطلوب، فأغلبهم لايعي مايفعل، ويغضبون سريعا ويشعرون أن المجتمع يرفضهم، ولذلك الحذر منهم واجب.

ودعا زياد الجهات المختصة بالاهتمام بأصحاب تلك الحالات واحتوائهم والعمل على تأهيلهم ومعالجتهم في المراكز المتخصصة التي تؤمن لهم حياة كريمة.

فالذي يعتقد بأن تجول (المجانين) في الشوارع بهذا الشكل أمر عادي فهو مخطئ جدا، لما يشكل بعضهم من خطر على الأهالي والممتلكات.

وأضاف: لم نشاهد الدوريات تقبض على المجانين الهائمين إلا بعد الشكوى ضدهم، وعادة الأهالي يشعرون بالحزن على أصحاب تلك الحالات والشفقة مما يمنعهم من الابلاغ عنهم.

وعند تحدثنا مع الدوريات الأمنية وسؤالهم لماذا يهيم هؤلاء في الشوارع يقولون بأنهم لم يتلقو شكوى ضدهم أو أن أحدا تضرر منهم.

إبراهيم الموسى، تحدث لـ "عكاظ" عن الأماكن التي يتواجد فيها بكثرة أصحاب حالات الجنون والاضطرابات النفسية فقال: تجدهم تحت جسر الستين وعلى امتداده ينامون ويسكنون يأكلون ويشربون، يعطف عليهم المارة ويتكفل بأكلهم بعض فاعلو الخير، مضيفا: أصحاب تلك الحالات أحوج مايكون للعناية والرعاية، بالتأكيد يحتاجون للمأكل والمسكن، والرعاية الصحية. واستطرد قائلا: يموت أغلب هؤلاء في المنازل الخربة حيث ينامون ويقضون حاجاتهم، من غير علم أحد، يموتون ونعرف ذلك من روائح جثثهم وبعد أن نهشت الحيوانات الضالة أجسادهم.

من جانبه أوضح المتحدث الإعلامي في شرطة جدة بأن التعامل مع المجانين أو المتجولين الهائمين في الشوارع والذين يشكل بعضهم خطرا على المجتمع، فإنه يتم التعامل مع كل شخص حسب حالته، ونطالب الأهالي عند الارتياب من تصرفات أي شخص أو الانزعاج تبليغ الدوريات الأمنية، وبدورنا نقوم بتحويل المريض للهلال الأحمر ومن ثم تحويله لمستشفى الصحة النفسية المتخصص لتقييم الحالة، والتعامل معها وعلاجها.

وأوضح مصدر في الشؤون الاجتماعية أن هناك جهة متخصصة للعناية بمثل تلك الحالات ويطلق عليها دور الإخاء تتبع لوزارة الصحة، لما لدور الصحة من مهام أساسية في علاجهم واحتوائهم.

وأما عن دور وزارة الشؤون الاجتماعية فهو يتمركز على المساعدات العينية والمادية والضمان، لذلك تعتبر وزارة الصحة متمثلة بمركز الصحة النفسية في مستشفى الملك عبدالعزيز في جدة هي المسؤولة عن علاجهم وتهيئتهم للاندماج في المجتمع .

من جانبه أكد مدير مستشفى الصحة النفسية في جدة الدكتور سهيل خان أن المجانين وأصحاب الحالات النفسية القوية يشكلون خطرا على المجتمع وأسرهم وأنفسهم، فنسبة محاولاتهم للانتحار كبيرة .

ويوضح الدكتور سهيل الفرق بين المريض النفسي وبين الانفصام الشخصي بأن الانفصام الشخصي تسمية خاطئة، واضطراب الفصام العقلي هو التسمية الصحيحة، و أنه أحد أنواع الاضطرابات الذهنية التي قد يفقد فيها المريض البصيرة تجاه مرضه وتحدث له أعراض مثل الهلاوس السمعية والبصرية والاضطراب السلوكي والضلالات الفكرية، وتظهر على المريض آثار بدنية كهزالة جسمه وعدم الاهتمام بمظهره والابتعاد عن التواصل مع الناس وفقدان المهارات المكتسبة وغير ذلك، أما المريض النفسي فهو تسمية عامة لأي مصاب باضطراب نفسي بشتى التشخيصات المعتمدة طبيا.

وشدد الدكتور سهيل بأن مستشفى الصحة النفسية تحارب المصطلح المتداول (مجانين) لما تحمله الكلمة من معان سلبية قد تؤثر على عائلته وذويه وعلى من تطلق عليه، وبين الدكتور سهيل بأن هذه الفئة منتشرة في كل دول العالم حتى المتقدمة طبيا ، وحسب الدراسات التي أجريت على هذه الفئة فإن الغالبية العظمى منهم يعانون من اضطراب الفصام العقلي غير المنتظم والمزمن وبدورنا نقدم لهم ما تحتاجه حالاتهم من العلاجات العقاقيرية والمتمثلة في مضادات الذهان وخلافها وإعادة تأهيل السلوك من خلال برامج التأهيل والعلاج بالعمل والمتوفة لدينا.وعن البرامج التي تقدم لعلاجهم، يقول الدكتور سهيل: بعد إجراء الفحوصات الطبية الأولية وعمل الاختبارات والمقاييس النفسية اللازمة يتم التوصل إلى التشخيص التفصيلي للحالة كل على حدة، من الناحية النفسية والعضوية، وعليه يتم وضع الخطط العلاجية على حسب كل حالة والتي تحتوي على مراحل عديدة قصيرة وطويلة المدى تشمل العلاج العقاقيري والسلوكي والتأهيلي.

نريد التعاون

يوضح الدكتور سهيل خان مدير مستشفى الصحة النفسية دور بعض الجهات المتعاونة معهم، حيث يقول: تقتضي حالات هذه الفئة تعاون قطاعات حكومية مختلفة منها وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية ممثلة في الشرطة والجوازات وكذلك إدارة الأحوال المدنية وغيرها حسب مقتضى كل حالة.

وزارة العدل تخطط لمناهج تسريع التقاضي

بدائل العدالة الناجزة : المصالحة- المعونة- ردع الكائدين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130306/Con20130306578391.htm

عبدالله الداني (جدة)

مثل أي عمل ناجح، قائم على هدف واضح وخطة مرسومة، حدد وزير العدل منذ تسلمه قيادة الوزارة الأهداف التي ينوي تحقيقها والقيم التي تسير عليها الوزارة في منهجها إذ لم يكن تحقيق هذه الأهداف في وقت وجيز أمرا سهلا في ظل التركة الثقيلة الأمر الذي تطلب بذل مجهود كبير حتى يتحول إلى مشروع على السطح وواقع يعيشه الكل.

الوزير حدد القيم الجوهرية في العمل وهي: التميز، المصداقية، مواصلة برامج التحديث والتطوير، بناء الشراكات، والثقة دون إخلال بالوظيفة الرقابية، الاهتمام بالموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها، تطوير أدائها، وأخيرا الأخذ بالتراتيب الوقائية.

خارطة الطريق التي رسمها الوزير وصولا لتحقيق التميز المؤسسي للأجهزة العدلية؛ تمكينا لها من القيام بدورها الأمثل وحل المعضلات استندت إلى خطوات عدة وتمثل ذلك في عدد من النقاط منها تشييد المباني العدلية وتجهيزاتها وإيجاد حلول عاجلة عن طريق الاستئجار لبعض دور العدالة التي لا يقبل وضعها الحالي انتظار التخطيط والبناء. وفي هذا الشأن وأبرم وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى اتفاقية تصميم إنشاء 158 منشأة عدلية بعد قرار مجلس الوزراء بإجازة خطة مباني العدل في شهر رجب الماضي، وروعي في الاتفاقية أن تكون الدوائر الشرعية على أحدث طراز وفق متطلبات نظام القضاء مراعية في ذلك درجات التقاضي وتوسع التخصص النوعي في عمل المحاكم وتهيئة

بيئة العمل المثالية في تلك الدوائر الشرعية، وجاء ذلك بعد أن استطلعت الوزارة في الفترة الماضية أحدث ما توصلت إليه دور العدالة من جهة المباني في دول العالم.

القضاء على الأمية الإلكترونية

أكدت الوزارة أن التركيز سيكون على قاعات المرافعة لتستوعب المزيد من الحضور تعزيزا لمبدأ علانية الجلسات، إضافة إلى الاستخدام الذكي للتقنيات الحديثة وتعزيز القناعة لدى منسوبي المرفق بأن التقنية هي محور الحراك العصري، وأنه لا بد من التعامل معها بمهنية عالية؛ للقضاء على ما تبقى من أميتها، وفي هذا الصدد عملت الوزارة على تنفيذ بنية تحتية متكاملة لتقنية المعلومات تتضمن إنشاء شبكات متكاملة للحاسب الآلي تستوعب كافة المحاكم وكتابات العدل، وفروع الوزارة، وربطها بالمركز. ثم البدء بمركزية الحاسب الآلي، لتشمل جميع خدمات الوزارة؛ تمكينا للمستفيد من إنجاز معاملته من أي مقر للخدمة في المملكة، ومثال ذلك: إمكان نقل ملكية العقار وما يطرأ عليه بغض النظر عن ولايته المكانية، مستثنى من ذلك ما لا يمكن تجاوزه من قواعد الولاية المكانية، ونشر التقارير الإحصائية على البوابة الإلكترونية.

وكذلك إنشاء خدمة تدوين النماذج لطلبات المحاكم، وكتابات العدل، وغيرها، والتعريف بمتطلبات التقدم، واستقبال التظلمات إلكترونيا وفق إجراءات عمل تتيح التأكد من هوية المتظلم وجدية المظلمة وتنفيذ مشروع المحكمة الإلكترونية الذي يتيح للمترافعين تقديم دعاواهم وتبادل دفوعها عبر بوابة الوزارة، مراعى في ذلك قواعد المرافعة الشرعية والنظامية.

تدوير المواقع والمناصب

خطة الوزارة لم تغفل الجانب الأهم وهو تأهيل البشرية على مراحل متقاربة مع تعاهد تدريبها أولا بأول والعمل على تجديد الموارد والتخلي عن احتكار القيادات النمطية لمواقع اتخاذ القرار في مختلف المستويات التنظيمية؛ وعلى كل الدرجات، وتنظيم أساليب الحركة؛ وتدوير المناصب؛ وتداولها على أسس الجدارة، والكفاية، والقدرة على الإنجاز، والتركيز على مفهوم تمكين الموارد البشرية المؤهلة.

ومع البدء في إجراءات شغل المئات من الوظائف ركزت الوزارة على معالجة النقص والقصور في الجهاز المساند للعمل العدلي وترسيخ مفاهيم الإنجاز وصولا إلى زيادة الإنتاج وتخفيض تكلفة الخدمات العدلية وتحقيق فرص متزايدة للفصل في النزاعات للفصل في موضوع تأخر البت في القضايا.

النسبة والتناسب في الوزارة

من هذا الباب يتم فتح الملف الأكبر وهو مشاكل تأخر البت في القضايا وطول إجراءات التقاضي وتكدس المحاكم بعدد كبير من الدعاوى المرفوعة دون أن نغفل أن تأخر البت معضلة عالمية لا تقتصر على المملكة فحسب طبقا لتصريحات وزير العدل، ومع ذلك فإن الوزير أكد أنه تمت دراسة الموضوع بشكل موسع وخرجت الوزارة بنقاط واضحة لحل هذه المعضلة. وفي أولى الخطوات يأتي سعي الوزارة في إعادة تأهيل المكتب القضائي بتعيين المستشارين الشرعيين والنظاميين والباحثين والكتبة وفق أعلى المستويات التأهيلية، عبر وظائف تم الإعلان عنها بهدف شغلها في أكثر من مرحلة كان آخرها مطلع الأسبوع الحالي. وفي هذا الشأن يبرز تأكيد الوزارة على أن المسوحات الاستطلاعية أثبتت تحمل القاضي عبء القضية كاملا من لحظة ورودها إليه حتى صدورها، مشمولا بأعمال إدارية وتحضيرية هي من صميم عمل أعوانه، الأمر الذي استدعى تدخل الوزارة لتفريغ القاضي من أي عمل لا يمت لاختصاصه الولائي بصلة، ونقل النظر في الجوانب التوثيقية إلى كتابات العدل، إلا في حال انتهاء النظر التوثيقي إلى خصومة فتحال عندئذ للقضاء، وإلى جانب هذا الأمر فالوزارة تسعى أيضا إلى إيجاد القدر اللازم من النسبة والتناسب بين موظفي دور العدالة.

المصالحة والتوفيق والمعونة

حل آخر سعت إليه الوزارة بقوة لمواجهة مشكلة تأخر القضايا في المحاكم وهو الأخذ بفكرة المصالحة والتوفيق حيث وافق مجلس الوزراء مؤخرا على تنظيم مراكز المصالحة، وأجرت الوزارة دراسة أكدت أن قانون الوساطة حد من تدفق القضايا لدى بعض الدول إلى نسب عالية بلغت في بعض الدول الغربية 90 في المائة، وفي بعض الدول العربية 40 في المائة، وتفاوت الرقمين يرجع إلى أن قانونه في الأولى ملزم، وفي الثانية غير ملزم، وبعد تطبيق كل الخطوات الرامية إلى التخفيف على المحاكم يتم النظر في مدى الحاجة إلى مزيد من القضاة أو آليات أخرى مساندة.

نقطة أخرى مهمة تسعى الوزارة إلى تطبيقها وصولا إلى قضاء ناجز تتمثل في قصر المرافعة على المحامي، والأخذ بفكرة: «المعونة القضائية» لذوي الدخل المحدود، على أن يراعى مرحليا شح المحامين في بعض الأماكن، وفق ترتيب

نظامي يعالج الموضوع من كافة الأوجه، وكذلك الحكم على الخاسر بأتعاب المحاماة، ومصروفات الدعوى، بعد سن تنظيمها الذي تسعى الوزارة لإعداد مشروعه ـ بكافة ضماناته ـ وفق أحكام المادة (2/71) من نظام القضاء.

تطويق القضايا الكيدية

الوزارة عملت على نشر ثقافة التحكيم، والحث على تضمينه في كافة العقود التي يجري فيها، والإسهام ـ شراكة ـ في بناء قاعدة مؤسسية للتحكيم في ظل مشروعاته التنظيمية الواعدة، والثمار الملموسة لأدواته النظامية القائمة، خصوصا في ظل صدور نظام التحكيم. ويأتي ضمن الحلول المطروحة للتخفيف على المحاكم تفعيل الجانب التوعوي والإرشادي والتثقيفي المتمثل في عدد من الخطوات منها نشر الأحكام، واستخلاص مبادئها القضائية، مع المسارعة إلى إيجاد مدونة أحكام ملزمة لكل اختصاص نوعي مشمول بالنظام الجديد وفق آلية محكمة، خصوصا بعد إجازته من هيئة كبار العلماء في وقت سابق.

وركزت الوزارة في خطتها على ضرورة ضبط الوقت والإدارة المثلى له خصوصا إدارة المرافعة القضائية، وكذلك التفعيل الفوري للأحكام الغيابية، والحزم في تطبيق أنظمة وتعليمات الحد من الدعاوى الكيدية، وغير الجدية التي وظفت مجانية التقاضي توظيفا سلبيا، نتج عنه إرهاق كاهل المحاكم بآلاف القضايا وحصول المقصود في التنكيل بخصومهم والتقليل من هيبة الترافع أمام القضاء.

دعم مهنة المحاماة

وزارة العدل تعمل على إعادة النظر في ترتيب ساعات عمل القاضي؛ بحيث تقصر علاقة القاضي حال جلسات المرافعة ومداولاتها فقط وفق خطتها في الرفع عن كل ما من شأنه الرقي بالمستوى اللائق بمرفق العدالة ولن يكون القاضي مختلفا عن عضو هيئة التدريس بالجامعة المسؤول عن محاضراته وساعاته المكتبية فقط، ليتفرغ بعد ذلك لخلوته العلمية التي يعد فيها بحوثه ودراساته، وتفعيل دور التفتيش القضائي الكفيل برصد حصيلة الأداء المهني للقاضي، وتفريغه من الأعباء التي لا صلة لها باختصاصه. كما تسعى الوزارة إلى تخصيص بعض الأعمال التوثيقية لكتاب العدل ونشر الثقافة العدلية عبر مؤتمرات وندوات وملتقيات وورش عمل وكتب ومن خلال الإنترنت، وبناء شراكات محلية والتفعيل الأمثل لاتفاقيات التعاون القضائي وتعزيز مفاهيم الرقابة الذاتية بالإضافة إلى تجديد الهياكل التنظيمية والوسائل والآليات وقواعد اتخاذ القرار بما يحقق المرونة والفاعلية باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والخروج عن نمط المركزية إلى التنوع مع الاحتفاظ بوحدة الأهداف والاستراتيجيات وتقليص الإجراءات والتحول إلى منظمة غير ورقية عبر إعادة هندسة الإجراءات كما تركز الوزارة في الدراسات الميدانية على العنصر التفاعلي بين الجانب الإجرائي والمهني ـ على حد سواء ـ وتقويم وظيفة كل منهما بصفة مستمرة مع دعم مهنة المحاماة، وتسهيل مهمتها، وإنشاء مركز للبحوث، ودعمه بالكفاءات العلمية.

الزيادة ليست حلا

تتجه الوزارة بقوة إلى تفعيل الأخذ ببدائل حل النزاعات لتخفيف العبء على القضاء سواء بالتحكيم أو المصالحة أو غيرهما وتأهيل المكتب القضائي بالمستشارين والخبراء وتخليص القضاة من الأعمال التحضيرية للقضية والأعمال الإدارية والتوثيقية. ويأتي كل ذلك إيمانا من الوزارة بأن زيادة عدد القضاة لن يفيد طالما أن المشكلات الأخرى قائمة، إضافة إلى ضعف الثقافة الحقوقية وعدم الحكم بأتعاب المحاماة وعدم تفعيل لائحة الحد من الدعاوى الكيدية كعوامل تسهم في تأخر البت في القضايا، ويبرز في هذا الصدد البدء الفعلي في تطبيق اللائحة التنفيذية لنظام قضاء التنفيذ والذي سيعطي الحكم القضائي قيمته الحقيقية ويقلص من تكدس القضايا بالمحاكم.

الصحة: نحقق مع المستشفى .. والزوج: لن أسكت وسأقاضيهم

ضحية التشخيص الخاطئ تدخل في غيبوبة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130306/Con20130306578486.htm

حسين هزازي (جدة)

لم تتطور إيجابا الحالة الصحية للسيدة التي ترقد في غيبوبة منذ 15 يوما، بعدما رفض الطبيب المختص في أحد المستشفيات الخاصة في حي الأندلس بمدينة جدة، علاجها كحالة طارئة، مكتفيا باعتبارها متوفاة رغم أنها كانت على قيد الحياة.

وما زالت أسرة السيدة تتجرع الألم ساعة بعد ساعة، خاصة أن زيارتها للاطمئنان عليها داخل العناية المركزة قلصت إلى الحد الأدنى الذي لا يتعدى نصف ساعة يوميا.

وفيما لم تجف دموع زهير عمر عبدربه (ابن مدير عام «عكاظ» الأسبق) زوج السيدة خوفا على مصيرها، الذي دعا الله أن يمن عليها بالشفاء، بدا مشغولا بمصيرها، محملا المستشفى الخاص الذي رفض إسعافها المسؤولية الكاملة عن تدهور حالتها بعد إصابتها بأزمة قلبية مفاجئة، مؤكدا أنه لن يتهاون في حقه في ظل ما اعتبره إهمالا متعمدا وعدم إنسانية تجرد منهما الطبيب المختص، بعدما تمت الاستعانة به، على أمل إنقاذها، «إلا أن الطبيب لم يكلف نفسه السماح لها بالدخول إلى قسم الطوارئ، واكتفى بفحصها السريع في السيارة داخل مواقف المستشفى، ودخل المستشفى ولم يعد إليها، وعند سؤاله عن السبب قال بكل تسرع إنها في عداد الموتى، فيما كان في إمكانه إسعافها، مما تسبب في تأخر إسعافها ونقلها إلى مستشفى آخر -ترقد به الآن- وتدهور حالتها الصحية».

واعتبر زهير -وهو شخصية اجتماعية معروفة- أن ما تعرضت له زوجته لا يقر به عرف مهني ولا أخلاقيات، متسائلا عما إذا كان مصير مريض يرتهن بالحالة المزاجية لأي من الأطباء، وما إذا كان الأمر يتجاوز ذلك إلى عدم تنفيذ المستشفى الخاص الذي يعمل به الطبيب للتعليمات الصحية أم أنه تشنج وتعنت طبيب يتصرف كما يشاء، دون رقابة من أحد.

ويتذكر زهير بداية سقوط حرمه (التي تعدى عمرها الخمسين عاما) عندما أصابتها أزمة قلبية مفاجئة بعد عودتها صباحا من توصيل الأبناء للمدارس برفقة السائق «لتسقط أرضا ولا تستطيع التنفس، فبادرنا بالاستعانة هاتفيا بالهلال الأحمر لإسعافها، إلا أن تدهور حالتها، جعلنا لا ننتظر وصول الإسعاف، وعملنا على الإسراع بنقلها بالسيارة إلى المستشفى القريب من المنزل، حيث كانت المأساة هناك».

وأضاف: «طلبنا من المختص في الطوارئ إسعافها بإدخالها إلى الطوارئ، لكنه آثر أن يباشر الحالة داخل السيارة وفي المواقف، وبسرعة البرق اعتبرها في عداد المتوفين، مؤكدا وفاتها، لتنهار معنوياتنا، ونصر عليه أن يتأكد أكثر لإحساسنا بأن الحالة أزمة قلبية، ربما يسعفها خضوعها للأجهزة المتطورة في المستشفى بالنجاة، لكن الطبيب أصر على رأيه، وكأن الأمر تحد ونهش لكرامته، دون أن يعلم أن دوره في النهاية الحرص على أرواح المرضى والكشف عليهم مرة واثنتين والصبر على الحالات أملا في نسبة شفاء ولو كانت 1%».

وواصل زهير سرد الواقعة: «اضطررنا لاستجدائه على أمل أن نرضي كبرياءه، لكنه أصر على وفاتها، رافضا إدخالها إلى الطوارئ، وبعد 20 دقيقة من بلاغ الهلال الأحمر اتصل مندوبهم للتأكد من الموقع تحديدا، إلا أننا أخبرناهم بأننا اضطررنا لنقلها للمستشفى المجاور، داعين إياهم للحضور لإسعافها، خاصة أن الطبيب رفض إدخالها للطوارئ، لكنهم أيضا رفضوا بحجة أن التعليمات تمنع مباشرة الهلال الأحمر لحالة طارئة في مستشفى لنقلها لمستشفى آخر»، مبينا أنه اضطر لمواصلة رحلة إسعافها بنقلها بسيارته لمستشفى خاص آخر، «وهناك على الفور تعرفوا على حالتها، واستوعبوها

في الطوارئ، ليعاود نبضها العمل، لكن الأطباء أكدوا أننا تأخرنا في إسعافها لأكثر من 30 دقيقة، مما أدخلها في غيبوبة، وهي الدقائق التي باشر فيها الطبيب في المستشفى الأول حالتها، وكان تشخيصه لحالتها خاطئا».
وتوعد عبدربه بملاحقة المستشفى والطبيب، داعيا وزارة الصحة للتدخل لإعادة حقه وللحفاظ على أرواح المرضى، خاصة في مثل هذه الحالات الطارئة.
وقال المتحدث الإعلامي في صحة جدة عبدالرحمن الصحفي لـ«عكاظ» إن إدارة المتابعة الفنية في مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة بدأت أمس إجراءات التحقيق في اتهام المستشفى الخاص برفض إسعاف الحالة الطارئة.
وقال إن نظام وزارة الصحة يكفل العلاج في الحالة الطارئة سواء للمواطن أو المقيم، ففي حال نقل الهلال الأحمر الحالة الحرجة يؤمن لها سرير في المستشفى الحكومي، وإذا تعذر ذلك تحول إلى المستشفى الخاص، وعليه إخطار الصحة خلال 24 ساعة من وصول الحالة، فإذا كانت الحالة لمواطن تتحمل وزارة الصحة علاجها، وإذا كانت حالة مقيمة فتتحمل شركة التأمين علاجها.
وأضاف أن الحالة الحرجة بعد استقرار وضعها يجري البحث لها مرة أخرى عن مكان في المستشفيات الحكومية، وإذا تعذر يستمر علاجها في المستشفى الخاص على حساب وزارة الصحة أو على حساب شركة التأمين.

محامي رهام" : المستشفى لم يقدِّم تقريراً عن خمول الفيروس.. ولن نتراجع عن طلب التعويض

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/06/752884

الدمام – فاطمة آل دبيس
أوضح إبراهيم الحكمي محامي الطفلة المصابة بمرض الإيدز رهام الحكمي أن المستشفى لم يقدم أي تقرير يثبت خمول الفيروس الذي نقل إليها، لافتاً إلى أنه يعاود نشاطه عند وقف العلاج عنها.
وأكد في تصريحات لـ «الشرق» عدم تراجعه عن المطالب التي ذكرها في لائحة الدعوى التي سيقدمها السبت المقبل إلى الهيئة الطبية.
وذكر الحكمي أنه سيطالب في الدعوى بتعويض 50 مليون ريال وفقاً للأضرار التي تعرضت لها الطفلة المصابة، مشيراً إلى أنه وضع الأسانيد الفقهية والقانونية الدولية لتبرير مطالبه بالتعويض، مضيفاً أنه استند على بعض السوابق القضائية المشابهة لحالة الطفلة رهام في الدول الأجنبية التي حكم لها بمئات الملايين ولكن لا يمكن إظهار المبررات كاملة قبل عرض لائحة الدعوى على الجهة المختصة، مؤكداً أنه في حال عدم الحكم له بمطالبه من الهيئة سيحيل القضية إلى ديوان المظالم.
من جهة أخرى أكد المحامي سلطان العنزي أن خمول المرض من عدمه لا يعفي من مسؤولية الخطأ الطبي الذي حدث، مضيفاً أن مسألة التعويض عن الضرر أمام القضاء السعودي ليس لها قانون أو نظام بل يوجد آراء فقهية مستمدة من الإرث الفقهي في المذاهب الأربعة، والقضاء يقضي بتعويضات بسيطة بالاستناد إلى قاعدة الغرم بالغنم، فالتعويض ليس هدفه إثراء من وقع عليه الخطأ الطبي، وإنما جبر الضرر وإعادة الحال إلى ما كان سابقاً. وقال «يجب وضع مبدأ واضح للمطالبة بالتعويض»، مضيفاً أن قياس التعويض بحجم الضرر يوجب عدم النزول عن المبلغ الذي يطالب به الحكمي كون الإيدز مرضاً مزمناً عجز الطب عن علاجه، وعليه لا يمكن إعادة الحالة إلى ما كانت عليه سابقاً، إضافة إلى غلاء العلاج، والأذى النفسي الذي سيرافقها طيلة حياتها، كما يجب على الدولة أن تتحمل نفقات علاجها.

وأكد العنزي أنه يمكن للقضاء الاستئناس بسوابق قضائية أجنبية شرط عدم مخالفتها لأحكام الشرع والنظام العام، فالعدالة ضالة المؤمن، مضيفاً أنه يجوز للفتاة إذا أنكرت الجهات القضائية حقها في التقاضي اللجوء إلى القضاء الدولي.

المدينة: الادعاء العام تحيل والد الطفل المعنف إلى السجن العام

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/489708

المدينة المنورة - الحياة

أصدرت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة أمس، مذكرة توقيف بحق والد الطفل المعنف «عادل»، لأدراج قضيته ضمن الجرائم الكبيرة، حتى ينتهي الحق الخاص والحكم الذي سيصدر حين انتهاء مدة شفاء الطفل المحددة بـ 15 يوماً، وتم على إثره إحالة «والد الطفل» إلى السجن العام فور إنهائه التحقيق، وثبتت إدانته باستخدام العنف المفرط مع ابنه.

ويأتي قرار التوقيف وفقاً لقرار وزير الداخلية رقم 1900 وتاريخ 1428/07/09هـ، والذي أشار في فقرته التاسعة إلى أنه يعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، وهو أن «الاعتداء عمداً على ما دون النفس الناتج منها زوال عضو أو تعطيل منفعة أو جزء منها أو إصابة مدة الشفاء منها تزيد على 15 يوماً، ما لم يتنازل صاحب الحق الخاص»، فإن ثبت لدى جهة التحقيق بأن الجريمة المرتكبة ضد الطفل عمدية وفقاً للأدلة والقرائن المتوافرة لديها فيحق للجهة توقيف المتسبب أياً كان.

وأكدت مصادر مطلعة أنه تم إيداع الطفل بدار الحماية في الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة بعد أن تماثل للشفاء، إذ حضر خال الطفل من اليمن لإنهاء الإجراءات اللازمة مطالباً بتسلم الطفل لإعادته إلى أمه خوفاً عليه من تصرفات والده بعد انتهاء مدة التوقيف.

يذكر أن القضية تعود بعد أن اكتشفت إدارة مدرسة الطفل في المدينة آثار التعذيب والجروح على الطفل، وبدورها أبلغت شرطة المنطقة، والتي ألقت القبض على والد الطفل وإحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، إذ أصدرت توقيفاً بشأنه لمدة خمسة أيام، ومن ثم أصدرت بتمديد توقيفه، والتي انته أول من أمس بتاريخ 1434/4/22هـ، بينما تم تسلم الأب من شعبة السجن العام بأبيار علي وتم إكمال اللازم عليه من حيث الكشف الطبي عليه، وإنهاء إجراءات التوقيف وإيداعه السجن.

حادثة جدة:المهر يقتل والدة الزوجة... وقضية خلع تفضي إلى انتحار الزوج!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/489679

جدة - أروى خشيفاتي وعبدالله الجريدان
علمت «الحياة» أن نتائج التحقيقات الأولية في حادثة إقدام خمسيني على قتل والدة زوجته ثم انتحاره في محافظة جدة أول من أمس، جاءت بسبب خلاف على المبلغ الذي كان سيتقاضاه عقب «خلعه» من جانب زوجته، إذ لا تزال قضيته منظورة بالمحكمة العامة في هذا الشأن.
وقالت المصادر: «إنه كان من المقرر منحه مبلغ 50 ألف ريال لقاء تطليق زوجته، كونه المبلغ ذاته الذي دفعه في المهر، إلا أن الزوج اعترض على المبلغ مطالباً بـ 120 ألف ريال قيمة المهر ومصاريف الزواج التي دفعها، وهو ما تسبب في نشوب الخلاف بين الطرفين.»
من جهته، قال عبدالعزيز (إبن القتيلة) لـ «الحياة»: «إن المشكلة التي تسببت بهذه الحادثة، بدأت بمشكلات أسرية بين شقيقتي والخمسيني المنتحر، وحاولنا التوصل إلى حلها عبر المحكمة التي حددت موعداً للبت في القضية نهاية الشهر الجاري.»
وزاد: «إن الأسرة تفاجأت بمجيء الخمسيني إلى المنزل من جازان وهو في حالة غضب شديد، واصطدم بمركبة شقيقه وسيارة أحد الجيران، مصادفاً أثناء مجيئة مغادرة شقيقي إلى عمله، إلا أنه حاول الوصول إليه وهو يطلق عليه عيارات نارية من المسدس الذي يحمله، ولم يستطع اللحاق به، وبعد ذلك حاول الخمسيني الدخول إلى المنزل، وفتحت شقيقتي الصغيرة له الباب وحاول إطلاق النار عليها إلا أن المسدس لم يستجب لمحاولاته، سوى في محاولته الرابعة وأصابها في كتفها.»
وأوضح أن والدته حاولت إقفال أحد الأبواب الذي كان ينوي الدخول من خلالها، إذ أطلق 18 طلقة باتجاه الباب، ما تسبب في إصابتها بثماني طلقات أربع منها استقرت في صدرها والأخريات استقرت في بطنها، مضيفاً أن الخمسيني افتعل حريقاً في المنزل وذلك عبر إطلاقه عيارات نارية في مولدات الكهرباء وفي أجهزة التكييف، وبعد ذلك أنهى حياته بإطلاق ثلاثة عيارات نارية على نفسه ولاقى حتفه.
وأشار إلى أن زوجة شقيقه كانت موجودة في المنزل أثناء الجريمة وبصحبتها طفل يبلغ من العمر عاماً ونصف العام، إذ ألقته من الطابق الثاني للمنزل لتأمينه والتقطه عدد من الجيران المجتمعين في وقت الحادثة، ثم لحقت به وكان زوجها في استقبالها، وكسرت إحدى قدميه حينما التقطها.
وأفاد بأن والدته لم يكن لها أي ذنب في كامل القصة إذ كانت مصابة بمرضي الضغط والسكر، مضيفاً أن زوج شقيقته لم يكن يعاني من أي أمراض نفسية، إذ تزوجها قبل أربعة أشهر، لافتاً إلى أنها لم تتطلق منه، إضافة إلى أن العلاقة بينهم والزوج جيدة.
وقال: «إن زوجته تعيش الآن حالة نفسية وصحية سيئة جراء هذه الحادثة، بعد أن تعرضت لطلقات نارية في يدها، وكدمات في الرأس من مسدس المنتحر.»
وأوضحت إحدى بنات عم سميرة (زوجة المنتحر) لـ «الحياة» أن الزوجة تزوجت قبل نحو ثلاثة أشهر، إذ انتقلت للعيش في مدينة جازان، إلا أنها عادت إلى أسرتها في محافظة جدة بعد أسبوع من مغادرتها، إذ طلبت الخلع عقب أن نشبت بينهما مشاجرات عدة. وقالت: «إن الرجل الخمسيني كان كثير الزواج والطلاق، ولا نعلم ما هي أسباب هذه السلوكيات، وهو ما أدى بسميرة إلى طلب الخلع من زوجها بعد أن كرهت العيش معه.»
من جهته، أكد المدير العام للشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ «الحياة» أن زوجة الخمسيني ترقد حالياً في مستشفى الملك عبدالعزيز، إذ تم منع الزيارة عنها بناء على توجيهات أمنية وردت إليه، مضيفاً بأن الزيارة مسموحة لأسرتها فقط .

119 موظفاً في بيوت الشباب" يطالبون بـ مستحقات" تتجاوز 13 مليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://alhayat.com/Details/489642

الدمام – عبدالله الدحيلان

طالب 119 موظفاً يعملون في «الجمعية العربية السعودية لبيوت الشباب»، بالإسراع في صرف مستحقاتهم التي بلغت 13.6 مليون ريال، إثر صدور أمر بتثبيتهم العام الماضي، بعد تكرار وعود وزارة المالية بالنظر في هذا الموضوع منذ نحو عام، وسط اتهامات يسوقها موظفون، ويلمح إليها مسؤولون بالتسبب في «التأخير» وممارسة «المماطلة.«

وقام المدير العام لإدارة بيوت الشباب الأمين العام الجمعية محمد الخربوش، برفع خطاب إلى المدير العام للشؤون الإدارية والمالية في الرئاسة العامة لرعاية الشباب عبد الإله الدلاك، طالبه فيه بـ «النظر في الطلب المتأخر»، مضيفاً في خطابه (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) «تلقينا العديد من الاتصالات والمخاطبات المتعددة، من عدد من هؤلاء الموظفين بهذا الخصوص.«

وكشف الخربوش، في اتصال هاتفي مع «الحياة» أمس، أن رعاية الشباب «قطعت شوطاً كبيراً في هذا الموضوع حتى الآن، وقريباً سننتهي منه»، موضحاً أن العمل على هذا الموضوع يتم «على أعلى المستويات في رئاسة رعاية الشباب، ابتداءً من الرئيس العام، ومروراً بالمهتمين والمعنيين كافة بحل هذا الملف». وذكر أن «الإشكالية تأتي من قبل وزارة المالية، لذلك الرئاسة تقوم بمخاطبتها، وننتظر الرد منها»، مضيفاً «خلال الأيام الماضية تلقت الرئاسة وعوداً من قبل المالية تبشر بخير.«

وقال المدير العام لإدارة بيوت الشباب: «تستشعر رعاية الشباب معاناة هؤلاء الموظفين، ونحاول منذ صدور القرار السعي لحلها، ولكن الإجراءات الروتينية، هي التي تتسبب في التأخير، ما يجعل الأمر خارجاً عن إرادة الجميع.«

وتعاني بيوت الشباب، منذ فترة من قلة الرواد وضعف تواصل الجمهور معها، على رغم ما توفره من صالات رياضية، ومسابح، وقاعات تلفزيونية ومسرح، ويلقي بعضهم اللوم على «عدم معرفة القائمين على تلك المؤسسة بطرق التعريف بنفسها لدى فئة الشباب، للاستفادة من مرافقها». وأكد الخربوش، عزوف الجماهير، وعزاه إلى «وجود منافسين في هذا المجال، مثل الصالات الرياضية المتعددة، إضافة إلى تغيير الأدوات، ودخول الإنترنت بين أوساط الشباب بشكل كبير»، منوهاً إلى أن بيوت الشباب «لا زالت حريصة على استقطاب الجمهور، وعلى جعلها خياراً من ضمن خياراتهم المتعددة.«

وطالب الخربوش، بضرورة أن «ندرك أن رسالة بيوت الشباب العالمية والعربية التي من أجلها أنشئت، هي تحويل هذه البيوت إلى مقار لمبيت المشتركين فيها، على أن يقام بجوارها بعض الأنشطة البسيطة»، مؤكداً «أنه على رغم الوضع القائم؛ إلا أننا كبيوت شباب على مستوى المملكة، نقوم بين الفترة والأخرى، بإعداد برامج للشباب، يصنعونها بأنفسهم، حتى تتواكب مع العصر وتتجاوز النمطية السابقة التي ساهمت في عزوفهم.«

يُذكر أن الجمعية العربية السعودية لبيوت الشباب هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن حركة بيوت الشباب في المملكة منذ تأسيسها، وأعلنت أن هدفها «تنمية المعارف لدى الشباب في جميع مدن المملكة، وحثهم على السفر والترحال، والاستفادة من الشراكة مع جهات ومؤسسات عدة.«

محلات العباءات وفساتين السهرة تستعد للتأنيث وتعلن عن وظائف للفتيات

البداية نهاية شعبان المقبل ومطالب بمهلة شهرين بعد الموعد للتطبيق

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
رابط الخبر

هتان أبو عظمة - جدة
بدأت محلات بيع العباءات وفساتين السهرة في التحرك لتوظيف فتيات في نقاط البيع، تمهيدا لتنفيذ الأمر السامي القاضي بالتأنيث في تلك الانشطة. ويأتي التحرك الاستباقي للمحال التجارية، في الوقت الذي بدأت فيه وزارة العمل التحرك من خلال الجولات الميدانية لمندوبيها للتذكير بموعد تنفيذ الأمر السامي بوجوب تأنيث محلات بيع العباءات وفساتين السهرة والاكسسوارات، اعتبارًا من شهر شعبان المقبل «8/ 1434هـ».
واوضح مصدر مسؤول في وزارة العمل، ان الوزارة تقوم بالفعل بعدد من الجولات الميدانية لمحلات بيع العباءات وملابس السهرة والعرائس بهدف حصر العمالة، وايضاح الصورة عن عدد الوظائف التي تتاح للفتيات في هذا القطاع.
وقامت وزارة العمل بالتنبيه على أصحاب تلك المحلات والعاملين فيها بتنفيذ الأمر السامي، بوجوب تأنيث هذه الأنشطة اعتبارًا من غرة شهر شعبان المقبل، فيما وضعت الوزارة ملصقات على تلك المحلات تطالب بالتأنيث.
«المدينة» قامت بجولة على بعض المحلات في أحد الأسواق التجارية، الذين أكدوا الأمر، وأشاروا إلى أن هناك ملصقات بدأ مندبو وزارة العمل وضعها على بوابات المحال المتخصصة في بيع العباءات، للتذكير بموعد تنفيذ القرار، إلا ان تلك المحال عملت على رفع تلك الملصقات واستعاضت عنها بملصقات اخرى تعلن فيها عن رغبتها في توظيف فتيات في اماكن البيع.
وبدأت حرب باردة بين الموظفين في المحل الواحد لعل وعسى ان يكون احدهم هو الشخص المختار للعمل في بيع المستلزمات الرجالية.
ويقول فهد عقد الخبتي «موظف سعودي» في أحد محلات بيع الإكسسوارات: كنت أعاني من البطالة، ولذا فكرت في تنفيذ فكرة لمشروعي الخاص ودعمني في ذلك بنك التسليف، وبدأت العمل و أصبحت البطالة شيئا من الماضي، أما الآن و مع تنفيذ هذا القرار سأعود إلى طابور العاطلين من جديد، وأترك المجال لسيدة تعمل في المحل، أو أن أبقى عاطلًا في المنزل، او ان تعمل زوجتي في المحل وأبدأ انا رحلة جديدة للبحث عن عمل او وظيفة اخرى لدى الغير، بعد ان كنت امارس عملي في مشروعي الخاص.
توظيف الفتيات
ويرى المواطن عبدالعزيز الشبلي أن القرار ايجابي وسيفتح مجالات لتوظيف الفتيات، لافتا إلى انه لا بد من فصل اماكن بيع مستلزمات النساء، عن الرجال، في المتاجر المشتركة او الاسواق التجارية.
وقال: يفضل أن تكون جميع العاملات في المحل من النساء، لا أن تعمل بجوار الرجال كما هو حاصل الآن في محلات بيع العطور والمكياج.
وأبدت المتسوقة أميرة عيد الجهني إعجابها بتنفيذ هذا القرارات بسرعة، وأشارت إلى انها من أفضل القرارات التي صدرت في المملكة.
وقالت: أنا كسيدة أستطيع التعامل مع سيدة مثلي ولا أخجل في طلب أي أمر كان أما في حالة أن البائع رجل، فهذا أمر صعب جدًا على السيدات أمثالي.

وأكدت الجهني، أن القرار خفض من نسب البطالة لدى الفتيات وأصبحن يعملن ويعلن أنفسهن وأبناءهن، جنبًا بجنب بجوار زوجها.
وتعتبر خلود «ربة منزل» أن تطبيق القرار في تلك القطاعات سيفتح مجالات عمل، للفتيات، إذا ان تنفيذه يعد من القرارات المكملة، لتأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، لافتة إلى ان الامر ايجابي، ويجب ان يلقى الكثير من الدعم المجتمعي، بعيدًا عن المصالح الشخصية للبعض.
وكانت لجنة الأقمشة والملابس الجاهزة بالغرفة التجارية الصناعية بجدة دعت وزارة العمل إلى تأجيل قرارها بتأنيث محلات بيع العباءات وفساتين السهرة شهرين لتبدأ من أول ذي القعدة المقبل بدلًا من نهاية شعبان، بسبب بداية أجازة العام الدراسي ودخول شهر رمضان وسفر معظم العائلات والموظفات.
وقال رئيس اللجنة محمد بن سلطان الشهري: نحترم الجهود التي تقوم بها وزارة العمل من أجل توطين الوظائف وتوفير فرص عمل كريمة للمرأة السعودية في مختلف المجالات، وخاصة في مجال بيع الملابس النسائية، وساهم التفاهم بين الوزارة والقطاع الخاص في نجاح المرحلة الأولى لتأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، حيث تم تأنيث جميع محلات بيع الملابس الداخلية، وبدأ الكثير من التجار في تجهيز أنفسهم لتطبيق المرحلة الثانية المتمثلة في بيع العباءات وفساتين السهرة، وبالفعل تعمل الكثير من المحلات على تأهيل بعض الفتيات لتسلم المسؤولية لكن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت، وهو ما دعانا إلى الرفع لوزارة العمل مطالبين بتأجيل إلزام المحلات بتعيين الإناث في تلك المحلات شهرين فقط، بحيث يبدأ التطبيق الفعلي من أول ذي القعدة حتى يتمكن التجار من تفادي الخسائر المحتملة في حال عدم تمكنهم من توفير فتيات مؤهلات للعمل خلال الموسم الصيفي المقبل.
ولفت الشهري إلى أن اللجنة أوصت في اجتماعها الذي ترأسه بمقر غرفة جدة بمخاطبة وزارة التربية والتعليم للاستفسار عن الأنباء التي ترددت عن تأجيل تغيير الزي المدرسي للبنات لمدة عامين.

يوم النساء

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/06/article815378.html

اميمة الخميس

تعبير يوم النساء.. كان في السابق يشير إلى أيام محدودة مختطفة عنوة من ذيل احتفالية أو نشاط ثقافي ومسربة للنساء! فتكون في الجنادرية بعد أن كلّ العارضون وملوا، وتكون في معارض الكتاب بعد أن تخاطفت الطيور الكتب المهمة وأجهزت الرقابة على البقية الباقية، فلم يبق سوى الفتات، وتكون بالنسبة لمرتادات مكتبة الجامعة نصف يوم يتيم مختلس من بين يدي هيمنة الذكور..
يوم النساء متوار مختطف مندس.. يمنح لهن على مضض.
ولكن ماذا بعد أن قررت الأمم المتحدة أن تجعل من بعد غد 8 مارس يوما عالميا للنساء ؟!
يوم النساء أيضا؟
لماذا لايوجد يوم خاص بالرجل، أم لأن العام كله له، وكتاب التاريخ يخصه، وهندسة الأمكنة صيغت من أجله، فهو الطبيعي والمعروف والنمطي، والنساء هن طارئات مؤقتات على المشهد؟
مأزق (الجندر) لاينحصر في ثقافة معينة بل العالم بأسره يخضع للتقسيم (الأبوي) الذي يجعل من حالة الذكورة هي الأصل بينما النساء هو صنف ثانوي وفرع نبت من أصل ذكري .
الأمم المتحدة تجعل للنساء يوماً.. كيوم ذوي الاحتياجات الخاصة، أو يوم العصا البيضاء، أو يوم متلازمة داون، صناعة يوم للمرأة هو تكريس تصور بأن هناك نموذجاً تاما، ومثاليا هو الرجل، وهناك هامش يكابد نقصه هو المرأة وكما قال (أفلاطون) (المرأة هي رجل ناقص أو معيب).

وعي ينغرس عميقاً في الثقافة ويضمر الكثير من الأفكار المتعنصرة والمكفنة بالوعي الدوني ضدهن، وإن كانت بعض الواجهات المثالية تحاول أن تبرز موقفا ايجابيا حياديا يسعى إلى عدالة اجتماعية وتمكين واستثمار طاقات للنساء، بل وتلتمس بعض السبل التي تفك طوق الحصار، إلا ان تيارات الثقافة المهيمنة المناوئة للحراك الاجتماعي والتي اعتادت على نسق تفكير يستطيب دائرته المغلقة (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون) سرعان ماتطمس هذه الخطوات وتهمشها وتشوّهها.
المقاومة من داخل الثقافة تصبح شرسة لأن التمترس عمره مئات السنين، وقد سمعتُ يوما ناشطا حقوقيا فرنسيا (رجل) يقول (كل حركات تحرر المضطهدين عبر التاريخ انتهت بانتصار المظلوم لأن الرجل كان يقاومها بالعنف، إلا حركة تحرير النساء تفشل على الدوام لأن الرجل الماكر يقاومها بالحب)..
ولا أعتقد أن الأمر قد يفضي بنا إلى هذا المنحى من التطرف، ولكن أعتقد أن الحصار الثقافي للصورة النمطية للمرأة يحدد مواقعها في الهيكلة الاجتماعية، وتسهم المرأة نفسها في كثير من الأحيان في صناعته وتجذيره وتمريره للأجيال حتى ولو كان ضد نوعها.. فأم أبي عبدالله الصغير آخر ملوك غرناطة عندما حاصرتهم جيوش الفرنجة، ورأت ابنها قد انكسر وطأطأ وبكى في حالة إنسانية سامية قد تصيب الرجال والنساء معاً.. هرعت إليه كغراب هرم لتوبخه وتقول له:
ابكِ مثل النساء ملكاً مضاعا
لم تحافظ عليه مثل الرجال
ليتخاطف مقولتها الرواة، وتنقش في كتب التاريخ، مكرسة دونية النوع وعجزه، وما برحت حفيدات (أم بنو الأحمر) يرددن تلك المقولة ببغائية ساذجة عندما يبكي ابنهن الذكر.. لاتبكِ.. أنت رجال.
هن الحفيدات مقيدات الأذهان مكبلات الوعي، ولا يعلمن أن المواجهة وقطف الحقوق يبدآن من ساحات أدمغتهن، ومن أفنية وعيهن بأدوارهن وقيمتهن الإنسانية..
يعجزن عن مراوغة الثقافة التي تخاتلهن وتملي عليهن شروطها كل لحظة ومع كل شروق.. فالمرأة عندما تمتلك يقيناً بأنها ولدت ترافقها خاصية النوع المنتقص.. فهي تزيد سوارا جديدا على أغلالها، وتعمق حفر الأحرف المسمارية فوق اللوح الحجري الذي يخبرها بأنها..ليست إلا رجلًا معيباً..

لغة العلم والعمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ- 5 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/05/article815004.html

يـوسـف القـبـلان

من أجمل الأشياء وأكثرها تأثيراً أن يعمل الإنسان من أجل الخير، والصالح العام ويزداد الجمال عندما يتم ذلك بصمت.
إن أعمال الانسان قبل أقواله هي التي تعبر بصدق عن المبادئ والأخلاق.
وقد تكون هناك أعمال جليلة ولكن صاحبها يفقدها تأثيرها بل يسيء الى نفسه لأنه يبالغ في الإعلان والإعلام عن تلك الأعمال، وقد يصل الأمر الى مستوى طغيان لغة الكلام والتواجد الإعلامي على لغة العمل.
وقد تصل تلك المبالغة الى الإعجاب بالنفس وهذه النرجسية تدفع بصاحبها الى أن يشارك في كلّ شيء ويعلق على كل قضية فهو - كما يرى نفسه وكما يراه المعجبون به - قادر على تقييم الأمور، والافتاء في كل القضايا، وإحداث التغيير في كل المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والرياضية، بل هو قادر حتى بنرجسيته على التأثير في الآخرين - كما يعتقد- من خلال التغطية الاعلامية الذاتية؛ حيث يتولى هو بنفسه نشر أخباره وتنقلاته ومساهماته.
أما العلم فالعلماء يتسمون بالتواضع والعمل الصامت، وعدم التسرع في الآراء، والالتزام بالموضوعية وأدب الحوار، وهناك نصيحة تنسب للقمان تقول:

"لا تتعلم العلم لتباهي به العلماء، وتماري به السفهاء، وتُرائي به في المجالس"
أما الأعمال الخيرية فالذين يقدمونها بصمت هم الأكثرية في المجتمع، وما أكثر الأمثلة على ذلك وحتى في مجال الدعوة هناك من يعمل بصمت وهناك من لا تكتمل مساهماته الا بالإعلام والإثارة والصور وكأنه في سباق أو منافسة مع آخرين.
ومن صفات من يعمل بصمت الميل الى العمل الجماعي، وتقدير مشاركة وجهود الآخرين وعدم إغفال تلك الجهود أو نسبتها الى نفسه.
ومن صفات العلماء الرغبة الجادة في البحث والدراسة والمثابرة وعدم إطلاق الأحكام والآراء الا بعد التأكد من صحتها بمنهجية علمية وليس كرد فعل سريع يأتي على شكل تغريدة في تويتر.
ومن صفات العلماء استخدام لغة علمية راقية وعدم الانجرار إلى حوارات سطحية أو جدل يبتعد عن الموضوعية..
وإذا كان هناك من يحاول جر العالم الى الأسفل فإن العالم المتمكن الواثق من نفسه يرفض هذا النزول ويحاول الارتقاء بمحاوره الى الأعلى.
ويرفض العالم الحقيقي أن يبدي رأياً في أمر ليس في مجاله، ولا يجد حرجاً في أن تكون إجابته (لاأدري).
العلم عملٌ وأخلاق، والتواضع، صفة العلماء. والصمت صفة العاملين الناجحين الواثقين من أنفسهم..

المتسللون خطر داهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130304/Con20130304577814.htm

عبدالله ابو السمح

هذا ما كان يخشى منه وينذر بخطر شديد على الأمن وعلى التركيبة السكانية في بلادنا، من سنوات عديدة تقارب العشرين عاما أو تزيد كان بعض أهل الرأي يحذرون من تفاقم خطر التسلل عبر الحدود وخطر المتخلفين من الحج والعمرة، وخصوصا من أفريقيا، وكان يطلق على تلك الظاهرة المتفاقمة (القنبلة الموقوتة)، وقد حدث الآن ما كان يخشى منه، إذ امتلأت الصحف مؤخرا بأنباء مزعجة عن حوادث مخلة بالأمن في الجنوب من جماعات من متسللين إلى الجنوب عبر اليمن من القرن الأفريقي، حيث الجوع والانفلات الأمني وثقافة الغزو والنهب، قوى الأمن في الجنوب تصد عبر الحدود آلاف المتسللين إلى بلادنا، جميعهم ينشد صيدا بالحلال وبالحرام وحسبما اتفق، يعملون في التهريب وفي جماعات للسطو، وتتجمع الآن قوى الأمن من جهات عدة لصد هذا الاجتياح الضار المتزايد جدا إلى درجة الاعتداءات والتسلل من الجنوب إلى المدن الأخرى، وكما ترى كيف تحولت شوارعنا إلى بسطات لبيع كل شيء وتحولت أحياء إلى قرى أفريقية تجد فيها من السحرة إلى بائعات القورو والمخدرات، هؤلاء المتسللون والمتخلفون يفرضون وجودهم بالمئات على شوارعنا متسولين ولصوصا ومهربي مخدرات ومسكرات وأشياء أخرى.
قبل ست سنوات (2008) ارتفعت ضجة إعلامية عن مشروع لإنشاء جسر بين القرن الأفريقي من جيبوتي إلى اليمن إلى المملكة على باب المندب ولقد نددت بذلك المشروع وسميته (جسر للمضرة والتخلف) عكاظ 2008/8/9، وأتبعته بعدة مقالات أحذر من هذا الجسر المضرة، والذي هو ثغرة للتخلف والأذى، وأحمد الله أن حكومتنا تنبهت لذلك وأفشلت المشروع الضار، وأسأل الله أن لا يعود التفكير فيه، وتصوروا جسرا يفتح طريقا إلى بلاد أرهقها القتال والقرصنة والجهل والمرض فعلا سيكون جسر مضرة وأذى، لقد حمى الله بلادنا بحدود مائية تفصلها عن سواها، فلا يجب أن نكسر هذه الحماية بعمل جسور على البحر من الجنوب أو من الشمال، يكفينا ما يرد إلينا من تلك البلاد عبر الجو فقط، حتى العبارات يجب إيقافها، نريد منافذ على الدول المتحضرة المتقدمة، كما أن الواجب هو في صد المتسللين وترحيل المتخلفين إلى بلادهم.

سيارة لذوي الاحتياجات.. بادرة ملك وقسوة وزارة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/03/04/article814804.html

عالية الشلهوب

عندما صدر الأمر الملكي رقم 9366 بتاريخ 5 / 6 / 1432 أي قبل سنتين تقريباً وبتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بمنح كل ذوي الاحتياجات الخاصة سيارات ملائمة لظروفهم وامكانياتهم لا شك أن وزارة الشؤون الاجتماعية تفاعلت ووضعت الأمر تحت التنفيذ وإن كان هذا عملها وهو الأصل إلا أن مجرد التنفيذ ولو أنه تأخر وعلى مراحل فيشكرون عليه حيث وفرت 1000 سيارة الآن وينتظر توفير 3000 سيارة أخرى في المرحلة الثانية.

في الحقيقة عندما نشر الخبر إعلاميا وكان هناك حديث عام عنه حاولت أن استوضح بعض المعلومات عن هذا المشروع الوطني الذي يمس شريحة مهمة وغالية في الوطن وتوصلت للتالي: أولاً وهي ملاحظة عامة وأنا ابحث في موقع الوزارة على شبكة الانترنت أن الوزارة لا زالت ترتكب خطأ وهو تسمية هذه الشريحة بالمعوقين في كل النصوص الموجودة في الموقع وكان يفترض منها وهي الأولى في المسؤولية أن تستبدلها بذوي الاحتياجات الخاصة التي تم الاتفاق عليها فالمعوق هو معوق التفكير والعقل أما هؤلاء فهم مبدعون ولهم تخصصاتهم ومجالاتهم ومساهماتهم الاجتماعية الأمر الثاني وهو ما يخص المشروع هو تصميم المواصفات الفنية للسيارات المطلوبة حيث يتداول أنها وضعت من لجان حكومية مكتبية لم تنزل للواقع ولم تعرف فعلياً متطلبات هذه الشريحة التي يختلف حجم ونوع الاحتياج ومواصفات السيارة من شخص لآخر حسب نوع الإصابة التي يعانيها ومن غير المنطق أن تكون مواصفاتها واحدة وهذا ما وضع في إعلان المناقصه برقم 41 / 32 وتاريخ 1 / 1 / 1433 في موقع الوزارة فهل تم استشارة جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة وشريحة فعليه منهم وهذا للأسف كما سمعت لم يحدث ووضعت المواصفات من قبل لجنة مكتبية وبالتالي فإن أكثرها لن يلائم احتياجات هذه الشريحة، الأمر الثالث هو طاقة المشروع فإنه حسب بيان الوزارة فإن قائمة الانتظار تضم 8000 طلب والمشروع سيوفر نصفها فقط وبعد اكتمال مراحله فما ذنب البقية ال 50% مع العلم أن الاحتياج المتوقع يفوق هذا بشكل أكبر هل تعجز الوزارة عن تلبية كل الطلب ومعروف أنها خدمة هامة جدا لهذه الشريحة والعمل الاجتماعي بشكل عام خاصة في ظل حجم المعاناة التي تواجه هذه الشريحة في التنقل والوضع الاجتماعي بشكل عام.

الأمر الأخير هو تكلفة توفيرها يقال إنه مبالغ فيه فاذا كانت تكلفة 1000 سياره بحوالي 133.3 مليون بمتوسط 133.3 ألفاً فالبعض يرى ارتفاعها خاصة وأنها كمية كبيرة كان بالامكان انخفاض السعر إلى مستوى أكبر خاصة وأن هناك مجالا للتفاعل مع الشريحة بالنسبه للموردين من قبيل المساهمة في المسؤولية الاجتماعية هذه ملاحظات نسوقها لوزارة الشؤون الاجتماعية لعلها تستجيب وترد لتتطمئن القلوب على هذه الشريحة الغالية ولنطمئن أكثر على الوطن وأنه بأيدٍ أمينة إن شاء الله مع الشكر والتقدير لهذه الوزارة على جهودها وتفاعلها.

حقوق المرأة وأدوارها بين معوِّقيها والقرارات السياسيَّة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/03/03/747622

عبدالرحمن الواصل

تشكِّلُ المرأةُ في مجتمعنا – كغيره من المجتمعات – نصفَ المجتمع عدداً، ولكنَّها لا تشكِّل النصفَ في شؤونه وتنميته فكراً وجهداً وعملاً وأملاً وحقوقاً، فدائماً تُرغَم المرأة على أن تأتي متأخِّرةً لنيل حقوقها وللنهوض بأدوارها في مجتمعها لأسباب خارجة عنها إرادةً وجهداً وفكراً، ومَن يعيقُها يعوِّقُها باسم الإسلام، ويظلُّ المجتمعُ مع كلِّ حالة تعويق وتأخير في صراعات فكريَّة واجتماعيَّة بين مريدي ذلك ومعارضيه، فيما المرأة في بلادي – وبخاصَّة في فترة ما سمَّوها بالصحوة وما قبلها – تظلُّ بعيدةً عمَّا يُثار حولها، وعمَّا يُختلَف فيه حيالَها، وينوبُ عنها الرجل مؤيِّداً ومعارضاً، لقد أمر رسول البشريَّة، عليه السَّلام، الرجالَ المسلمين قائلاً: «استَوْصُوا بالنِّسَاءِ خَيْراً»، فهل استجابوا له فأنالوها حقوقَها الشرعيَّة والإنسانيَّة؟!، أم أنَّهم حرموها من معظمها، وباسم الإسلام؟، فقبل الإسلام وُئِدَتْ المرأة طفلة، وورِثَتْ مع المتاع زوجة، فجاء الإسلامُ وخلَّصها من هذا ومن غيره وأعطاها حقوقَها في الحياة.

عارضوا باسم الإسلام تعليمَ المرأة، فتأخَّر عقوداً أربعة، وحين فُرض بقرارٍ سياسيٍّ عام 1380هـ تعثَّر تعليمُها شمولاً واتِّساعاً ونوعيَّةً، وأيضاً باسم الإسلام، واختفى معارضو تعليمها بانتهاء آجال بعضهم أو باكتشافهم سلبيَّة معارضتهم فألحقوا بناتِهم بمدارس التعليم، ولكنَّهم ظلُّوا معارضين لنوعيَّة تعليمِها، وأنهوا معارضتَهم ليعارضوا دمج تعليمها بتعليم البنين إداريّاً لتنتهي بقرار سياسيٍّ، وهاهم، وباسم الإسلام، يعارضون إدخال مادة التربية البدنيَّة بمدارس البنات وجامعاتهنَّ، ولكنَّ إرهاصاتٍ عمليَّةً ستنهي هذه المعارضة كسابقاتها لتُنْهَى بقرار سياسيٍّ أيضاً، ومع ذلك يتنصَّل معيقو تعليم المرأة بداياتٍ وتطويراً من مواقفهم المعارضة، فلم يعترفوا بتأخير المرأة وهي نصف المجتمع عن نيل حقوقها في التعليم، وعن مشاركتها للرجل في النهوض بالأسرة وبالمجتمع وبالوطن، فيا ليت أولئك يستفيدون من دروس الماضي فيبتعدون عمَّا يُعيق المرأة في بلادي عن نيلها حقوقها وعن قيامها بأدوارها في الحاضر والمستقبل.

فمعيقوها القدامى عن التعليم ومَن حذا حذوَهم من أجيالٍ بعدَهم تشرَّبوا فكرهم بغطاء إسلاميٍّ يعيقونها الآن، وباسم الإسلام أيضاً، عن العمل لتكسبَ رزقَها وأرزاق أطفالها، ولتُسهمَ في بناء الوطن، وفي الحدِّ من أعداد الوافدين إليه، ويظهر تعويقُهم لعمل المرأة بمواقفهم من القرار السياسيِّ لخادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، الذي كلَّف وزارة العمل بتنفيذه، لتعمل في محلاَّت بيع المستلزمات النسائيَّة بدلاً من ممارسة ذلك على الأرصفة وتحت الشمس، ولكن مازال ذلك يُعارَض وباسم الإسلام، فيما الدولة ماضية بتنفيذه، وسيكتشف معارضو عمل المرأة لاحقاً أخطاءهم في ذلك، وسيأتي زمن سيتنصَّلون منها، ولكن بعد أن أعاقوا المرأة في بلادي عن تمكينها من حقِّها في العمل، فيا ليتهم يستفيدون من دروس الماضي فيبتعدون في الوقت المناسب عن معارضتهم عمَّا يعيق المرأة في بلادي عن أدوارها وحقوقها في الحاضر والمستقبل.

وهاهم معيقوها عن التعليم والعمل يقفون، وباسم الإسلام أيضاً، دون تمكينها من قيادة السيَّارة، وسيأتي وقتٌ ويتَّخذ قرارٌ اجتماعيٌّ فقرار سياسيٌّ يمكِّنها، وسنرى أولئك بعد حين منه سيمكِّنون نساءَهم ممَّا يعترضون عليه الآن، وسيتنصَّلون من معارضتهم، بعد أن يتبيَّنوا أنَّ ما كانوا يخشونه ما هو إلا أوهام أعطوها أبعاداً أكبر في توقُّعاتهم، وسيتبيَّنون أنَّ سلبيَّات السائق الأجنبيِّ أفظع ممَّا كانوا يظنُّونه من وراء تمكين المرأة من قيادة السيَّارة، بل وسيكتشفون أنَّ المرأة في بلادي أسمى من سيِّىء ظنونهم، وأنَّها ستنهض بدورٍ وطنيٍّ يخفِّف من أعداد العمالة الوافدة فتنخفض الجريمةُ تبعاً لذلك، وأنَّها ستخدم نفسها وأسرتها في إطار من الحشمة والتَّمسك بمبادئ دينها وبقيم مجتمعها، فيا ليتهم يستفيدون من دروس الماضي ويستشرفون المستقبل فيبتعدون في الوقت المناسب عن معارضتهم عمَّا يعيق المرأة في بلادي عن حقوقها وأدوارها.

ومثلهم -بل هم أولئك- معارضو حقَّها ببطاقة هويَّة وطنيَّة، تحول دون التزوير الذي تُقتطع بها حقوقُها، وتحرم بمعارضتهم من فرص العمل التي تتطلَّب بياناتها الخاصَّة للتوظيف ولاستخراج السجلِّ التجاريِّ؛ حيث لا تمكَّن منها لأسبابٍ تُستغلُ بها حاجتها لذلك، أو لئلا تكتشف تجاوزات على حقوقها الاجتماعيَّة والماليَّة، بل وتزوَّج أحياناً دون سماع رأيها ومطابقة بياناتها من مأذون نكاحها، وتظلُّ تحت تصرُّف ولي أمرها الذي قد يكون ابنها المراهق أو أبوها العاضل لها، وتضيع حقوقُها أو لا تُمكَّن منها لعدم استطاعتها إثبات شخصيَّتِها، معارضة ضعفت منطلقاتها السياسيَّة بتصدِّي وزارة الداخليَّة بقرار سياديٍّ مكَّن المرأة من حقَّها بالحصول على بطاقة هويَّة وطنيَّة تخصُّها، ولكنَّها معارضة مازالت تستند على منطلقاتها الاجتماعيَّة، وسيأتي يوم وتنتهي وسيسعى المعارضون لحصول نسائهم على بطاقات الهويَّة الوطنيَّة، وسيتنصَّلون من معارضتهم ولكن بعدما أعاقوا المرأة عن أدوارها وحقوقها المرتبطة بها، فيا ليتهم يستشرفون المستقبل ليكتشفوا أخطاءهم في ذلك.

ولاقت عضويَّتها في مجلس الشورى وفي المجالس البلديَّة وتلقى معارضة أيضاً، إلاَّ أنَّ استبعاد المعارضين تمكين المرأة من ذلك يوماً ما هو ما جعل معارضتهم دون سوابقها طرحاً إعلامياً ومنبرياً، إذْ قطع القرارُ السياسيُّ عليهم المزايدات الاجتماعيَّة والفكريَّة باسم الإسلام، وها هي المرأة اليوم في مجلس الشورى وغداً في المجالس البلديَّة، ومن قبل مُكِّنت من عضويَّة مجالس إدارات الأندية الأدبيَّة، والغرف التجاريَّة والصناعيَّة فنهضت بأدوارها في تلك المجالس فانطفأت معارضة أولئك باسم الإسلام، وسيأتي يوم يتنصَّلون من تلك المعارضة إن لم يقتحموا بنسائهم تلك المجالس، فيا ليتهم يستشرفون المستقبل ليتوقَّفوا عن معارضتهم.

ولا يختلف عن معارضاتهم تلك باسم الإسلام معارضاتهم ابتعاث المرأة، ومشاركاتها في العمل الإعلامي، وذلك في إطار قاعدة سدِّ الذرائع التي ألزمت المرأة بالحجاب وفق نظرة مذهبيَّة معيَّنة شُكِّلتْ لتكونَ ذريعة للحيلولة دون نيلها حقوقها ونهوضها بأدوارها الاجتماعيَّة والوطنيَّة، فهل ستحتاج المرأةُ لقرار سياسيٍّ لحصولها على ميراثها الشرعيِّ ولحضانة أطفالها؟!!، لعلَّ ذلك ستحقِّقه المدوَّنةُ الأسريَّة المنتظرة.

الوطن
al-watan

"في مارس.. ماذا تريد المرأة السعودية؟

أصبحت المرأة تشارك في صناعة القرار كعضوة متساوية مع شقيقها العضو في الحقوق والواجبات، وهو- في واقعه - يعد تكريما مستحقا للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ- 2 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15762

علي الشريمي

مارس، هذا الشهر الربيعي اختاره العالم في كوكبنا لتكريم المرأة، ودعم حقوقها في شتى المجالات، لتنطلق الوسائل الإعلامية المختلفة كافة، والمنظمات الحقوقية، والجمعيات النسائية للاحتفال بيوم المرأة العالمي، الذي سيصادف الجمعة القادم الموافق 8 مارس، وكذلك الاحتفال بيوم الأم الفاضلة، الذي سيوافق يوم الحادي والعشرين من هذا الشهر. هذا المخلوق الجميل، والجنس اللطيف ذات الحس الإنساني الرفيع حظي بمكانة عالية وسامية في ديننا العظيم، وفي الشرائع السماوية كافة، فالجنة تحت أقدام الأمهات وكما يقول عنها الشاعر: "الأم مدرسة إذا أعددتها... أعددت شعبا طيب الأعراق".

قبل أسابيع، اتجهت أنظار العالم كله إلى المرأة السعودية، وبالتحديد عند دخولها إلى قبة مجلس الشورى، إذ رحبت المنظمات الحقوقية كافة بهذه الخطوة غير المسبوقة تاريخيا، كونها أصبحت تشارك في صناعة القرار كعضوة متساوية مع شقيقها العضو في الحقوق والواجبات، وهو ـ في واقعه ـ يعد تكريما مستحقا للمرأة السعودية ومكانتها في المجتمع السعودي، وتقديرا عاليا لدورها ومساهماتها في مشاريع التنمية.

إنني أقرأ هذا القرار من الناحية الحقوقية، بأنه قرار يعطي كامل الأهلية للمرأة، وعليه، فحري ـ في هذه المناسبة الربيعية للمرأة ـ إعادة النظر في أبرز القوانين المحلية التي قد تنتقص من أهليتها:

• ننتظر أن تُمنح المرأة السعودية، حق المساواة بينها وبين الرجل، في حق منح جنسيتها لأولادها من زوج أجنبي، بنفس شروط منح الجنسية السعودية لزوجة السعودي الأجنبية، كون ذلك حقا من حقوق المواطنة،، فإذا احتكمنا إلى دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تنص على كفالة الحقوق والواجبات المتساوية للمواطنين ذكورا وإناثا على حد سواء، كما أننا إذا احتكمنا إلى مواثيق حقوق الإنسان الدولية التي اعتمدتها المملكة، فإنها تلزم أيضا بأحقية مطالب الأم المواطنة من نقل جنسيتها إلى أولادها إذا تزوجت من غير مواطنها.

• حق ولاية المرأة الرشيدة على نفسها؛ إذ لا تزال المرأة السعودية محرومة من هذا الحق، فهي امرأة تحت الوصاية، مهما بلغت من السن والعلم والمكانة الاجتماعية.

• الأنظمة التي تمنع ولاية الأم على أطفالها بعد وفاة الأب، لتعطى للجد من جهة الأب، أو العم.

• لا بد من إعادة النظر في النظام الذي ينص على موافقة ولي أمر المرأة السعودية عند التحاقها بالدراسة، وإعطائه حق سحب ملفها متى ما أراد.

• اشتراط موافقة وحضور ولي أمر المرأة الرشيدة للموافقة على استخراجها بطاقة الأحوال المدنية، أو إصدار جواز سفرها، أو تجديده.

• اشتراط سفر المرأة البالغة الرشيدة بمحرم، وبموافقة ولي أمرها، حتى لو كان معها ابنها أو حفيدها.

• بالرغم من مصادقة المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي نص نظامي، يعاقب على أي عمل من أعمال التمييز ضد المرأة في الداخل المحلي، بل لا يوجد نص يمنع ويحظر التمييز أصلا بالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه النصوص، نظرا لتزايد صور العنف، فالعلاج يكون بتقنين نصوص تعاقب وتجرم التمييز ضد المرأة، وتقنين مسائل الأحوال الشخصية، والتعجيل بإنشاء محاكم لقضايا الأسرة.

أخيرا أقول: إننا نأمل في ضوء هذا الانفتاح، أن تتطور تشريعاتنا لتكون أكثر إنصافا للمرأة، خاصة وأنها تلعب دورا كبيرا في مجال التنمية.

هل تحقق تطوير القضاء؟

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ- 1 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=15752

أسامة سعيد القحطاني

في آخر عام 1428 خصصت ميزانية ضخمة (سبعة مليارات ريال) لأجل تطوير القضاء فقط، ونحن الآن في السنة السادسة منذ ذلك نتساءل هل بدأ تطوير القضاء أصلا؟

في أي دولة بالعالم، يعد القضاء المحور الرئيس للحكم على مدى تقدم تلك الدولة وتطورها أو لا، ولا يمكن لأي دولة أن تتقدم طالما أن القضاء معزول عن التحديث والتطوير. وقد جاء دعم الملك -حفظه الله -بهذه الميزانية الضخمة متوازيا مع

إقرار نظام القضاء آنذاك (صدر في 1428/9/19) الذي يُعد خطوة كبيرة نحو تحديث جوهر القضاء وبنيته، وقد قام عليه نخبة من القضاة والمختصين يشكرون على ذلك.
ولكن بنظرةٍ مراجعةٍ سريعةٍ لمسار تطوير القضاء؛ ما الذي تم خلال السنوات الماضية؟
الحقيقة لا أود أن أهضم جهود كل من يسهم في تطوير القضاء، ولكن نحن هنا نتحدث بشكل عام، وفيما يهم الوطن والمواطن في النهاية، ولذلك سأجيب عن التساؤل من خلال العديد من النقاط حول الموضوع.
أعود إلى نظام القضاء نفسه وما صدر فيه، حيث نجد أن أجزاء كثيرة لم تطبق على أرض الواقع حتى الآن! فلا زال قضاء التمييز (الذي حوّله النظام الجديد إلى استئناف) على حاله، ولم يتغير في بنيته شيء! كما أن المحاكم المتخصصة كالمحكمة العمالية والمرورية لم تؤسس بعد! ولم يُحدّث نظام المرافعات ليتوافق مع نظام القضاء! ولم يُفعّل بعد دور المحكمة العليا من خلال هيئتها العامة في وضع المبادئ القضائية، الأمر الذي هو في غاية الأهمية ويمس جوهر القضاء بتخفيف الضبابية في الأحكام القضائية واختلافها في الموضوع الواحد! وللأسف نجد تباطؤا كبيرا في تطوير جوهر القضاء.
بل لننظر لنظام "الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم" الذي أقرّ في عام 1427، والذي سيسهم كثيرا في التخفيف على المحاكم في حال تطبيقه، نجد أنه حتى اليوم لم يتم تطبيقه من خلال وزارة العدل!
أعود إلى كلمة تطوير القضاء ماذا تعني؟ هل هو مجرد نقل المحاكم لمبانٍ حديثة؟ أم بمجرد إدخال برامج فنية؟ باعتقادي أن تطوير مرفق القضاء له ثلاثة جوانب يمكن أن يطلق عليها، ولكن الغاية منها كلها هو واحد.
الأول: التطوير الفني، وهذا يكون بتطوير العمل الفني الذي يدور حول العمل القضائي، كإدخال التقنية والعمل الإلكتروني في دورة الورق القضائي بين القضاة والمحكمة والجهات الأخرى. كما يدخل فيه تطوير عمل أعوان القضاة والعمل الإداري في المحكمة. كل هذه الأمور مهمة بلا شك، وتسهم في تطوير القضاء أيضا، ولكنها ليست جوهر القضاء مع أهميتها.
الثاني: التطوير الشكلي، وهذا من خلال تطوير المباني المخصصة للمحاكم وتحديثها، والعناية بصيانة وتشغيل المرافق القضائية. وهو بلا شك مهم، وبمراجعة بعض الدوائر القضائية (كالمحكمة الجزئية بالرياض) قد نجد ما يندى له الجبين من سوء النظافة والصيانة، إلا أنه ليس تطويرا للقضاء إطلاقا، ويجب ألا تتم المعالجة من الميزانية المخصصة لتطوير القضاء، وأي مبلغ يصرف في هذا المسار هو جناية على القضاء بنظري، بل يجب أن تكون من خلال بنود الصيانة والإنشاءات المخصصة لهذه الأمور.
الثالث: التطوير الجوهري للقضاء وبنيته الأساسية، وللأسف إن هذا الجانب لا نرى التركيز عليه، فبدلا من السعي في إيجاد الآليات النظامية الإضافية لتطوير القضاء نجد أنه حتى الآليات النظامية المتوفرة والمقرّة سلفا لم يتم تفعيلها أصلا كما سبقت الإشارة إليه في بداية المقال! بل التركيز منصب على الجانبين السابقين حسب ما أعلم.
الكثير من القضاة والمحامين والمختصين يأملون تطويرا حقيقيا في جوهر القضاء بدءا من آلية اختيار وتأهيل الملازم القضائي وانتهاء بالدورات التنشيطية للقضاة، ولا أدري لماذا أوقف العمل على مشروع اختبار القياس والاعتماد الأكاديمي للمرشحين للقضاء! كما أن حل إشكالية الضبابية في آلية عمل القضاء واختلاف الأحكام من أولى الأولويات لأي مشروع تطويري للقضاء! وقد انفتح الطريق نحو حل هذه المشكلة الكبرى من خلال تفعيل المبادئ التي من المفترض أن تضعها المحكمة العليا ونص عليها نظام القضاء، بالإضافة إلى استغلال الفتوى الجديدة بتدوين الأحكام (وإن كانت غير كافية ولكنها خطوة كبيرة نحو تخفيف الضبابية في الأحكام وقد تكون خطوة للإلزام بها في المستقبل بإذن الله).
وللأسف، إن المبادرات في هذا الجانب (على تواضعها) جاءت من بعض الجامعات خارج الجهات المسؤولة عن القضاء! ولا أدري أين تطوير القضاء عنها؟ وإذا لم يهتم بهذه القضية فلا وجود للتطوير إذاً!
ومن الأمور المُلحّة في هذا الجانب بنظري؛ إعادة هيكلة الكادر القضائي بدءا من الملازمين إلى قضاة الاستئناف، وتحسين الخدمات المقدمة لهم والرواتب والبدلات، خاصة بعد اتساع الفجوة بين ما قد يحصل عليه القاضي من عمله كقاضٍ أو عمله بالقطاع الخاص، وهذا أمر ملحّ خاصة بعد التسرب الكبير من كفاءات وخبرات يخسرها مرفق القضاء في الآونة الأخيرة.
أعود وأقول إن مشروع تطوير القضاء يحتاج إلى مراجعة مساره الحالي، وإعادة ترتيب أهدافه الرئيسة التي وُجد لأجلها، ولا يتسع المقام للحديث بتفصيل عن كل جوانبه. كما إن إشراك عدد أكبر من القضاة والمحامين والمختصين في هذا المشروع الوطني من أهم الواجبات، فالمصلحة والغاية هي في الحقيقة للوطن بأكمله وبكل شرائحه، ولا سبيل نحو الإصلاح إلا من خلال أكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع. أخيرا؛ هل يمكننا بعد ست سنوات من تخصيص ميزانية لأجل تطوير القضاء أن نقول إن القضاء بالفعل قد خطا خطوات نحو التطوير؟ هذا ما أتركه للقراء كي يجيبوا بأنفسهم!

تفعيل مؤسسات المجتمع المدني

المصدر: جريدة عكاظ السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130302/Con20130302577189.htm

صالح بن سبعان

أقول هذا مضطرا بسبب الاجتهادات غير الموفقة في تأويل ما كتبت من قبل عن أداء مؤسسة الفكر العربي، رغم أنني أشدت بالفكرة، وكنت أدرك ـ مثلي مثل أي صاحب عينين ـ مدى وعمق دلالاتها.

حسنا. ولكن دعنا مرة أخرى نشير ـ أو نومئ ـ إلى أهم هذه الدلالات.

أنها باختصار شديد تتمثل في الاستجابة العملية والشجاعة لمشكلة مزمنة ظلت تعاني منها المجتمعات العربية، لا الفكر العربي وحده. وهي عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، بل وغيابها التام، أو تغييبها، فالأمر سيان.

لقد ظلت الدولة العربية الحديثة، رغم أخذها بالكثير من نظم الدول الغربية كما لو كانت طائرا يحلق بجناح واحد، وهو جناح الدولة الرسمي. وكان من المؤمل أن تقوم الانتلجنسيا وهي الطبقة المستنيرة في هذه المجتمعات أن تلعب دورها التنويري، ولكنها آثرت طريق السلامة بدلا من أن تناضل لإرساء قواعد مؤسسات المجتمع، ولكنها اختارت دورا آخر، وهو أن تعيش طفيلية على جناح الدولة الرسمي، تضع له ايديولوجيته، وتضفي عليها هالات زائفة، وتبرر للسلطة الرسمية ومسؤوليها الأخطاء، بل وتعمل فكرها لجعل هذه الأخطاء كما لو كانت إنجازات وإعجازات.

ورغم أن البعض كانوا يستشعرون عمق هذا التناقض في بنية الدولة العربية الحديثة، ويستشعرون مدى فداحته، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا عمليا لحل هذه المشكلة.

والآن خذ لديك فكرة مؤسسة الفكر العربي مثلا.

هذه الفكرة أطلقتها جامعة الدول العربية، إلا أن الفكرة ماتت ـ أو وئدت ولا فرق ـ قبل أن تولد. وتستطيع بالطبع أن تخمن الأسباب وتنوعها، فلربما عجزت الجامعة عن وضع الفكرة موضع التنفيذ لقصور ذاتي فيها هي، ربما السبب يرجع إلى ترهلها، أو ربما الدول الأعضاء ـ أو قل الحكومات الأعضاء ـ لم تهضم الفكرة لسبب أو آخر، أو ربما هي ضد الفكرة من أساسها..

على كل، وأيا كان السبب أو الأسباب، ماتت الفكرة قبل أن تولد. إلى أن قيض الله لها الأمير خالد فأعاد الحياة إلى عروقها ووضعها موضع التنفيذ.

المملكة تطالب بالاهتمام بحقوق الإنسان في فلسطين

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ- 1 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=135502&CategoryID=5

جنيف: واس
أكد المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة بجنيف الدكتور عبدالوهاب عطار أن وفد المملكة كان يأمل في أن يتطرق التقرير السنوي للمفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل مفصل إلى حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وما يعانيه الشعب الفلسطيني من انتهاكات لحقوقه.
وقال الدكتور عبدالوهاب خلال جلسة الحوار التفاعلي لمناقشة التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي حول حالة حقوق الإنسان في العالم: "إننا نأمل أن يتناول التقرير السنوي للمفوضة السامية في كل عام حالة حقوق الإنسان في فلسطين بشكل مفصل حتى يزول الاحتلال وتتوقف الانتهاكات.
وشدد على أن وفد المملكة يشاطر المفوضة السامية قلقها العميق من حالات التمييز والممارسات التمييزية لاسيما على أساس الانتماء الديني أو الثقافي التي تتصاعد في عدد من الدول، مما يستوجب التصدي لتلك الممارسات ومعالجة أسبابها على المستوى الوطني والدولي.
وأشاد بالجهود التي يبذلها مكتب المفوضة السامية لمكافحة التمييز بجميع أشكاله، آملاً أن يكون ذلك في إطار محاربة أشكال التمييز التي تحظى بإجماع دولي.

توصية بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ- 4 مارس 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130304/Con20130304577860.htm

معتوق الشريف (جدة)
أوصى المشاركون في مؤتمر المنامة الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان بعرض تقرير وتوصيات المؤتمر على مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري تمهيدا لرفعها إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على مستوى القمة التي ستعقد في الدوحة قريبا؛ لاتخاذ القرار اللازم لإنشاء المحكمة باعتبارها آلية قانونية ضرورية لدعم منظومة حقوق الإنسان في الوطن العربي وتعزيز احترام حقوقه وحمايتها.
كما أوصى المشاركون بتكليف لجنة رفيعة المستوى مفتوحة العضوية من الخبراء القانونيين من ممثلي الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية لوضع مشروع (نظام أساسي / بروتوكول) لمحكمة عربية لحقوق الإنسان وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة،كما طالب المشاركون الدول العربية التي لم تصدق حتى الآن على الميثاق العربي لحقوق الإنسان سرعة المصادقة على الميثاق.
وتعليقا على التوصية اوضح الحقوقي الكويتي أحمد العنزي ان هذه التوصية كانت مطلبا لكل المهتمين بحقوق الإنسان في الوطن العربي وكان هناك نشطاء من الشباب العربي نادوا بإنشاء هذه المحكمة منذ عدة سنوات وها نحن نرى اليوم هذا الحلم يتحقق على ارض الواقع حتى وإن كان لا يزال توصية من مؤتمر المنامة .

أما الحقوقي المصري عبد الرحمن مخيمر فقال : « لا شك أن هذه التوصية محقق لأمال الشباب العربي وصورة مشرفة لواقع حقوق الإنسان في الوطن العربي لا سيما مع موجة أنتهاك حقوق بعض الفئات وعدم العمل الجاد لتحقيق التنمية المستدامة التي تستهدف الشباب العربي الذي اخذ على عاتقة الهجرة الى الخارج »، واضاف « ما اوصى به مؤتمر المنامه يجب على جامعة الدول العربية اخذه بعين الاعتبار لتحقيقة في اقرب وقت بعد ان تلزم الدول العربية التي لم تصادق حتى الان الميثاق العربي لحقوق الانسان»،

15 سعودية يتصدرن قائمة أقوى نساء العرب في 2013

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ 5 مارس 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=135883&CategoryID=3

أبها: مهاب الأعور
تصدرت 15 سعودية قائمة مجلة CEO لأقوى 100 امرأة عربية في 2013، وتوزعت نشاطاتهن على البنوك والتمويل والعمل الحكومي، إضافة للثقافة والمجتمع والعلوم، فضلا عن الإعلام والبناء والصناعة.
وحلت سيدة الأعمال لبنى العليان في المرتبة الأولى سعوديا، تلتها أميرة الطويل في المرتبة الثانية، أما ثالثا فجاءت الناشطة الاجتماعية والكاتبة منى المنجد، ورابعا حلت الإعلامية بدرية البشر، أما خامسا فحلت المخرجة هيفاء المنصور.
وجاءت الباحثة حياة سندي في المرتبة السادسة، أما سابعا حلت ثريا أحمد عبيد، وفي المرتبة الثامنة جاءت ناهد طاهر، تلتها تاسعة الدكتورة سميرة العمودي، أما المركز العاشر فكان من نصيب الباحثة في مجال أمراض السرطان خولة الكريع.
واحتلت الناشطة منال الشريف المرتبة الحادية عشرة، لتأتي بعدها منى خزندار في المرتبة الثانية عشرة، أما نشوى طاهر فجاءت في المرتبة الثالثة عشرة، وبعدها لمى السليمان في المرتبة الرابعة عشرة، وكانت المرتبة الأخيرة سعوديا من نصيب منى أبو سليمان.
وعربيا تصدرت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التجارة الخارجية في الإمارات القائمة في المرتبة الأولى عربيا للسنة الثالثة على التوالي، فيما جاءت لبنى العليان في المرتبة الثانية، وثالثا حلت أميرة الطويل، أما رابعا جاءت العراقية زها حديد، وكانت المرتبة الخامسة من نصيب الإماراتية فاطمة الجابر.

في الملتقي الخليجي الثاني: المدافعون عن حقوق الانسان يستنكرون انتهاكات حقوق الانسان2013

المصدر: جريدة دنيا الوطن الأربعاء 24 ربيع الثاني 1434 هـ- 6 مارس 2013م
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/03/06/368172.html

رام الله - دنيا الوطن
استنكر المدافعين عن حقوق الانسان الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان وذلك في بيان صحفي خلال الملتقى الخليجي الثاني لمدافعي حقوق الانسان
وفي نص البيان:
نحن المدافعون عن حقوق الانسان في منطقة الخليج واليمن المجتمعون في الملتقى الخليجي الثاني لمدافعي حقوق الانسان المنعقد في اسطنبول خلال الفترة 1و2مارس/ آذار 2013، الذي نظمه مركز الخليج لحقوق الانسان نؤكد على مايلي:
نعلن تضامنا الكامل مع المدافعين عن حقوق الانسان في المنطقة ودعمنا الكامل لهم بلا حدود، واننا إذ نعرب عن قلقنا الشديد ورفضنا التام إزاء ما يحدث من انتهاكات صارخة لحقوق الانسان لشعوب المنطقة والتي تخالف كل الشرائع الدينية والمواثيق الدولية ذات الصلة، فإننا ندين الاستهداف الممنهج للمدافعين عن حقوق الانسان وأسرهم بشتى الممارسات القمعية مثل الاعتقالات التعسفية والسجن والتعذيب والتصفية الجسدية والأخفاء القسري واسقاط الجنسية والمنع من السفر لهم ولذويهم، واستخدام القضاء المسيس من اجل اصدار أحكام جائرة ضدهم وبتهم ملفقة لاوجود لها على ارض الواقع، وسائر أنواع المضايقات الاخرى في محاولة لعرقلة عملهم المشروع والسلمي في مجال حقوق الإنسان، وإسكات مطالبتهم بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية و الإصلاحات الضرورية.
كما ونعبر عن قلقنا واستنكارنا حول التقارير التي تؤكد التنسيق الأمني وعلى أعلى المستويات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في مجال استهداف مدافعي حقوق الإنسان والناشطين ومنعهم من الدخول او التنقل بين دول المنطقة، وتبادل تسليم النشطاء فيما بين السلطات في المنطقة بما يخالف تشريعاتها الداخلية والاتفاقيات والمواثيق الدولية.
كما نحمل السلطاتوالأجهزة الأمنيةفي دول المنطقة المسؤولية الكاملة عن كافة الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي ترتكب يومياً في المنطقة ونطالبها بالكشف عن مرتكبيها وإحالتهم الى المحاكمات العادلة بوصفها جرائم لا تسقط بالتقادم، كما نشدد على ضرورة ضمان سلامة جميع المعتقلين بسبب ممارستهم الحضارية لحقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.
ويحث المجتمعون دول المنطقة القيام بالتصديق على العهدين الدوليين والأنضمام الى البرتوكولين الملحقين بهما ونظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او أللاإنسانية او المهينة والبرتوكول الملحق بها و المصادقة على اتفاقية مناهضة منع الأخفاء القسري.
إن المجتمعين يطالبون الحكومات في بلدان الخليج والمنطقة للقيام بما يلي:
1. الإفراج الفوري، ودون قيد أو شرط، عن كافة مدافعي حقوق الإنسان المعتقلين والمخفيين قسريا بسبب ممارستهم لحقهم في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي ، واسقاط كافة التهم ذات الصلة بالحقوق والحريات، وضمان السلامة الجسدية والنفسية لكافة النشطاء والمحتجزين وايقاف كافة المحاكمات الصورية .
2. تمكين المدافعين/ات عن حقوق الانسان من حرية الانتقال دون مضايقات بين دول المنطقة، وخاصة المحامين لضمان محاكمات قانونية عادلة لكافة النشطاء، وحقهم في الاتصال بقاضيهم الطبيعي تحت بصيرة المنظمات الحقوقية الدولية.
3. وقف كل اشكال الملاحقات الأمنية و ممارسات التهديد والترويع والأبتزاز وحملات التشويه والتشهير و التخوين و التكفير للنشطاء والمدافعين/ات عن حقوق الانسان والصحفيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني، وتمكنهم من القيام بواجباتهم بحرية كاملة.

4. طالب المجتمعون الأمم المتحدة بفتح مكتب إقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان في منطقة الخليج.
5. طالب المجتمعون مجلس الأمن الدولي باحالة ملف اليمن الى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الافراد المتورطين بجرائم ضد الأنسانية خلال الفترة الماضية والجرائم التي ترتكب حاليا في الجنوب.
صدر في اسطنبول في الثاني من شهر مارس/آذار 2013

كاريكاتير

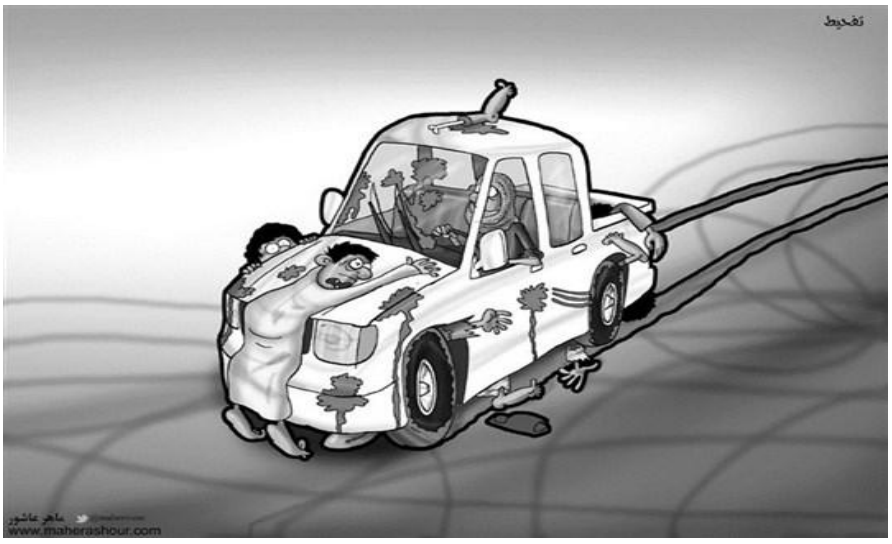

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ربيع الثاني 1434 هـ 2 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/488280

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 19 ربيع الثاني 1434 هـ 1 مارس 2013م

http://www.aleqt.com/2013/03/01/article_735522.html

المصدر: جريدة الرياض الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/03/03/article814481.html

المصدر: جريدة الحياة الأحد 21 ربيع الثاني 1434 هـ 3 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/488588

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130304/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nam=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B6%D9%8A&sms=6569

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 22 ربيع الثاني 1434 هـ 4 مارس 2013م

http://www.alyaum.com/News/art/73813.html

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ 5 مارس 2013م

http://www.aleqt.com/2013/03/05/article_736674.html

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 23 ربيع الثاني 1434 هـ 5 مارس 2013م

http://www.alwatan.com.sa/

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء
24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/489610

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء
24 ربيع الثاني 1434 هـ 6 مارس 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130306/cartoon.htm